www.kassiounpaper.com

788

الاحد 11 كانون الاول 2016

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

إعدام ما تبقى من قطاع الدولة [02]

عدسة قاسيون – أرشيف

الافتتاحية

حلب: كلام آخر

استغرق الأمر بضعة أيام فقط لتظهر تجليات ما ذهبت إليه «قاسيون» في افتتاحيتها الماضية حول حلب ومجرياتها، وارتباطها بالحل السياسي للأزمة السورية، على أساس القرارات الدولية، وفي مقدمتها 2254. فها هو الهرع الأمريكي والدولي للبحث عن اتصالات وتفاهمات مع الروس يتواتر لحظياً، بحكم أن معركة حلب باتت بحكم المنتهية، سواء باتفاق أم بدونه، وبحكم أنها ليست «حدثاً» سورياً، ولا هي «مواجهة عسكرية صرفة»، بمقدار ما هي على التوازي تظهير لميزان القوى الدولي، المتغير والجديد، سياسياً وعسكرياً وإعلامياً.

بالملموس، وعلى المستوى الأول، فإن أهم ما يعني عموم السوريين من انتهاء معركة حلب هما أمران رئيسيان، أولهما: تخفيف بعضاً من قساوة المعاناة المباشرة عن أعداد من السوريين، وثانيهما: بدء استعادة سيادة الدولة السورية، والتشديد هنا هو على سيادة الدولة السورية كدولة، من حيث المبدأ، أي بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم، والموقف منه، أو من كيف سيكون شكل النظام اللاحق الناجم بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، على أساس توافقات السوريين فيما بينهم، حسبما تنص القرارات والبيانات الدولية كلها.

وعلى المستوى الثاني، فإن انتهاء معركة رئيسية مثل معركة حلب، بموقعها المفتاحي وامتدادها الزمني، يعني فتح الباب عملياً نحو الحل السياسي لمجمل الأزمة السورية. ومن استمع أو قرأ تصريحات المبعوث الدولي إلى سورية حول «أن الأطراف جميعها باتت تدرك أنه آن الأوان لاستئناف المفاوضات السورية– السورية» يحق له أن يتساءل «شو عدا ما بدا»..!

أي ما الذي استجد لكي يدلي السيد دي ميستورا بتصريح كهذا؟! أو ما الذي يدفع بـ«الأمريكي» لاستئناف مباحثات خبراءه مع نظرائهم الروس في جنيف، وما الذي يدفع بـ«الروسي» للحديث عن احتمال وقوع مفاجآت في هذه الاجتماعات، بالمعنى الإيجابي؟!

في الأحوال كلها، وعلى المستوى الثالث، وبالعمق، فإن ما ينبغي تثبيته مجدداً هو أن الحل السياسي، على أساس جنيف1، والقرار 2254، وما بينهما، يبقى هو السلاح الأنجع لتحقيق سلة متكاملة من الأهداف: وقف العنف وإنهاء الكارثة الإنسانية السورية بملفاتها العديدة المختلفة، وقف التدخل الخارجي، فتح أفق التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، سياسياً واقتصادياً– اجتماعياً، إعادة توحيد السوريين في القضاء على الإرهاب والإرهابيين، الحفاظ على وحدة البلاد أرضاً وشعباً، واستعادة الدولة لسيادتها كاملة.

وبالعمق أكثر، فإن نجاح الحل السوري، بهذه المعاني والأشكال والأهداف، سيندرج في سياق مختلف كلياً عن منطقيّ «الحسم والإسقاط» كليهما، وبذلك سيكون تعبيراً عن النموذج الجديد، في الحلول الدولية للنزاعات المحلية ذات التداخلات الإقليمية والدولية المتفاقمة، على اعتبار أن النماذج الأمريكية– الغربية السابقة كانت تجري على أساس قيام تدخلات عسكرية خارجية مباشرة، تتولى تنصيب نظم تابعة وبنى هشّة متحركة، تتولى تلقائياً إنتاج بؤر الإرهاب وقواه، وهي النماذج التي لا تتلاقى مع المصالح العميقة للشعب السوري.

ملف «سورية 2016»

«نعارض النظام ونرفض التدخل الخارجي»

05

شؤون محلية

مصالح قاطني العشوائيات مغيبة!

10

شؤون اقتصادية

موازنة 2017.. «على ثلثها»

12

شؤون عربية ودولية

«روسيا» بوصلة الانقسامات الأوروبية

21

هل سنشهد إعدام ما تبقى من قطاع الدولة؟

حين نتحدث عن القطاع العام ومآثره في بناء سورية، خلال مرحلة ما قبل الأزمة، لا بد أن نستهل الحديث بالقطاع الإنشائي، الذي يعود له الفضل الأول في تشييد مؤسسات الدولة وأبنيتها الحكومية، والمدن الصناعية، والوحدات السكنية، وصولا إلى الصوامع والجسور والسدود. لكن ما نراه اليوم من سياسات حكومية وتوجهات لدى الإدارات المعنية بالإنشاءات، هو أقرب ما يكون إلى عمليات تدمير ممنهج يراد لها أن تغدو الخشبة الأخيرة في نعش هذا القطاع الحيوي، كي تخلو الساحة لشركات القطاع الخاص، لتأخذ مجدها في تحويل البلاد إلى حديقة استثمارات خاصة، تعود بالنفع على شريحة ضيقة من المتنفذين على حساب الأغلبية المهمشة.

■ غزل الماغوط

مُخَسَّرة لا خاسرة!

تعد الشركة العامة للبناء مثالاً جلياً على ما سبق ذكره، فقد كانت هذه المنشأة رائدة خلال عقدي السبعينات والثمانينات حيث قامت – بالاعتماد على عمالتها الذاتية، بعيداً عن المتعهدين– ببناء صروح ما تزال تشهد لها كوزارة التعليم العالي، وقصر الشعب، وصوامع الحبوب على امتداد القطر، لكن كل شيء تغير في ظل الأزمة، إذ دأبت القيادات المتلاحقة على تحويل الشركة إلى مشروع ربحي فردي بامتياز.

عمالة مهمشة!

تشكو الشركة من أن معظم عمالها يعانون من التقدم في السن، مما يعيق إمكانية أدائهم لواجباتهم كعمال بناء، وتتخذ الإدارة من ذلك عذراً للتعاقد مع متعهدين معينين، مما يعود بالنفع على الإدارة والمتعهد في آن واحد، في حين يُكبد الشركة خسائر كبيرة ويحرم العمال من حقهم في العمل والمكافئات.

وصحيحٌ، أن عمال الشركة أكبر من أن يقوموا بأداء العمل الذي يتطلبه قطاع التشييد، المعروف بظروفه القاسية ومجهوده الكبير، لكن الحل ببساطة، هو: المواظبة على تجديد دم الشركة عبر استقطاب قوة عمل شابة تنهض بالأعباء التي لا تقوى عليها العمالة الحالية، لا أن تساق الشركة نحو الخصخصة، عبر التعاقد مع المتعهدين لتحقيق أرباح فردية على حساب المنشأة ككل، مع العلم أيضاً أن عمال الشركة يؤدون عملهم على مستوى أعلى من عمال المتعهدين، الذين يتفلتون بسهولة من الرقابة والمساءلة، وهو ما حدث منذ فترة، عند قيامهم بإنشاء خزان، تركوا منه ما مساحته نحو 400 مترٍ غير مستكملة الإنشاء.

عطلة مسروقة!

يجدر بالذكر، أن عمال الشركة – شأنهم في ذلك شان مختلف عمال القطاعات الإنشائية– محرومون من حقهم في العطلة يوم السبت، أو من تعويض مادي عن عملهم في هذا اليوم، على أقل تقدير، وهو ما أكده رئيس نقابة عمال البناء في دمشق خالد الزركلي، إذ أشار إلى أن عطلة يوم السبت هي مطلب محق، ويجب أن يتم إعطاء العمال بدلاً نقدياً في حال حرمانهم من العطلة أو إعادة منحها لهم، والخيار الثاني، كما يرى الزركلي، يبقى الأفضل في ظل السياسات الهادفة إلى ضغط النفقات، وعدم وجود جبهات عمل كافية، تستدعي تواجد العمال في هذا اليوم.

ماذا عن إعادة الإعمار؟

وفي سياق متصل، تشكو الشركة أيضاً من ترهل آلياتها، ذلك أن أغلبها قديمة وقد أكل الدهر عليها كما يقال، وبالتالي فإن أعطالها كثيرة، وتتسبب في نفقات تستنزف موارد الشركة، ولا سيما حين يكون للفساد الإداري يد في ذلك.

كما تمتد أصابع الفساد إلى المواد الأولية أيضاً، إذ يتم التلاعب بالتقارير، حيث يسجل في توصيف المنشأة التي تتكفل بها الشركة، أن الإكساء من النوع «الممتاز» في حين أنه في الواقع «رديء للغاية» وهكذا يذهب فرق السعر بين «الممتاز» و«الرديء» إلى جيوب الفاسدين.

وفي ظل هذا الفساد لا عجب أن يغدو السؤال هل هذه الشركة مستعدة ولو على نحو جزئي لمرحلة إعادة الإعمار وما تتطلبه من شحذ لكافة الجهود لبناء ما دمرته الحرب؟ والجواب ببساطة لا على الإطلاق، فحتى الآن ما تزال البنية التحتية للشركة في حدودها الدنيا، فمعظم الآلات متهالكة، والحوسبة – استخدام الحواسيب كبديل عن الأعمال الورقية – ما تزال أمرا مرفوضا بالنسبة للإدارة رغم أن فيها وفرا كبيرا في الجهد والوقت والتكاليف.

إلى أين يأخذنا التعميم؟

منذ أيام خلت كان وزير الأشغال العامة والإسكان قد أصدر تعميماً يقتضي بإلزام مدراء الشركات الإنشائية، باتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة كافة لصرف رواتب العاملين لدى هذه الشركات من تمويلها الذاتي، اعتباراً من 2017\1\1، وحجة الوزير في ذلك هي: ترهل الإدارات وحصول العمال على أجورهم دون عمل يذكر، حيث يحمل هذا التعميم في طياته، مطالبة للشركات الإنشائية بإيجاد جبهات عمل خاصة بها، كما لو أن في وسع هذه الشركات أن تحل وتربط بمفردها وبمنأى عن سياسات الحكومة!

ويؤكد الزركلي: أن التعميم كان يفترض أن يمنح مهلة كافية للشركات الإنشائية، ولا سيما تلك التي لحق بها الخراب بفعل الحرب، فالأولى والأجدى هو مساعدة هذه الشركات، عبر رفدها بآليات حديثة، وتعيين عمالة شابة فيها بدلا من الاعتماد على المتعهدين، وما يشوب التعاقد معهم من فساد لا يخفى على أحد، وإنهاء التشابكات المالية مع الجهات العامة، وقبل كل شيء توفير جبهات عمل حقيقية، تتيح لكل شركة دفع مستحقات عمالها، وهو ما من شأنه أن ينقذ شركات القطاع العام الإنشائي، ويبعد عنها شبح الخصخصة.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

أخبار الشركات من أفعال الحكومات؟

تتوالى تباعاً إصدار الوزراء لتعاميمهم الموجهة إلى القطاعات الإدارية المختلفة التابعة لوزاراتهم، استناداً لكتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم 14098 / تاريخ 2016/10/27 «بخصوص الإجراءات اللازمة لمعالجة أوضاع الشركات والمؤسسات التابعة، وبما يسهم في زيادة الإيرادات لتأمين مستلزمات العمل، والحد من الخسائر والعجوزات المتراكمة» في هذا النص الحكومي وضوح ما بعده وضوح عن حال القطاعات الانتاجية التي أصابها كل ما أصابها من خراب والذي يطالب الكتاب الرئاسي الحكومي بإصلاحه بلمسة ساحر حتى يخرج الزير من البير ويصبح القطاع العام معافى تستطيع قطاعاته أن تؤدي مهامها ومنها: أن تدفع للعمال أجورهم التي تدفع الآن بمعظمها بواسطة السلف الممنوحة للشركات، ولكن أليس هناك سؤال، على أصحاب العقد والربط الإجابة عنه؟ لأن الإجابة تتضمن معرفة الحل الصحيح من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني بقطاعاته كافة.

لنبدأ البحث عن السؤال من حيث ابتدأ التدهور بالقطاع الاقتصادي الحقيقي الصناعي الزراعي، أي من لحظة تبني اقتصاد السوق الذي تطلب تبني سياسات اقتصادية تخدمه، وتفتح الطريق أمامه كي تنفذ قوانينه إلى الاقتصاد والمجتمع وكانت الحكومات السابقة جاهزة لتعطي صفارة البدء بالسير قدماً بسياسة الانفتاح على الأسواق ومنها: فتح أسواقنا للقاصي والداني والإصغاء جيداً لتعليمات ونصائح صندوق النقد والبنك الدوليين وإصدار القوانين والمراسيم التي تجعل المستثمرين قلمهم أخضر وإضافةً إلى هذا كان لابد من إصدار قانون عمل يشجع المستثمرين على التحكم والسيطرة بما يتعلق بحقوق العمال وأجورهم وتسريحهم هذه الموبقات كلها التي ارتكبت جعلت من واقع العمال والإنتاج والشركات هي الحال التي وصفها كتاب رئاسة الوزراء المطالب فيه أن تصلح الشركات من حالها ونقول بهذا السياق: « لن يصلح العطار ما أفسده الدهر» لن يكون هناك إصلاحات حقيقية طالما بقيت السياسات الاقتصادية التي أوصلت القطاع العام برمته إلى هذا الدرك، الذي باتت الحكومة تنعى واقعه، وتريد إحيائه بالأدوات التي أنهكته نفسها.

يبدو أن وراء الأكمة ما وراءها بهكذا توجهات وإجراءات المطلوب كما هو واضح من سير التعاميم الوصول لفكرة عدم الجدوى والمنفعة من صرف أية استثمارات حكومية لإنهاض تلك القطاعات الاقتصادية، والحل يكون بالتشاركية مع الأغراب وأهل البلد المقتدرين على تأمين الموارد التي تطلبها الحكومة، ولا ضير من أن يكون لها شركاء فيما ليس لها حق المشاركة فيه لأنها بالأول والأخير أموال وحقوق الشعب السوري التي تهدر هنا وهناك!.

إلى أين تمضي بنا الحكومة؟

في سعيهم لتحصيل أرزاقهم وتأمين ضرورات معيشتهم، غادرت نسبة كبيرة من العمال المهنيين والفنيين البلاد، إضافة لأعداد كبيرة أخرى من الشباب الجامعي المتخرج. باحثين عن فرصة عمل، بأجر قادر بقيمته على تأمين الحماية لهم، ولعائلاتهم من العوز والحرمان.

■ قصي جزائري

يتعمد الكثيرون تجاهل الظرف المعيشي، كواحد من أهم العوامل التي أدت لارتفاع نسبة السفر لخارج البلاد، مكتفين بتعداد الأسباب العامة الأخرى، التي هي بالحقيقة موضوعية كالظروف الأمنية والعسكرية المحيطة بالعباد، وقضية الخدمة الإلزامية والاحتياطية والحصار الاقتصادي الذي انعكس على واقع الإنتاج وعوامل أخرى عامة لم تعد تخفى على أحد ولكن الاستمرار بمحاولة تجنب التطرق للحالة المعيشية الصعبة التي تعاني منها العائلات السورية المعتمدة في حياتها على الأجر ولا شيء سواه هي محاولة بائسة للتغطية على مجمل السياسات الحكومية الاقتصادية والنقدية التي أفقرت أصحاب الأجور حيث لم يعد متوسط الأجر قادرا على إعالة صاحبه، فكيف به إن كان مسئولاً عن معيشة أفراد آخرين؟

السفر من أجل العيش

لا يعتبر السفر من أجل العمل جديداً على المجتمع السوري، بل هو من أكثر الخيارات التي كانت العائلات السورية تلجأ له، من أجل تحسين واقع معيشتها، وتأمين مستقبل أولادها ومن الطبيعي أن ازدياد نسبة المسافرين للعمل مرتبطة بالوضع الاقتصادي في البلاد وبالأخص سوق العمل ولهذا لم تكن الظاهرة جديدة كون الاقتصاد الوطني لم يكن في يوم من الأيام بخير، لدرجة يتخلى فيها السوريون عن السعي وراء أرزاقهم خلف الحدود بل على العكس من ذلك تماماً، فهذه الظاهرة كانت تتزايد كلما كانت الإجراءات الاقتصادية تقترب رويداً رويداً من تبني الاقتصاد الليبرالي بشكل علني وكامل وبمعنى آخر كلما كان دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يتراجع لصالح قوى المال والنهب وحيتان السوق وكلما تناقص نصيب أصحاب الأجور من الناتج المحلي وارتفعت حصة أصحاب الأرباح.

«انا بسافر وعيلتي بتعيش»

بالإضافة للعوامل الموضوعية التي ذكرناها سابقاً، فقد أجبر الوضع المعيشي البائس الكثير من الشباب العامل والجامعي على السفر من أجل العمل في البلاد المجاورة وحتى في أوروبا راغبين بأجر مقبول يكفي معيشتهم المتواضعة هناك وآملين بتحويل ما أمكن من أجورهم لعائلاتهم التي تنتظر أول كل شهر مبلغها المحول لها عن طريق شركات الحوالات ولعل الطوابير البشرية التي يمكن مشاهدتها أمام شركات الصرافة كلها خير شاهد على الارتفاع الكبير بعدد السوريين المعتمدين على حوالات خارجية من أجل الاستمرار بحياتهم، وتأمين الحد الأدنى من ضروراتها واحتياجاتها الأساسية والغريب أن هناك من يقول: وما البأس في ذلك؟ إن هذا الأمر هو خير ولمصلحة الاقتصاد الوطني.

الحكومة هي المسؤولة

إن الحديث عن ايجابيات «تصدير الشباب واقتصاد الحوالات » كأحد الحلول الممكنة لتحسين واقع معيشة السوريين خلال الأزمة، هو مجرد مناورة للهروب من الخيارات الوحيدة الكفيلة بذلك وأولها: تغيير النهج الاقتصادي الليبرالي الممارس في البلاد وضرب مراكز النهب الكبير التي تبتلع ثلث الناتج المحلي إن لم يكن أكثر، والعمل على رفع حقيقي للأجور يكون الحد الأدنى منه مساوياً للضرورات المعيشية للأسرة السورية كافة والتوجه لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني الحقيقي، عبر العمل على إنقاذ القطاعيين الزراعي والصناعي بالدرجة الأولى والمضي بهما قدما فهما قاطرة الاقتصاد وطبعاً هذا سينعكس على واقع سوق العمل وتتوفر فرص العمل وتنخفض نسبة البطالة فالتفريط بالقوة العاملة هو تفريط بأحد أهم عناصر الثروة الوطنية فلسنا سعداء بالدولارات التي يحولها أبناؤنا المغتربين، ففي نهاية الأمر وإن دققنا جيداً سنراها تصب في خراج أصحاب الأرباح، وحيتان الاستيراد والناهبين.

أخبار عمالية

قوات الأمن تواجه العمال في مصر!

تصاعدت حركة الاحتجاجات العمالية في مصر خلال الأسبوع الماضي ودخلت قطاعات وشركات جديدة في هذه الموجة المتصاعدة ومنها: إضرابات العمال في السويس بما فيها معمل الزجاج الدوائي وشركة الأسمدة، وكان لافتاً ما حصل خلال إضراب شركة الأسمدة وأيبك حيث استعانت الإدارتان بقوات حرس خاصة لمواجهة الاعتصام كما قامت قوات الأمن بفض أحد الاعتصامات بالقوة، واعتقلت عدداً من قيادات العمال بتهمة التحريض على الإضراب والإضرار بالإنتاج فتوجه العشرات من العمال لديوان عام المحافظة، واصطحبوا معهم أحد المحامين للمطالبة بالإفراج عن زملائهم وإقالة رئيس الشركة وقد أفرج عن العمال بكفالة مالية.

إضراب بحري في اليونان

قام عمال العبارات التي تعمل على تامين النقل والشحن من الموانئ اليونانية للجزر الموجودة حولها، بإضراب عام شامل عن العمل يوم الأحد الماضي 4 كانون الأول، وقد تواصل الإضراب طوال أيام الأسبوع الجاري مما فرض توقف حركة السفن والعبارات بين الجزر اليونانية وعدم قدرة الموانئ على استقبال سفن الشحن الوافدة لها، علما بأن نقابة البحارة اليونانيين قررت الاستمرار بالإضراب حتى يوم الجمعة المقبل، تنديدا بالسلسلة الجديدة من إجراءات التقشف التي يطالب بها الدائنون الدوليون للبلاد، عبر الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي».

العمال الكوريون ونظام الأجور

قرر عمال السكك الحديدية في كوريا الجنوبية، إنهاء إضرابهم، الذي دام 70 يوماً، أوقفوا خلالها عمل القطارات، وذلك بعد أن توصلوا إلى اتفاق من خلال المفاوضات مع الإدارة بشأن قضية الأجور، كون الإدارة تبنت العمل بنظام الأداء في تحديد الأجور مما يهدد فعلياً بوضع الكثير من العمال تحت رحمة التقييم ويجعلهم عرضة للتسريح مما استدعى إعلان الإضراب، وقالت النقابة العمالية: إنه سيتم طرح الاتفاق للتصويت من قبل أعضائها، للحصول على الموافقة النهائية لذلك، وإعادة حركة القطارات ووعدت النقابة بأنها ستستمر في قتالها ضد نظام الأجور على أساس الأداء.

إضراب تحذيري في «يورونيوز»

قام العاملون في قناة الإخبارية الأوروبية بالإضراب عن العمل احتجاجاً على خطة إدارة المحطة لإغلاق أقسام «العربي والفارسي والأوكراني»، بحجة النقص في التمويل العام للمحطة والذي يعني بالضرورة: تسريح عدد معين من العاملين في الأقسام المتضررة، مما جعل العمال يقومون بتنظيم إضراب عن العمل لمدة أربعة ساعات وذلك في يوم الاثنين الماضي في الخامس من شهر كانون الأول وقد أخذ هذا الإضراب طابعاً تحذيرياً لإدارة القناة كي توقف العمل بالقرار الذي يتضمن وقف البث باللغة الأوكرانية المفترض البدء فيه في الأول من نيسان المقبل.

من أول السطر

■ محرر الشؤون العمالية

مهام وأهداف الأمن الصناعي

الأمن الصناعي: يسعى للحدّ من الحوادث في المجال الصناعي والإنشائي، وتقليلها إلى أقصى حد ممكن، وبالتالي تقليل تكاليف الإصابات الناجمة عن الحوادث أثناء العمل « إصابات العمل » ويُؤمن هذا العلم بضرورة الحماية اللازمة للعمال، ورفع مستوى الإنتاجية، فالأمن الصناعي هو عبارة عن مجموع الإجراءات الاحترازية المتخذة لتوفير الحماية اللازمة والسلامة للعاملين في المنشاءات الصناعية والإنشائية « تشييد» الصغيرة منها والكبيرة لاستمرار إنتاجها ويتجسد من خلال خلق بيئات عمل آمنة تخلو من دوافع وقوع الحوادث والإصابات، وما يترتب من أمراض مهنية مختلفة ،ويتدخل الأمن الصناعي في مجالات العمل جميعها من صناعة وزراعة وخدمات مختلفة والتشييد والبناء وحتى في قيادة السيارات والسير في الشوارع.

أهداف الأمن الصناعي :

توفير الحماية اللازمة لعناصر الإنتاج جميعها، والتقليل من الخطر«« الخطر يمكن أن يكون بسيطاً أو كبيراً وذلك حسب الاحتياطات المتخذة ودرجة التحكم بمصدر الخطر »»،« يتكون مصدر الخطر من مجموعة من العناصر، التي تتفاعل مع بعضها لضرورة العمل، وهي: الأفراد– المواد – المعدات وهي آلات وأدوات عمل ....الخ – مكان العمل

الحد من الإصابة بالأمراض المهنية.

تقليل فرص إصابات العمل وحوادثها .

4– منع وقوع الحرائق ومكافحتها والعمل على الوقاية منها .

5– المساهمة في رفع مستوى الكفاءة والإنتاجية .

6 – اتخاذ الإجراءات الوقائية وتطويرها للحد من الإصابة غير المباشرة، ورفع مستوى الوعي والثقافة المهنية لدى العمال، ومنها: وجود صندوق إسعافات أولية في مواقع العمل ،وإبعاد المواد الكيماوية، القابلة للاشتعال عن مواقع العمل، والأماكن التي يتواجد العمال فيها، لأنها مصدر خطر حقيقي على حياتهم

7– نشر إعلانات وملصقات وإرشادات توضح ما يتعلق بالأمن الصناعي كله، وكيفية التعامل معه وتجديدها بشكل دوري ، ويتوقف وقوع حوادث العمل على بعض الخصائص : خصائص فردية، وهي المتعلقة بالتدريب والخبرة، والإدراك والحواس ومدى استجابتها. خصائص فنية وهي تصميم الآلات وتوفر الأمان فيها ،والحالة الفنية للآلة، وعمليات الصيانة الدورية لها بشكل جيد .

لذلك لابد من أن يكون هناك تشريع واضح للأمن الصناعي، يكون ملزما لكل القطاعات الإنتاجية «صناعية ،الزراعية والخدمية» يحدد فيها شروط مكان العمل، وبيئة العمل ودرجة أمان الآلات والمعدات، وتأمين مكان عمل يأخذ بعين الاعتبار الإضاءة اللازمة للمنشأة، والضرورية لكل مهنة ،وتخفيف الضجيج إلى الحد المسموح به عالمياً، وتهوية مكان العمل بشكل مناسب، والحفاظ على درجة حرارة معتدلة صيفاً وشتاءً، وتأمين اللباس اللازم للعمال.

عمال مجمع الزبلطاني.. و«الصف الثاني»

يبقى لمجمع الزبلطاني الصناعي الحرفي خصوصيته التي تميزه عن التجمعات العمالية الأخرى. ويبقى لعماله خصوصيتهم أيضاً. قاسيون، توجهت إلى هناك، في سعيها لرصد واقع العمال وظروف عملهم، وطبيعته بعد مرور عام تقريباً على تغطيتها السابقة.

■ هاشم اليعقوبي

بمجرد أن دخلنا المجمع وبدأنا جولتنا فيه، لاحظنا انتشاراً كبيراً للملصقات التي تطلب عمالا وعاملات بالاختصاصات جميعها والمهن المتواجدة في المجمع، مما يدل على وجود شواغر كثيرة بانتظار الراغبين بالعمل، فأثار ذلك فضولنا، وتابعنا جولتنا باحثين عن حقيقة هذه الإعلانات والشواغر المفترضة.

أرباب العمل ما زالوا مصرين على التمسك بأعلى منسوب لأرباحهم متحججين بضعف الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج ورداءة الكهرباء

تنوع في الأيدي العاملة

يتوزع العاملون في مجمع الزبلطاني على مقاسمه الثمانية عشرة، ويشتغلون بالعديد من الصناعات والأشغال الموجودة ضمنها، وتتصدر صناعة الجوارب قائمة الصناعات، تليها صناعات النسيج الأخرى «التريكو» والخياطة والتطريز الالكتروني، كما يوجد العديد من المعامل المنتجة للمواد البلاستيكية، ناهيك عن عشرات المحلات التجارية المتخصصة ببيع منتجات المعامل بالجملة والمفرق، وأخرى لبيع قطع تبديل الآلات والمكنات وأكسسواراتها، وأيضاً الخيوط بأنواعها، كما تحولت بعض المحلات لمستودعات مواد غذائية من سكر شاي ومعكرونة ..الخ كون المجمع ملاصق لسوق الهال، مما جعل تواجد العمال الباعة وعمال العتالة أمراً بديهياً.

الخبرات «طفشت» من الأجور

التقينا بالعديد من العاملين في صناعة الجوارب، وحاولنا من خلال نقاشنا المفتوح معهم، أن نستوضح موضوعة الإعلانات الملصقة وشواغرها الافتراضية، وبحسب ما قيل لنا، تبين بأن هذه الشواغر حقيقية وبأن أغلب المعامل والورش تعاني من نقص في الأيدي العاملة، ولكن ليست أي أيدي عاملة، بل المهنية والفنية المدربة، كون الصف الأول «كما يطلق عليها» من هذه الشريحة العمالية الخبيرة قد تسربت خلال الأعوام السابقة من المجمع، فالأغلبية العظمى سافرت خارج البلاد باحثة عن أجر يؤمن معيشتها بعد أن عجزت عن تحقيق هكذا أجر حيث كانت تعمل، فيما توجهت البقية لأماكن عمل أكثر أماناً من هذه المنطقة من ناحية وأفضل من حيث ظروف العمل كساعات العمل الأقل والنقل الأيسر من ناحية أخرى، وأقر جميع من دردشنا معهم بأنهم يعتبرون أنفسهم عمال صف ثاني من حيث الخبرة والمهنية وبأنهم جاؤوا من صناعات أخرى تراجعت ومن أعمال خدمية كالمطاعم والسياقة تعتبر أجورها أدنى من الأجور التي استطاعوا الحصول عليها هنا.

أرباب العمل «نحنا ما دخلنا»

حين سألنا بعض أرباب العمل عن الأمر أقروا بذلك أيضاً، وقالوا: أنهم يعانون من هذا الأمر وبأن جودة البضائع المنتجة تأثرت بشكل واضح بسبب ذلك ورموا بالمسؤولية على سياسات الحكومة الاقتصادية والنقدية غير الداعمة للصناعة ومتهربين من مسؤوليتهم في الجزء المتعلق بهم وعلى رأسها: تخليهم عن جزء من أرباحهم العالية لصالح الأجور التي كانوا ولا زالوا يرفضون رفعها بما يتناسب مع الضرورات المعيشية، وهذه الحال تنطبق على مجمل المنشآت التي تطلب عمالاً.

ارتفعت عدداً وانخفضت قيمة!

تدنت قيمة الأجور كثيراً، بالنسبة للعاملين في معامل المجمع ومحلاته ومستودعاته، رغم ارتفاعها عدداً وبات الكثير من العمال يواصلون الليل بالنهار حتى يحاولوا تقليص الفارق الكبير، بين أجرهم من جهة، وأسعار الحاجات الضرورية من جهة أخرى وقسم منهم صار يشتغل في معملين اثنين، فيما بقيت أجور العاملات هي الأدنى فمثلا متوسط أجرة كوي دزينة الجوارب ارتفعت من 22 ليرة أوائل السنة لحدود 30 حالياً وساعة العمل لعامل الصناعات البلاستيكية من 175 لحدود 300 ليرة فيما ارتفعت الأجرة الأسبوعية للعاملات بشكل عام بحدود 15% وعمال العتالة بحدود 45% والملاحظ أيضاً بأن سوق العمل في المجمع يعيش حالة من الفوضى من حيث حجم التنقلات في صفوف العمال نظراً لاشتداد التنافس على العمالة وخاصة التي اكتسبت خبرة لا بأس بها ولكن ذلك لم ينعكس على الأجور بشكل موازٍ فأرباب العمل ما زالوا مصرين على التمسك بأعلى منسوب لأرباحهم متحججين بضعف الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج ورداءة الكهرباء وكأنهم لا يقومون برفع أسعار منتجاتهم؟

حكي من القلب!

راغب عامل تطريز:

أنا بالأساس سائق «سوزوكي» اشتغلت بالتطريز عند أحد زبائني السابقين، بعد ما راحت سيارتي «بالتعفيش» تعلمت المصلحة بس رغم هيك أجرتنا ما بتكفي غير أجار البيت، وحق الخبزات وكاسة الشاي، بتصدق اني بشتغل ورديتين باليوم كل وردية 9 ساعات

معتز عامل حبكة جوارب:

«ما ضل حباكيين بالبلد و بيقتل حالو المعلم على شي حباك وبس تطلب سعر معقول عأجرة الدزينة بقلك المعلم والله بسكر المعمل ولا بعطيك هالسعر شو بدك تشاركني انت اجرة الدزينة هلأ بين 11 و15 ليرة بس هي لازم تكون أقل الشي 22 هي أقل الشي بس ما في رحمة».

أم باسل عاملة تغليف معمل بلاستيك:

«هي بنتي اللي عم تشتغل معي كانت بالجامعة، شوف وين صارت ؟ شو بدنا نشتغل يعني كلو نفس الشي عم نطلع سوا 60 ألف بالشهر شو بيعملوا والله انو أجرة الغرفة الساكنين فيها 25 الف ويا ريت غرفة الله وكيلك قن جاج بس شو بدنا نقول الله عالظالم».

سلام الشريف:

نعارض النظام ونرفض التدخل الخارجي

أجرى موقع وصحيفة «المبادرة الشيوعية» الناطقة باسم حزب النهضة الشيوعي الفرنسي مقابلة مع الرفيق سلام الشريف عضو المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية، حول الأزمة السورية وأسبابها ومساراتها، وحول التطورات الأخيرة، تنشر قاسيون هنا مقتطفات من الحوار، مع العلم أن المقابلة التي جرت في نهاية شهر تشرين الأول الماضي نشرتها الصحيفة مؤخراً، وستنشر كاملة في موقع قاسيون الالكتروني.

في رده على طلب «المبادرة الشيوعية» للتعريف بالحزب قال الرفيق سلام: «حزب الإرادة الشعبية هو وريث التقاليد الثورية للشيوعيين، ويتواجد تاريخياً وحالياً في سورية كلها، وهو معروف بالمشهد السياسي السوري، كحزب معارضة وطنية، بمعنى أنه يعارض النظام بسياساته، في الوقت نفسه الذي يرفض التدخلات الإمبريالية في عملية التغيير الإجتماعي الضرورية»

واستطرد قائلاً: «مع اندلاع الأزمة، وعلى الرغم من مشاركتنا في الحراك الشعبي السلمي في حينه، وتقديمنا لشهداء ومعتقلين، فقد حذرنا من مغبة اللجوء للحل الأمني، الذي تحول لاحقاً إلى عسكري، تماماً مثلما حذرنا من مغبة تسليح الحراك الشعبي السلمي وعسكرته.

منذ بداية الأزمة، نادى «الإرادة الشعبية» بضرورة الحوار، لأنه عاجلاً أو آجلا سنعود للحل السياسي، في الوقت نفسه الذي أكد على ضرورة الحفاظ على دينامية الحركة الشعبية السلمية. وعليه شاركنا في الفعاليات المحلية والإقليمية والدولية كلها التي تعلن بحثها عن حل سياسي تغييري في سورية، عبر الحوار والتفاوض، بما يحقن دماء السوريين، منذ المؤتمر التشاوري في دمشق «تموز 2011» وصولاً إلى جنيف3، مروراً بموسكو1 وموسكو2 وغيرها، علماً بأنه تم إقصاؤنا عن جنيف2، بما أسهم في فشل المؤتمر في حينه»

تقييم الدور الروسي

ورداً على سؤال حول الدور الروسي في الأزمة السورية، قال الرفيق شريف: «الحديث عن روسيا في فرنسا ليس بالأمر السهل، بالأخذ بعين الإعتبار قيام الطبقة السائدة بتغذية فوبيا جديدة هي فوبيا روسيا، والتي لم ينج منها حتى «اليسار الراديكالي» الذي يجد نفسه محصوراً في نقاش عقيم بين أولئك الذين لم يستوعبوا بعد، بأنّ الإتحاد السوفيتي قد تفكك، وبأن روسيا دولة رأسمالية اليوم، وبين أولئك الذين يرون بروسيا دولة إمبريالية !»

وأوضح عضو مجلس حزب الإرادة الشعبية قائلاً: «إن فهم الدور الروسي في سورية يتطلب فهم كمون الأزمة السورية ومآلاتها المحتملة. تعد سورية العنصر المحوري في إستقرار الجغرافيا–السياسية للمنطقة، الممتدة من شرق المتوسط حتى القوقاز وبحر قزوين. انهيار جهاز الدولة السورية أو تقسيم سورية سيؤدي إلى تحرّك الصفائح التكتونية «الأرضية» للجغرافية السياسية الممتدة حتى روسيا نفسها.

عليه، فإن مصلحة روسيا وأمنها القومي، ووحدة أراضيها، تدفعها لاستباق هكذا سيناريو، إذ تجد نفسها مضطرة للتصدي للإرهاب الفاشي في سورية عبر تبني استراتيجية دفاعية نشطة واستباقية، قبل أن تجد نفسها مرغمة على الدفاع عن ذاتها داخل أراضيها، علما بأن أكثر من خمسة آلاف مقاتل من القوقاز «عدا عن أولئك القادمين من آسيا الوسطى» يقاتلون في سورية بصفوف داعش والنصرة، وتحديداً في مواقع قيادية. انتصار الفاشية في سورية سيكون له آثار، على شاكلة آثار انتصارها في إسبانيا، على صعيد تهديد السلام العالمي على نطاق واسع.

بالملموس، الدور الروسي استند إلى إرادة تجنب إعادة السيناريو التدميري في ليبيا، إذ أصرت روسيا منذ البداية على عدم وجود سوى مخرج سياسي من الأزمة، وعلى ضرورة جلوس السوريين معارضة ونظاماً، على طاولة المباحثات من أجل إيجاد توافق حول التغييرات المتوجب إجراؤها في بنية النظام السياسي. على الصعيد الدولي، أرادت كلاً من الصين وروسيا وضع حدّ للتدخلات الغربية التي تستخدم الأمم المتحدة كمنصة لـ «تغيير الأنظمة» على صورة مصالح أميركا. الأمر الذي يفسر الفيتو الثلاثي « ملاحظة: تم استخدام الفيتو ثنائياً للمرة الرابعة في بداية كانون الأول 2016».

بكل بساطة، روسيا ترفض التدخلات الغربية في الأزمة السورية، وتحافظ على علاقات مفتوحة وجيدة مع الجزء الأكبر من المعارضة السورية، فالكلمة المفتاحية للدور الروسي في سورية هي: المخرج الوحيد هو الحل السياسي. إذاً لعبت روسيا دور القوة الدافعة الأساسية للمبادرات السياسية كلها ابتداءً من بيان جنيف 1 إلى مؤتمر السلام في جنيف 2 عام 2014، مؤتمرا موسكو 1 و 2 عام 2015 وأخيرا مؤتمر جنيف 3 عام 2016»

تسعى روسيا لتوحيد الجهود عبر إقامة تحالف دولي بالتعاون مع القوى المحلية من أجل محاربة الفاشية الجديدة على صورة التحالف بين الإتحاد السوفيتي والحلفاء في الحرب العالمية الثانية

العملية العسكرية والحل السياسي

وتحدث الرفيق سلام عن أهداف العملية العسكرية الروسية في سورية، ونتائجها بالقول: «بدأت موسكو عملياتها العسكرية في سورية في نهاية أيلول من عام 2015 في لحظة بالغة الحساسية والصعوبة، بهدف منع سقوط الدولة السورية عبر ضرب المجموعات الفاشية الجديدة ، وإعطاء نَفَس للحل السياسي المخنوق من قبل أميرًكا وحلفائها الإقليميين.

تم تحقيق هذه الأهداف، إذ تراجعت داعش والنصرة والمجموعات الفاشية الجديدة الآخرى، وتم تحرير تدمر. على الصعيد السياسي، أعلنت أميركا وأوروبا وحلفاؤهم الإقليميين للمرة الأولى، بأنّ رحيل الأسد لم يكن شرطاً مسبقا لحصول عملية سياسية. فالرغبة بعملية سياسية، بالترافق مع اشتراط ذلك برحيل الرئيس، هو تناقض بالكلام. لكن حتى الآن لم يتم ترجمة كلام هذه القوى لأفعال.

بعد شهر من العمليات الروسية، بدأت في فيينا محادثات سلام تهدف لإطلاق عملية سياسية، الأمر الذي أنتج تشكيل مجموعة دعم سورية التي تضم روسيا، أميركا، أوروبا، إيران، السعودية، تركيا ودول إقليمية أخرى. بعد شهرين من العمليات الروسية، تبنى مجلس الأمن ولأول مرة بالإجماع فيما يخص سورية مخرجات محادثات فيينا في القرار الدولي رقم 2254. يشكل هذا القرار نقطة علّام في تطورات الأزمة السورية، إذ يؤكد على وحدة الأراضي السورية وعلمانية دولتها، كما يطلب بضرورة انتقال سياسي بقيادة سورية، تمثل فيها قوى المعارضة السورية كلها «وليس فقط المعارضة التابعة للغرب وتركيا والسعودية: الائتلاف الوطني السوري». يعتقد حزب الإرادة الشعبية بهذا القرار ترجمة للتغيرات الحاصلة في ميزان القوى الدولي والمعاكسة لمصالح الولايات المتحدة.

في شباط 2016 ولأول مرة أعلنت روسيا وأميركا وقفاً لإطلاق النار بين قوى المعارضة والنظام. في آذار من العام نفسه بدأ مؤتمر جينيف3 إذ تم عقد جولتين بانتظار الثالثة التي كان من المفترض انعقادها بعد الاتفاق الأميركي الروسي في أيلول، الأمر الذي تم إعاقته نتيجة تنصل أميركا منه.

بالمختصر، تسعى روسيا لتوحيد الجهود عبر إقامة تحالف دولي بالتعاون مع القوى المحلية من أجل محاربة الفاشية الجديدة على صورة التحالف بين الإتحاد السوفيتي والحلفاء في الحرب العالمية الثانية. للأسف، تستمر الولايات المتحدة بإعاقة هذا المسعى كما تبينه الأحداث الجارية في حلب، لكن الإرادة الشعبية يظنّ بأن الغرب سيجد نفسه مجبرا لتحضير «إنزال النورماندي»، وإلا سيحرم من العائد السياسي لهزيمة الفاشية الجديدة»

واشنطن المضطرة: نحو الحل السياسي درّ..!

بعد ما يشبه قطيعة دبلوماسية، روسية- أمريكية، بما يتعلق بالشأن السوري، «عادت المياه لمجاريها» الموضوعية!

■ مهند دليقان

شهد الصيف الماضي كثافة عالية في الاتصالات الروسية- الأمريكية بما يخص حل الأزمة السورية، سواء على مستوى وزيري الخارجية أم وزيري الدفاع، أم الخبراء. وكان الضاغط في ذلك الحين، ولا يزال، الدخول العسكري الروسي، الذي كان قد حقق إنجاز «تدمر» وإنجازات أخرى مهمة، وبدأ بالاستعداد نحو الرقة وحلب، بالتوازي مع استحقاق الجدول الزمني للقرار الدولي.

مع نهايات الصيف، جرى تصعيد الأمور في حلب، واتضح أنّ السعي الأمريكي كان يهدف لا إلى إطالة أمد الاشتباك فحسب، بل وإلى توسيعه عبر محاولة نسف القرار 2254 بشتى السبل.

جرت الرياح خلال الأشهر الثلاثة الماضية بما لا تشتهي السفن الأمريكية، فمحاولات التصعيد في حلب، سواء عبر النُصرة وأشباهها، وما مرت به من تحولات كوميدية عبر «فتح الشام» وصولاً إلى «جيش حلب» في محاولات يائسة للخروج من تحت الضرب، أو عبر الأتراك الذين بدأوا «يطبخون من رؤوسهم» منذ ما بعد الانقلاب، أو فلنقل أنهم باتوا يعملون بدرجة استقلالية أعلى عن واشنطن، وتصريحات بلدرم الأخيرة مثال واضح على ذلك «وذلك رغم أن دورهم لا يزال سلبياً ومعادياً للشعب السوري»، هذه المحاولات الأمريكية جميعها باءت بفشل ذريع كمحصلة نهائية، بل وأكدت القاعدة التي قالتها «قاسيون» مراراً: «ما يمكن تحصيله اليوم لن يجري تحصيله غداً». فالولايات المتحدة أكثر من 24 ساعة، إذ نفى كيري المسألة بشكل موارب في السادس من الشهر الجاري، على هامش اجتماع وزراء خارجية دول الناتو، قائلاً: «لست على دراية بأي رفض واضح أو بخطة جديدة بشأن حلب تقتضي الانسحاب المفترض للثوار من حلب». المحصلة، هي: أنّ النقلات الميدانية الأمريكية وحلفاؤها، وبحكم تراجعهم المستمر، ومع كل صباح يطلع عليهم، سيكونون أضعف مما كانوا عليه في يومهم السابق بالضبط! نعم، إلى هذه الدرجة تراجعهم سريع، وربما أكثر...

خلال الأيام الماضية، وتحديداً منذ لقاء روما بين لافروف وكيري في الثاني من الشهر الجاري، والذي جاء على أساس اقتراح من كيري، بدأت جولة جديدة من الكثافة الدبلوماسية، سيكون تسارعها أعلى من سابقتها، ونتائجها أفضل.. ومن بين مؤشرات هذا التسارع، السرعة الروسية العالية في نقض وإنهاء محاولات الالتفاف الأمريكية، وسرعة الولايات المتحدة في ابتلاع الصدمة والعودة إلى المضمار..

هذا ما جرى مع مشروع القرار «المصري الاسباني النيوزيلندي» الذي أوضحت الخارجية المصرية: أنّ دولاً بعينها أصرت على طرحه، رغم معرفتها المسبقة بعدم وجود توافق عليه، ومن ذلك تغيير اسم النصرة للمرة الثانية، والذي لم يغير شيئاً في واقع الأمور، ولم يلق حتى الحد الأدنى من التجاوب الذي لقيه التغيير الأول. هنالك أيضاً محاولة كيري تقديم «وثيقة جديدة» للروس بعد التوافق الأولي على «وثيقة قديمة»، وهذه اللعبة لم تدم الكبيرة الجارية في حلب، تمثل انعكاساً مباشراً لميزان القوى الدولي الذي مالت كفته بشكل واضح ضد أعداء الشعب السوري بأشكالهم المختلفة، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني.

هذا الميزان ذاته، هو الذي يفتح الباب الآن، وأوسع من أي وقت سابق، أمام تنفيذ القرار 2254، والذي من شأنه إنهاء معاناة السوريين والسماح لهم بتقرير مصيرهم بأنفسهم، وصولاً إلى تغيير جذري شامل، بات عتبة لا يمكن دونها ضمان عدم استمرار الأزمة، بل وإعادة إنتاجها بشكل أكثر تدميراً وكارثية وخطراً على سورية، موحدة أرضاً وشعباً.

بين الإنساني والسياسي!

كثر الحديث عن الجانب الإنساني، وإنقاذ المدنيين، أثناء المواكبة الإعلامية لمعارك حلب، وتصاعد مع مشروع القرار الثلاثي، «المصري، النيوزيلندي، الاسباني» الذي قدم إلى مجلس الأمن، والداعي إلى هدنة، ووقف العمليات العسكرية في مدينة حلب لمدة أسبوع.

■ عامر الحسن

لاشك إن إيقاف الكارثة الإنسانية، يجب أن يكون على رأس جدول أعمال أي نشاط عسكري أو سياسي يتعلق بالأزمة السورية، لكن مأزق أصحاب «النزعة الإنسانية» هذه، يكمن في الفصل بينها وبين السياسي، وكأن الكارثة السياسية معلقة في الفراغ، مع العلم أن الأصل في انتهاك حياة الناس، وتدمير ممتلكاتهم، وتهجيرهم، وخطفهم، واعتقالهم، وتجويعهم، وإفقارهم، وحصارهم، هو الموقف السياسي في الأزمة السورية.

والمشكلة الثانية لدى أصحاب هذه النزعة، أنها طارئة وموسمية، تأتي للتشويش على جهود الجانب الروسي في دحر الإرهاب، وتصاعد بروباغندا الحديث عنها، حصراً مع كل تراجع للجماعات الإرهابية، في أحد الميادين.

إن أية محاولة لفصل الإنساني عن السياسي، هي حديث في النتائج دون المقدمات، وهي فصل قسري لا يؤدي إلا إلى استفحال الكارثة الإنسانية أكثر فأكثر، ويقصد بها منع التقدم على طريق الحل السياسي، ومنع تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة، أي أن الذي يتحمل مسؤولية استمرار الكارثة الإنسانية، هو الذي يعرقل عملية الحل السياسي، فالجانب الإنساني يستخدم من طرف واشنطن، وأتباعها للتهرب من حل جذري للظاهرة، والتغطية على التهرب من جملة التوافقات الدولية حول الأزمة السورية، وعدم تحمل مسؤولياتها بهذا الخصوص.

اعترف المندوب المصري في مجلس الأمن، بأن طرح مشروع القرار الثلاثي كان متسرعاً، وأنه تم فرض طرحه قبل استكمال التوافقات المطلوبة والمفترضة حوله، واللافت أنه جاء بعد الإعلان الروسي عن صيغة أمريكية لانسحاب المسلحين، تسلمها الجانب الروسي من وزير الخارجية الأمريكي، تتفق مع رؤية موسكو، كما أعلنت الخارجية الروسية، أي أن ما تضطر واشنطن على تقديمه باليد اليمنى، تحاول سحبه من التداول باليد اليسرى، لتتأكد مرة أخرى، حالة الارتباك والتردد في طرف مطبخ القرار الأمريكي الذي يدفع السوريون ثمنه دماً ودماراً.

طلاب المدارس: «حوح حوح يا بردي»

يشكل تحدي الشتاء والبرد، من قبل الطلاب والتلاميذ داخل الصفوف المدرسية، هاجساً مؤرقاً ومعاناة، ليس للطلاب والتلاميذ فقط بل لذويهم أيضاً، وكما كل موسم مدرسي تتناقض التصريحات الرسمية مع الوقائع اليومية للطلاب.

■ نوار الدمشقي

واقع الحال يقول: أن هذا الموسم الشتوي لن يختلف عما سبقه من مواسم بالنسبة للطلاب، كما لن تتغير التبريرات والذرائع كما كل عام، اعتباراً من عدم توفر المدافئ وجاهزيتها مع نقص مخصصات المحروقات، مروراً بعدم توريد الدفعات منها بالمواعيد المفترضة، وليس انتهاءً بقذف المسؤولية على فساد بعض الإدارات المدرسية وجزء من كادراتها، على الرغم من عدم نفينا لوجود بعضها، بمسعى لإبعاد المسؤولية عن الوزارة والمديريات، كما عن لجان المحروقات في المحافظات، باعتبار أن توريد المخصصات إلى المدارس يقع على عاتقها بالتنسيق مع مديريات التربية في كل محافظة.

تصريحات رسمية

في تصريح لوزير التربية قبيل افتتاح الموسم المدرسي لهذا العام، قال، عبر إحدى وسائل الإعلام: «وزارة التربية تعمل على الاستخدام الأمثل لإمكاناتها المتاحة، فتسعى جاهدة إلى تأمين المستلزمات للمدارس من تدفئة وغيرها»، معقباً: «والوزارة حريصة أيما حرص على التعاون مع الجهات المختلفة، لكشف أي خلل أو تقاعس، في أية مؤسسة تعليمية ولاسيما المجتمعات المحلية والأهل، ووسائل الإعلام».

في حين صرحت إحدى المختصات والمسؤولات في وزارة التربية، لوكالة «سبوتنيك» بتاريخ 2016/11/11: «يواجهنا حالياً تحد جديد وهو موسم الشتاء القاسي، الذي لطالما تغلبنا عليه في أيام الدراسة للطلبة، وتحاول وزارة التربية جاهدة، تأمين ما يستلزم من الحاجيات الدراسية كلها، من لباس شتوي ومعاطف وأحذية شتوية للطلبة، غير مواد المحروقات للتدفئة، للمدارس كلها على مد مساحة القطر»، و«أن احتياطات المحروقات والقرطاسية واللوازم تم توزيعها بوقت سابق، على أعداد كبيرة من المديريات التعليمية مع المدارس».

المستغرب بهذا التصريح هي: المبالغة، فما قيل عن توزيع ألبسة شتوية ومعاطف وغيرها للطلبة، هي حالات قليلة لم تشمل إلا عدداً قليلاً من المدارس، وليس للطلبة كلهم، رغم حاجة الكثير منهم الفعلية لهذه الاحتياجات، بل وحتى المنظمات الدولية المعنية، لم يكن منها إلا مبادرة توزيع حقائب مدرسية مع بعض القرطاسية، بالتنسيق مع وزارة التربية، مع ما تبعها من أحاديث وتصريحات متناقضة مع الواقع أيضاً.

تفاوت يثير علامات استفهام

الثابت بالأمر أن هناك تفاوتاً في واقع التدفئة بين المدارس، فبعض الطلبة استمرت شكواهم من البرد داخل الصفوف، لانعدام التدفئة فيها بشكل نهائي، كما جرت عليه العادة في كل موسم، بينما انخفضت تلك الشكاوى في مدارس أخرى، على الرغم من عدم توافر التدفئة بشكل دائم فيها، واقتصارها على الأيام شديدة البرودة، وعلى الحصص الصباحية الأولى فقط.

هذا التفاوت يضع الكثير من علامات الاستفهام، بوجه الإدارات في بعض المدارس، بينما تتكاثر تلك الاستفهامات الموجهة لوزارة التربية ومديرياتها، لعدم توفير التدفئة بالشكل المطلوب والمستمر طيلة فصل الشتاء لكافة للصفوف والمدارس كافة.

والدة إحدى التلميذات قالت: «العمى ع هالسمعة، فوق الدروس الخصوصي وحق الدفاتر والكتب، بمدرسة بنتي بدهم الطلاب يجيبو مازوت للصوبا، شو بقي من المدرسة معناتها غير زرب الطلاب كم ساعة ورا المقاعد؟!».

تقنين على التقنين

بعض الإدارات المدرسية، صرحت عن وجود نظام تقنين على مخصصات التدفئة من مادة المازوت، وذلك بناء على توجيهات مديريات التربية والوزارة، وذلك بوضع 1,5 ليتر مازوت بكل مدفئة كل يوم، وبكل شعبة صفية، بالمقابل فإن كمية المخصصات المستلمة لا تكفي تأمين هذا النمط من التقنين في الصفوف كلها، مما يضطر هذه الإدارات إلى تنفيذ برنامج تقنين على التقنين، من أجل تحقيق نوع من العدالة على مستوى توزيع التدفئة في الشعب الصفية، مع زيادة الاهتمام بالصفوف الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، كونهم أطفال وصغار بالسن، على حساب بقية الشعب الصفية في المدارس، وشكوى هذه الادارات، تتمحور حول عدم كفاية المخصصات لتأمين التدفئة للصفوف والشعب كلها.

بالمقابل هناك بعض المدارس التي وجدت من برنامج التقنين، وتناقضه مع كمية المخصصات المستلمة، ذريعة لتبرير سوء استخدام هذه المخصصات، واحتكارها في بعض المدارس، على مستوى غرف الإدارة وقاعة المدرسين، دوناً عن الطلاب وصفوفهم، فيما يتحكم أيضاً بهذه الكميات بعض المستخدمين بالمدارس أحياناً.

لدرجة تقوم بعض الإدارات بغض الطرف أحياناً، عن بعض الطلاب الذين يجلبون «حرامات وأغطية» إلى المدارس، بظل عدم مقدرتها على تأمين مصادر تدفئة لهم.

محافظة دمشق تشتكي أيضاً

شكوى الطلاب وذويهم من التقصير على هذا المستوى، ومعاناتهم المستمرة منها ليست بالجديدة، كما أنها ليست تجنياً، لا على الوزارة، ولا على مديريات التربية وغيرها من الجهات المعنية، بدليل أن مجلس محافظة دمشق كان قد ناقش واقع تأمين مياه الشرب، ومازوت التدفئة للمدارس، وذلك خلال دورته السادسة لعام 2016 بتاريخ 2016/11/13، عبر مداخلات بعض الأعضاء، ما يشير إلى وجود مشكلة على مستوى مدارس دمشق بهذه الخدمات، بعد شهرين على بدء الموسم المدرسي، باعتبار أن المدارس قد انطلقت بتاريخ 2016/9/18.

لكن، وعلى الرغم من مضي شهر على تلك الجلسة أيضاً، إلا أن واقع هذه الخدمات ما زال على حاله، سواء على مستوى التدفئة، وتأمينها بالمدارس، أو على مستوى مياه الشرب أيضاً، حيث تعاني بعض مدارس العاصمة من عدم توفر مياه فيها، لا للشرب، ولا للمغاسل ودورات المياه، ما يعني جحيماً حقيقياً بالنسبة للطلاب بالنتيجة، برغم أن مجلس المحافظة جهة تنفيذية ومعنية أيضاً، ولكنه على ما يبدو سينضم إلى الطلاب وذويهم بالشكوى!.

أربعة ملايين طالب وتلميذ معرضون لبرد الشتاء وأمراضه بظل ما يحكم أمر تدفئتهم من تناقض بين الواقع والتصريحات

4 ملايين طالب معرضون لبرد الشتاء ومرضه

حسب البيانات الرسمية هناك بحدود أربعة ملايين تلميذ وطالب بالموسم المدرسي لهذا العام، موزعين على مختلف مراحل التعليم، بما فيها مرحلة رياض الأطفال، استقبلتهم بحدود 15 ألف مدرسة بالقطر، وحسب التصريحات الرسمية قبل بدء الموسم المدرسي بأن هذه المدارس بحالة جهوزية تامة، وهي مستعدة لكل طارئ.

وبناءً على هذه البيانات والتصريحات، فمن المفترض أن تكون مخصصات مازوت التدفئة للمدارس، ضمن حدود الجهوزية التامة، التي تم الحديث عنها، كما أن من ضمن الجهوزية: التنسيق مع لجان المحروقات في كل محافظة من أجل حسن توريد الكميات المخصصة، بشكل لا تؤدي لانقطاع مادة المازوت عن المدارس، الأمر الذي لم يكن على المستوى المطلوب تنفيذياً حتى الآن.

هذا يعني، أن أربعة ملايين طالب وتلميذ معرضون لبرد الشتاء وأمراضه، بظل ما يحكم أمر تدفئتهم من تناقض بين الواقع والتصريحات، إن لم يتم تدارك هذا الأمر قبل شهور البرد القارسة القادمة، وذلك باجراءات عملية وتنفيذية تقع على عاتق الحكومة، وليس على عاتق وزارة التربية فقط، وخاصة بالنسبة لزيادة المخصصات من مادة المازوت، للمدارس كافة، وحسب الاحتياجات الفعلية لكل منها حسب تعداد الشعب الصفية فيها، مع اجراء الصيانة اللازمة لوسائل التدفئة المتاحة بكل منها، والتنسيق مع لجان المحروقات بوضع برنامج توريد يتناسب مع واقع كل مدرسة واحتياجاتها وسبل تأمينها.

تنويه

من الهام أن نذكر المعنيين بالوزارة ومديريات التربية، بما جرى العام الدراسي الماضي، وما سبقه من أعوام، من انقطاع بعض الطلاب عن المدارس بسبب البرد القارس والأحوال الجوية، لعدم وجود مصادر تدفئة بالمدارس، كما من المفيد تنبيههم أيضاً من خطورة بقاء المدارس دون تدفئة، وما يحمله ذلك من عواقب وآثار سلبية على صحة وسلامة الطلاب والتلاميذ، جراء أمراض الانفلونزا والرشح والسعال والتهاب القصبات وغيرها، بما في ذلك من عوامل مساعدة لانتقال الفيرسات والأمراض بين الطلاب، نتيجة الاكتظاظ بالصفوف المدرسية، ناهيك عن عدم التركيز كنتيجة سلبية مباشرة يحصدها الطلاب جراء شعورهم بالبرد ومعاناتهم معه، خلال الحصص الدرسية!

طيلة الأزمة والحكومة تقول

«لا توجد أزمة محروقات»!.. هل نحن كاذبون؟

مرة جديدة، استطاع تجار الأزمة أن يأخذوا احتياطاتهم قبل دخول فصل الشتاء، وتأمين ما يكفي لكسب المال من المحروقات، خلال موسم البرد، بينما عجزت الحكومات على مدار سنوت الحرب، عن النظر نظرة استراتيجية ذات جدوى للأخذ بالوسائل اللازمة وحل المشكلة المتكررة مع كل شتاء، بدلاً من عدم الاعتراف بوجود أزمة محروقات بالأساس.

■ حازم عوض

في الصيف، كانت المحروقات متوفرة نوعاً ما، باستثناء بعض الإختناقات خلال فترات متباعدة، وخلال هذه المدة، استطاع بعض التجار تخزين ما يريدون من مازوت وغاز، لبيعه في الشتاء، بينما لم تقم الحكومة حتى اليوم بتعبئة مازوت التدفئة للأسر جميعها المتقدمة بطلبات الحصول على المادة.

الأسود علناً

وصل سعر ليتر المازوت مؤخراً في السوق السوداء إلى 250 ليرة سورية بارتفاع 70 ليرة عن السعر الرسمي، في حين وصل سعر جرة الغاز إلى 3700 أو أكثر، حسب المنطقة، بارتفاع 1100 ليرة عن السعر الرسمي، في حين اختلفت عملية السمسرة على البنزين بين محطة وأخرى ، فبعض المحطات تبيع جزءاً من الكمية الواردة، وتخزن الباقي عبر التلاعب بالعدادات أو بالإمتناع عن البيع، بحجة انتهاء الكميات المخصصة، ليتم لاحقاً بيع المادة في السوق السوداء بالبيدونات، لمن لا يريد الانتظار على طابور السيارات.

ووصل سعر ليتر البنزين في السوق السوداء في بعض المحافظات، مثل حماة والسويداء وبعض القرى المحيطة، إلى 400 ليرة سورية أي أكثر من السعر الرسمي بـ 175 ليرة، والغريب بحسب تقارير صحف محلية رسمية، أن تجار السوق السوداء حولوا منازلهم إلى محطات وقود متنقلة لبيع المادة، أو استأجروا محلات خصيصاً لبيع المحروقات «السوداء».

تكرار الأزمات والحجج

ومؤخراً، تفاقمت أزمة البنزين في دمشق، كما كل فصل شتاء، وكانت الحجة الرسمية، هي: زيادة الطلب على المادة، وتعطل مصفاة بانياس، وتبدو هذه الحجج مكررة وغير مقنعة لكثير من المواطنين، خاصة وأن المشكلة تتكرر في كل عام، أي أنه بات على الحكومة أن تعي بعد 6 سنوات، بأن الطلب على المحروقات يزداد في الشتاء!

وأيضاً، تفاقمت مشكلة تأمين المازوت هذا العام كما كل عام، وبات تأمين المادة صعباً جداً دون السوق السوداء، حيث منعت الحكومة بيع البيدونات للمواطنين عبر محطات الوقود، وألزمتهم بشراء 200 لتر «بالدور»، بينما لا يستطيع كثير من المواطنون انتظار دورهم الذي قد لا يأتي حتى الصيف، دون تدفئة، وهناك آخرون غير قادرين على شراء 200 ليتر مازوت دفعة واحدة، وهنا يكون الحل، بالتوجه إلى السوق السوداء التي تتوفر بها المادة لكن المصدر دائماً «حكومي».

وكما هو حال البنزين والمازوت، أيضاً، تفاقمت خلال الأيام الأخيرة أزمة الغاز. وعلى الرغم من انقطاع المادة في السوق الرسمي، إلا أن تجار السوق السوداء يتوفر لديهم كل شيء، وهم منتشرون علناً في الأحياء، ويحصلون على المادة من الموزع الرسمي لها، لكنهم يمتنعون عن البيع إلا بالسعر الذي يريدون، أو يقومون بتجزئة البيع الحر، عبر تعبئة «الغاز الأرضي» التي تعود عليهم بأرباح أكبر، حيث تتم تعبئة «الغاز الأرضي الوسط» أو «الطباخ» بـ 2000 ليرة سورية، وجرة الغاز كافية لتعبئة «غازين ونصف» أي أن الجرة تباع بالمفرق بـ 5000 ليرة سورية.

الحكومة لا تريد الاعتراف

وغالباً ما يتم إلقاء اللوم على الأزمة والحصار الاقتصادي، عند أي تقصير، بحجة «عدم القدرة على استيراد المحروقات، وسط عدم كفاية الإنتاج المحلي»، علماً أن الحكومة قادرة على استيراد المادة عبر «الدول الصديقة»، وقادرة على اتباع خطط استراتيجية لتخزين المادة خلال فصل الصيف لتغطية زيادة الطلب في الشتاء، تماماً كما يفعل «تجار السوداء» لكن بغاية نبيلة.

تجار السوق السوداء منتشرون علناً في الأحياء ويحصلون على المادة من الموزع الرسمي ويمتنعون عن البيع إلا بالسعر الذي يريدون

ولم تملك الحكومة تصريحات وتبريرات جديدة، هذه المرة، كما لم تملك خططاً جديدة، فقد اعتادت على رتم وواقع معين كل فصل شتاء، وكأنها غيرُ مستَعدة لتغييرهما نهائياً، فعلى الرغم من استفحال أزمة المحروقات، إلا أنها وإلى اليوم لا تعترف بها، وتبرر ذلك بعبارة «لا يوجد نقص في المادة، وإنما زيادة في الطلب»، رغم أن المعادلة جداً بسيطة، وهي أن زيادة الطلب المتوقعة في فصل الشتاء وسط ثبات الإنتاج سببت نقصاً في المادة بالضرورة.

توجيه بخفض الإنتاج

ورغم نفي الحكومة «وجود نقص» في المحروقات، إلا أن تصريحات الإداريين كشفت تناقضاً، حيث أكد رئيس قسم الغاز بفرع «محروقات» باللاذقية أسامة عيسى، لإحدى الصحف المحلية: أن «نقص المادة في الأسواق يعود لتخفيض الإنتاج من 14 ألف أسطوانة إلى 8000 أسطوانة، وذلك نتيجة تعليمات واردة من الإدارة العامة في دمشق للتخفيض، ليس على مستوى المحافظة بل على مستوى القطر».

وفي خطوة غريبة، بدأت الحكومة تروج لزيادة الإنتاج رغم خفضه، حيث أكدت «محروقات» أنها زادت من إنتاج الغاز لتغطية زيادة الطلب، لكن إلى كمية أقل من الكمية التي كانت منتجة قبل تعميم خفيض الإنتاج، وفي مثال على ذلك أكد عيسى: أن «الإدارة العامة أوعزت لزيادة الإنتاج بمعدل 2000 أسطوانة، ليصبح الإنتاج اليومي الذي يوزع حالياً 10000 أسطوانة، وبالتالي زادت المخصصات».

وبدأت «محروقات» تتغنى بزيادة الإنتاج، علماً أنه هناك فاقد 4000 اسطوانة عن الإنتاج السابق على الأقل في اللاذقية وحدها، وكان من المفترض مضاعفة عدد الـ 14 ألف اسطوانة لتغطية زياة الطلب، دون اتباع الأسلوب السابق لإيهام المواطنين برفع الإنتاج.

نصف الحاجة غير مؤمنة

ومنذ بداية الحرب، هناك أزمة كبيرة جداً بكميات مادة المازوت وخصوصاً المخصصة منها للتدفئة، حيث تحصل دمشق على ما بين ثمانمئة ألف – مليون لتر من المادة يومياً، بينما تبلغ حاجتها في فصل الشتاء أكثر من مليوني ليتر، بينما تبلغ حصة تدفئة المواطن من المليون لتر المؤمنة 20% فقط، بينما تذهب الـ 80% من المخصصات للجهات العامة.

وتشير الشكاوى إلى وجود أفضلية لبعض موظفي الجهات الحكومية، في الحصول على المشتقات النفطية «غاز، مازوت – بنزين» بطريقة أو بأخرى، دون ضرورة الانتظار لأشهر كغيرهم من المواطنين، وأكدت بعض الشكاوى بأن «بعض موظفي الجهات العامة قاموا بتأمين الغاز ومازوت التدفئة لأقاربهم عن طريق مؤسساتهم ودوائرهم»، ويستطيعون بكل سهولة تأمين البنزين «بالبيدونات»، وهذا ما قد يشكل استنزافاً لمخصصات دمشق وريفها من هذه المواد، ويؤثر سلباً على طول فترة الانتظار لحصول المواطنين العاديين على المادة.

أهالي حوران يتعالى صوتهم!؟

يعاني أهالي مدينة درعا وقراها وبلداتها، وخاصة تلك الواقعة بحوض اليرموك، من ويلات الحرب، والأزمة الممتدة منذ قرابة ست سنوات وحتى الآن، إضافة لمعاناتهم على المستوى المعيشي والاقتصادي والاجتماعي.

■ مراسل قاسيون

أهالي بلدات حوض اليرموك الغربي في ريف درعا، والواقعة تحت سيطرة ما يسمى «جيش خالد بن الوليد» التابع لتنظيم «داعش» الارهابي، يعانون من جملة من الصعوبات الحياتية والأمنية، وذلك بسبب تواجد إرهابيي «داعش» داخل بلداتهم من طرف، فيما تحاصرهم مجموعات إرهابية أخرى، تتمثل «بجبهة النصرة» و«حركة أحرار الشام» بشكل خاص، وغيرها من المجموعات والفصائل المسلحة الأخرى، من الخارج.

حصار إرهابي مزدوج

هذا الحصار الإرهابي المزدوج من الداخل والخارج، أحال حياة هؤلاء الأهالي إلى جحيم، فويلهم من الممارسات الإجرامية لعناصر تنظيم «داعش» الإرهابي من الداخل، مع التنكيل اليومي كله الذي يتعرضون له من هذه الممارسات، لحدود التدخل بتفاصيل الحياة اليومية، عبر ما يدعون من تطبيق «للشرائع» مع عقوباتها التي تصل لحدود القتل المباح، وويلهم الذي لا يقل سوءاً وإجراماً على مستوى الحصار المفروض عليهم، من إرهابيي «النصرة» وأشباهها من الخارج، والذي وصل لحدود منع الأهالي من الدخول والخروج، كما ومنع إدخال الأغذية والاحتياجات الأساسية اليومية، بما في ذلك الوقود والأدوية.

لم تقف حدود معاناة هؤلاء الأهالي عند هذا الحد فقط، بل تعدتها إلى مستوى التهديد الأمني المباشر للحياة بشكل يومي، ليس من تطبيق ما يسمى «بالحدود» من قبل «الداعشيين» وأشباههم وأتباعهم فقط، بل على مستوى المعارك التي تدور على أرضهم وبمحيطها، والقذائف المتبادلة التي يكونون هم ضحاياها على الأغلب، والأهم عدم تمكن هؤلاء من تأمين موارد رزق بديلة بعد أن أصبحت أراضيهم الزراعية خارج الخدمة بفعل القذائف والقنص والحصار، وباعتبار أن الزراعة هي المصدر الأساسي للمعيشة بالنسبة لهم، بالإضافة للاستنزاف الاقتصادي والمستمر عبر الممارسات الإرهابية من أطراف الصراع المتحكمة، على أراضهم وبمحيطها.

عدم استكانة!

لم يستسلم الأهالي لهذا الواقع القاسي المفروض عليهم، ولكن محاولات التذمر والاعتراض كلها من قبلهم، كانت تقابل بالمزيد من التنكيل بحقهم من قبل إرهابيي داعش، بحكم فرض الوجود بقوة السلاح، وما يسمى «بالمحاكم الشرعية» التي تطلق أحكامها بحق المتذمرين والمعترضين، بالإضافة لاتباع أساليب الترهيب والترغيب، واستغلال حاجات الناس بالمزيد من الضغط عليهم من خلالها.

مطلع الشهر الحالي وجه هؤلاء الأهالي بياناً، فيه مناشدة ونداء إلى أصحاب الضمائر الحية من أهل حوران ووجهائها، والقادرين على إيصال صوتهم، وتتلخص مطالب الأهالي بمتنه، برفع الحصار المفروض عليهم، والذي أدى إلى ندرة المواد الغذائية، والمطالبة بإغاثة الأطفال الجياع، وخاصة على مستوى تأمين رغيف الخبز، والسماح للمرضى المصابين بحالات مزمنة الخروج من حوض اليرموك للعلاج، مؤكدين بمضمونه أنهم من المدنيين الذين لا حول لهم ولا قوة، طالبين المساعدة والعون.

وقد ذيل النداء بتوقيع أعضاء المجالس المحلية في العديد من البلدات الواقعة بحوض اليرموك الغربي في ريف درعا.

أصناف متعددة بالتنكيل

أهالي بلدات وقرى درعا، الواقعة تحت سيطرة المجموعات المسلحة، تعاني من تصرفات وسلوكيات التشكيلات والفصائل المسلحة، الكثيرة والمتعددة بأسمائها ورياتها، والمتنوعة الانتماءات والولاءات، والمنتشرة، فارضة سيطرتها على هؤلاء الأهالي بحكم الأمر الواقع عبر قوة السلاح والدعم بالمال والعتاد من الخارج، والتي يغلب عليها الطابع الارهابي والمتطرف، من «داعش» الإرهابي واتباعه ومبايعيه، إلى «النصرة» الإرهابية وأخواتها وأشباهها.

أصناف عديدة من الارهاب والتنكيل تقع بحق الأهالي من قبل هذه التنظيمات الارهابية، وخاصة لكل مخالف لأراءها ومعتقداتها، التي تعتبر «شرعية» حسب كل منها، في احتكار حصري لوكالة التمثيل الرباني على الأرض، حسب زعم كل منهم، فقد شهدت تلك القرى والبلدات العديد من أحكام الإعدام بحق من تعتبرهم «مخالفين» أو «متعاملين»، ليس للنظام كما جرت العادة عند تبرير التصفيات الجسدية، بل حتى فيما بينها، عندما تتقاطع وتتقارب مصالح المجموعات المسلحة أو تتباعد، وفق ثلاثة تبويبات أساسية، «النصرة» وأتباعها، «داعش» ومبايعينها، «الجيش الحر» وفصائله.

تحركات شعبية

هذا الواقع اليومي المؤلم، ما يتبعه من فقر وحاجة، فرض العديد من أشكال الرفض الشعبي، حيث شهدت العديد من البلدات والقرى في ريف درعا، الخاضعة لسيطرة المسلحين على اختلاف تسمياتهم وتبعياتهم، مظاهرات شعبية خلال الشهر المنصرم، وكان اللافت بهذه المظاهرات، التي شارك فيها العشرات من أبناء هذه البلدات والقرى، مطالبتها بفك ارتباط المجموعات المسلحة مع الخارج، وخاصة مع ما يسمى بغرفة «الموك» في الأردن.

ولم تكتف المطالب الشعبية بذلك، بل كان التنديد الشعبي يتمحور حول فكرة عدم الانصياع للأوامر الخارجية، ورفض سلوكيات المجموعات المسلحة، وخاصة ما يسمى بـ «دار العدل» في حوران، وغيرها من المطالب الأخرى، كنموذج من نماذج الضغط الشعبي بمواجهة السلاح والمسلحين، على الرغم مما يمكن أن يستتبع ذلك من قمع وتنكيل بحق المشاركين بهذه المظاهرات من قبل حملة السلاح التابعين للمجموعات والفصائل المسيطرة.

حكاية أخرى مع النازحين

تنتشر مخيمات النزوح حول العديد من البلدات والقرى في ريف درعا، بعضها صغير وبعضها الآخر كبير، تضم هذه المخيمات آلاف الأسر التي اضطرتها ظروف الحرب والاقتتال إلى ترك بيوتها وقراها، ولعل معاناة هؤلاء تعتبر الأكبر على مستوى أهالي سهل حوران عموماً، فهم بالإضافة إلى تشردهم ونزوحهم وفقدان بيوتهم وممتلكاتهم، معرضون لأخطار القذائف، كما معرضون لحملات التنكيل التعسفي من قبل المجموعات المسلحة، المتبدلة في السيطرة على تلك المخيمات حسب وقائع المعارك ونتائجها، ناهيك عن المعاناة من تأمين مستلزمات المعيشة اليومية الضرورية، بظل نقص الموارد وضعفها، والواقع الاقتصادي المعاشي المتردي عموماً، بالإضافة إلى ما يعانونه من تقلبات الطقس، بين برد الشتاء وحر الصيف، خاصة وأن خيام هؤلاء باتت ممزقة ومهترئة، بحيث لم تعد تقي ساكنيها لا حراً ولا برداً.

هؤلاء أيضاً، كانوا قد وجهوا العديد من النداءات والمناشدات، من أجل النظر بحالهم وبواقعهم، وإغاثتهم، حيث تتناهب احتياجاتهم المصالح المتعارضة للقوى المسيطرة، وخاصة على مستوى الغذاء والدواء، وغيرها من أساسيات البقاء، علماً أن جزءاً من هذه الاحتياجات تقدم عبر منظمات دولية، ولكن غالباً ما تقع تحت أيدي المتنفذين المسيطرين من المجموعات المسلحة، في استغلال مباشر لحاجة هؤلاء النازحين، وعلى حساب بقائهم أحياء بأحيان كثيرة.

في مرمى النيران

على الطرف المقابل ما زالت المعارك تدور بين هذه الفصائل مع قوات الجيش على العديد من المحاور بين الحين والآخر، حيث يتم تبادل للرمي المتبادل للقذائف، كما ما زال الأهالي هم من يدفعون ضريبة هذه القذائف والمعارك غالباً، ناهيك عما يعانونه على مستوى إغلاق بعض الطرق، وخاصة المؤدية لدمشق، أمام حركة المرور في بعض الأحيان، سواء للسيارات أو للأفراد، مع ما يتبع ذلك على مستوى تأمين مستلزمات المعيشة، بالإضافة للانقطاع عن العمل أو الدراسة، بحكم الارتباط العضوي اقتصادياً واجتماعياً ومعاشياً بين درعا ودمشق، ناهيك عن المعاناة من بعض عناصر الحواجز المنتشرة على الطرق، من ممارسات تحكمية سلبية وفجة في بعض الأحيان.

من المعلوم أن العديد من بلدات وقرى درعا انضمت للهدن المعلنة، وقد كان لذلك الأثر الايجابي على المستوى الحياتي والاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للأهالي، إلا أن وجود التنظيمات الإرهابية، وخاصة «داعش» و«النصرة»، مع استمرار الدعم والتغطية الإقليمية والدولية لها، يمنع من المضي قدماً باتجاه استكمال هذه الهدن لتشمل كامل قرى وبلدات حوران، على الرغم من المطالب والضغط الأهلي من أجل استعادة حياتهم ودورهم، على المستوى المحلي الخاص، وعلى المستوى الوطني العام.

لم يستسلم الأهالي لهذا الواقع القاسي المفروض عليهم ولكن محاولات التذمر والاعتراض كلها من قبلهم كانت تقابل بالمزيد من التنكيل بحقهم من قبل إرهابيي داعش

مصالح قاطني العشوائيات مغيّبة!

عقدت يوم الخميس 2016/12/1 جلسة حوار برئاسة وزير الأشغال العامة والإسكان، وذلك لمناقشة مشروع تعديل القانون رقم 15 لعام 2008، الخاص بمناطق السكن العشوائي، حيث سبق أن كلفت الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري، من قبل لجنة الخدمات برئاسة مجلس الوزراء، بملف معالجة السكن العشوائي وتعديل القانون أعلاه بما يساعد على إنجاز العمل بشكل متكامل.

■ عاصي اسماعيل

وقد حضر جلسة الحوار ممثلون عن كل من: وزارة الإدراة المحلية- وزارة التجارة الداخلية- نقابة المهندسين- المؤسسة العامة للإسكان-هيئة التخطيط الإقليمي وبعض الجهات الحكومية الأخرى، بالإضافة لممثلين عن بعض شركات التطوير العقاري، وطبعاً بحضور الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري.

المطلوب مزيد من التسهيلات؟

حديث الوزير في الجلسة المشار إليها تركز على أن القانون الحالي أصبح لا يتلائم مع المستجدات والظروف الراهنة والمستقبلية، ومتطلبات واحتياجات المجتمع، كما تم التقدم ببعض المقترحات، واختتمت الجلسة بطلب تقديم رؤى واضحة وأفكار جديدة لخدمة الاستثمار العقاري في سورية، وموافاة الوزارة بهذه المقترحات خطياً خلال أسبوع من تاريخ الاجتماع.

وبشكل عام، فإن التعديلات المطلوب إدخالها على القانون المذكور، من المفترض أن تحقق ميزات وتسهيلات بما يسهم في إزالة العقبات التي تواجه المطورين العقاريين، عبر منح الهيئة دوراً وفاعلية أكبر، من أجل تشجيع القطاع الخاص، وتهيئة البيئة الاستثمارية العقارية الواعدة، لا سيما في مرحلة إعادة الإعمار، وهذا ما يتم الترويج له عبر الجهات الرسمية المسؤولة عن الملف عبر وسائل الإعلام.

ملاحظات المطورين يؤخذ بها!

يشار إلى أن مدير الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري، كان قد صرح في وقت سابق، عبر إحدى وسائل الإعلام: أن «الهيئة في مراحلها الأخيرة من مشروع تعديل قانون التطوير العقاري رقم /15/ لعام 2008 بعد استكمال إجراءات صدوره، وأن مجمل التعديلات تخدم مرحلة إعادة الإعمار»، فيما سبق وأوضح عبر وسيلة إعلامية أخرى مطلع العام: أن القانون 15 «ما زال مطروحاً للنقاش ليتم تعديله وسد الثغرات الموجودة بنسخته الأولى وتم التواصل مع المطورين والمستثمرين والمهتمين جميعهم، داخل القطر وخارجه لإبداء ملاحظاتهم على القانون ليتم الأخذ بها في القانون المعدل».

غياب أصحاب الحقوق ومصالحهم!؟

اللافت بالاجتماع وما سبقه من ترويج وما سيتبعه من نتائج، هو الغياب الكلي لأصحاب الحقوق من المواطنين القاطنين بالمناطق العشوائية، حيث لم يتم تمثيلهم لا بهذا الاجتماع «الحوار»، ولا بغيره عبر سبر الآراء وجمع الملاحظات والأخذ بالاقتراحات، حيث غاب حضورهم كما غابت مصلحتهم، وربما يغيب مستقبلهم أيضاً، فيما كان الحضور الطاغي هو مصلحة الكبار من أصحاب رؤوس الأموال، المحليين والدوليين، الممثلين بالشركات تحت مسمى «مطورين عقاريين»، بينما في واقع الحال الهاجس الأكبر بالنسبة لهؤلاء «المطورين» هو ما يمكن أن يحققوه من مكاسب وثروات إضافية، بعيداً عن عبارات التجميل والتحسين كلها لغاياتهم تلك، تحت مسميات التطوير والتجميل والتحسين وغيرها.

ربما يقول قائل: أن المواطنين من أصحاب الحقوق يمكن أن تمثلهم، كما تمثل مصالحهم، الجهات العامة الموجودة بمثل هذه الاجتماعات، كما من مسؤوليتها التنفيذ والمتابعة والإشراف والمحاسبة وغيرها، ولعل الرد البسيط على مثل هذه الأقوال والادعاءات، هو: أن هذه الجهات أولاً وآخراً لا يمكن لها أن تتجاوز السياسات العامة المرسومة والموضوعة والمستمرة على المستوى التخطيطي والتنفيذي، والمتمثلة بالليبرالية المعلنة والمحابية لمصالح الكبار من أصحاب رؤوس الأموال، والمتنفذين والفاسدين على حساب الفقراء والمعدمين، وهو ليس بجديد لا على مستوى تلك السياسات، ولا على مستوى نتائجها الكارثية التي يحصدها المواطن يومياً.

ملايين المهمشين

جدير بالإشارة، إلى أن عدد مناطق السكن العشوائي بحسب الخارطة الوطنية يبلغ 157 منطقة، هذه المناطق يقطن بها الملايين من المواطنين، الذين يغلب عليهم طابع التهميش المجتمعي والاقتصادي والسياسي، على مستوى حياتهم اليومية وأعمالهم ومعيشتهم وأفقهم المستقبلي الضبابي، حيث فرض على هؤلاء اللجوء للسكن بهذه المناطق عبر عقود من التهميش والإفقار، والمزيد منها، والناجمة عن السياسات الاقتصادية الاجتماعية المتبعة آنفة الذكر، وبظل غياب الدولة عن دورها بمجال الإسكان النظامي والمخطط والصحي والمناسب، وتعاميها عن وجود مناطق المخالفات وتوسعها المتزايد، وبظل ارتفاع أسعار العقارات والأبنية المرخصة والنظامية، وعدم تلائمها مع الإمكانات البسيطة لدى عموم المواطنين، ما أدى بالنتيجة لخلل فاقع وصارخ بالتوزع الجغرافي السكاني بين الريف والمدينة، كما بين أحياء المدن نفسها، بالإضافة للخلل على مستوى الاستفادة من الخدمات العامة، مياه وكهرباء وصرف صحي ومدارس ومستوصفات ومشاف وغيرها، بسبب الخلل البنيوي في هذه المناطق المتسعة والمتوسعة، بغياب التخطيط المتعمد، ولو بحدوده الدنيا.

مع عدم إغفال مصالح المتعهدين والتجار والسماسرة أيضاً على مستوى الاستغلال الجائر بحق المواطنين المسحوقين الملتجئين للسكن بهذه المناطق، حيث يضطرون للرضوخ لشروط السماسرة العقاريين في هذه المناطق، من حيث السعر، ولعل الأهم على مستوى عدم استيفاء هذه المساكن للشروط الصحية، بالإضافة لهشاشة البنية الإنشائية لها باعتبارها بعيدة عن الدراسة التصميمة والهندسية اللازمة، فهي بالمحصلة أبنية عشوائية بكل ما تحمله من معنى.

كما يجب عدم إغفال الغياب الرسمي والمتعمد، لعقود من قبل الجهات المسؤولة عن توسع وانتشار العشوائيات ومناطق المخالفات عموماً، اعتباراً من البلديات والوحدات الإدارية، فلولا تعامي هؤلاء وفساد بعضهم لما تفاقم الواقع المأساوي بالعشوائيات، وما وصل إليه من استغلال مجحف بحق المواطنين، مستفيدين من نتائج السياسات العامة المعمول بها، ومجيرين جزءاً منها لمنافعهم ومصالحهم، بالتعاون والتنسيق مع السماسرة وتجار العقارات.

حقوق مهدورة ومستقبل مهدد!

الأكثر تضرراً على مستوى المزيد من ضياع الحقوق من المواطنين، هم هؤلاء القاطنين في مناطق عشوائية قامت أبنيتها ومساكنها على أراض بأملاك الدولة، وهؤلاء تحديداً من يجب المحافظة على حقوقهم بأي تعديل قادم على القانون أعلاه.

فإذا كانت حقوق من يملك صكوك ملكية في العشوائيات، ذات الملكية بيد المواطنين أرضاً وبناءً مهددة عبر مستثمري القطاع الخاص، الباحثين عن مصلحتهم دوناً عن مصلحة هؤلاء، فإن الساكنين في المناطق بملكية الدولة تعتبر حقوقهم مهددة أكثر بما لا يقاس مع هؤلاء، حيث من الممكن ألا يشملهم السكن البديل، أو أي حق آخر، بظل تمادي المصلحة الاستثمارية على حساب المواطنين عبر القوانين الموضوعة، وهو تحديداً ما يجب الوقوف عنده ملياً قبل الشروع بالتعديلات المطلوبة على القانون أعلاه.

ولعل من أولى الأولويات بهذا المجال، هي: العمل على تهيئة البيئة التشريعية والقانونية التي تحفظ حقوق هؤلاء بملكيتهم لمساكنهم التي يقطنوها، قبل الشروع بأي تعديل على القوانين ذات الشأن بهذا الملف، وقبل فسح المجال أمام غزو الاستثمارات القادمة تحت شعارات التطوير العقاري وإعادة الإعمار، وإلا فإن تجاهل هذا الواقع، كما تجاهل حقوق هؤلاء، ومحاولة تجاوزها، أو تأجيل البحث بها سيفاقم من المشكلة القائمة، كما سيزيد من حجم تداعياتها، ما يعني المزيد من الصعوبات اللاحقة، سواء على المستوى الحقوقي والتشريعي والقانوني أو على المستوى التنفيذي لأي مشروع مخطط.

الأكثر تضرراً هم القاطنين في مناطق عشوائية قامت أبنيتها ومساكنها على أراضٍ بأملاك الدولة

المؤسف غير المبرر

ختاماً من المفيد القول: أن عدد شركات التطوير العقاري المرخصة وصل إلى 45 شركة، بعضها عام والغالبية خاصة، محلية وعربية ودولية، بالإضافة لعدد كبير آخر من هذه الشركات حصل على الترخيص الأولي، وهذه الشركات كلها تسعى لنيل حصتها من مرحلة إعادة الإعمار القادمة، سواء للمناطق العشوائية أو لمناطق العقارية المحدثة، أو للبلدات والمدن المدمرة جزئياً أو كلياً، وبالتالي فإن التراكض من أجل منح هذه الشركات المزيد من التسهيلات والمزايا بحجة التشجيع، ما هي إلا غلاف تجميلي لغاية أهم هي: المزيد من تحقيق الأرباح لهذه الشركات كما لكبار المستثمرين على حساب المواطنين عموماً والمسحوقين منهم خصوصاً، والمؤسف وغير المبرر هو أن الحكومة بطاقمها وسسياساتها وجهاتها التخطيطية والقانونية والتنفيذية هي المساعد الأكبر لهؤلاء في تحقيق هذه المآرب والغايات!

دير الزور.. حصار وفساد

أهالي مدينة دير الزور المحاصرة من قبل التنظيم الارهابي «داعش»، لم تعد معاناتهم مقتصرة على الحصار وتداعياته على المستوى الأمني والمعيشي فقط، بل الأهم بالنسبة إليهم هو المتاجرة بهم وبكارثتهم من قبل بعض المتنفذين والفاسدين في المدينة.

■ مراسل قاسيون

هذا الواقع المر المعاش يومياً أصبح مثاراً للسخرية والتهكم من قبل الأهالي، بسبب قلة حيلتهم وضعف إمكاناتهم بمواجهة ما يتعرضون له من أساليب تحكم واستغلال باتت مفضوحة ومعروفة، كما بات المتحكمون والمستغلون معروفين بأدوارهم كما بارتباطاتهم.

دجاج انغماسي!

آخر ما حرر على مستوى التهكم من الصفقات المشبوهة باسم الأهالي، والمتاجرة بكارثتهم، كان مشروع التعاقد لتوريد 5 آلاف دجاجة بياضة للأحياء المحاصرة بالمدينة، وقد تندر الأهالي حول إمكانية تنفيذ هذا العقد، حيث قال أحدهم: «شلون راح يوصل الدجاج، بالاسقاطات الجوية، ولا بعمليات انغماسية»؟!.

عقود مدعومة وممولة

يشار إلى أن العقد المذكور يدعمه مشروع الأمم المتحدة الإنمائي، وتقدر قيمته بحدود 12 مليون ليرة سورية، وحسب ما أفاد الأهالي به، فإن القائمين على المشروع والساعين للاستفادة منه هم نفسهم من نفذوا سابقاً عقود شبيهة، منها: «عقد توريد الخرفان والبذار الذي تقدر قيمته بحدود 140 مليون ليرة– وعقد توريد أفران خبز الصاج الذي تقدر قيمته بحدود 7 مليون ليرة– وعقد إنتاج «الكليجة» بقيمة تقدر بحدود 3,5 مليون ليرة– عقد الحاويات المقدر بحدود 40 مليون ليرة– وعقد النظافة المقدر بحدود 65 مليون ليرة» وغيرها من العقود الكثيرة الأخرى، التي يتندر حولها الأهالي بالقول بأنها عقود وهمية، لم يلمسوا منها شيء، كما لم تنعكس على حياتهم ومعاشهم.

خراف وأعلاف وبذار

عقد ملفت آخر كان مثاراً للكثير من التهكم والاستياء من قبل الأهالي، حيث سبق أن قدمت منظمة الفاو منحة لمدينة دير الزور، وهي عبارة عن 3000 خروف على أن توزع على 1500 عائلة بمعدل خروفين لكل منها مع الأعلاف والتبن، بالإضافة إلى بذار متنوعة للزراعة تقدم إلى 400 عائلة في المدينة.

الحديث عن الموضوع طال أمده التنفيذي حيث بدأ الحديث عنه بعام 2015، وبدأ التنفيذ بشهر أيلول من هذا العام، عبر فتح باب التقدم بعقود التوريد عبر مناقصة.

بالنتيجة تم الأمر ورسا التعاقد مع أحد الموردين، من ذوي الحظوة والباع مع متنفذي المدينة، على أن يتم التسليم في مدينة القامشلي، الأمر الذي أدى لعدم موافقة المنظمة الدولية، وبعد أخذ ورد ومراسلات وتداخل الموردين، والمنافسة بينهم وبين داعمي كل منهم، وغيرها من التشابكات والمماحكات في سبيل جني الاستفادة والمنفعة من هذه الصفقة، تم الاتفاق النهائي، على أن يتم تسليم الخراف في مدينة الحسكة لأهالي دير الزور، ولكن لم يتم الأمر على ذلك، بل تم الاستعاضة عن تسليم الخراف بقيمتها البيعية، عبر لجان مشكلة للاستلام والبيع في سوق الحسكة، الأمر الذي انعكس ايجاباً بالمحصلة في جيوب البعض من المستغلين والمستفيدين والمتنفذين.

مقربون ومحسوبون

قيمة الخروف بالعقد المقدم بالمناقصة كان 54600 ليرة، وبواقع 3000 رأس تكون القيمة الإجمالية للخراف 163800000 ليرة سورية، بينما كانت قيمة العلف المخصص 12000 ليرة لحصة خروفين لكل عائلة، وبواقع 1500 مستفيد تكون القيمة الإجمالية للعلف بموجب العقد 18000000 ليرة سورية.

بالمحصلة كان من المفترض أن تحصل كل عائلة على مبلغ 121200 ليرة سورية من واقع الأرقام أعلاه، وهنا كانت الطامة الكبرى، حيث تم بيع الخراف بالسوق بواقع 22300 ليرة لكل رأس فقط، لأحد التجار المحظيين من قبل اللجنة المشكلة لهذه الغاية، أي ما يعادل أقل من 50% من القيمة العقدية المدفوعة من قبل المنظمة الدولية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقط، بل لم يستفد من أهالي دير الزور من هذه الصفقة والعقد سوى بضعة مئات من الأسر، تكاد لا تتجاوز ثلث المقرر من التعداد المستهدف، وجل هؤلاء كانوا من المقربين والمحسوبين على هذه الجهة أو تلك من الجهات التنفيذية المسؤولة عن المدينة.

جزء صغير من المواطنين المحسوبين استفادوا من المشروع فيما تم تقاسم النسبة الأكبر من المبلغ من قبل مجموعة الفاسدين والتجار والسماسرة والمتنفذين

أما على مستوى البذار المتعاقد، عليها فلم يتم إنزال سوى كمية محدودة «أقل من النصف» من الكميات المتفق عليها بموجب العقد، والبالغة إجمالاً 400 صندوق، ما لبثت أن شوهدت في السوق السوداء في المدينة لتباع للمواطنين، فيما زرع جزء منها في مزارع المحسوبين من المسؤولين.

لتظهر النتيجة الفاقعة بأن جزءاً من المواطنين المحسوبين استفادوا من المشروع بنسبة صغيرة من المبلغ المتعاقد عليه، فيما تم تقاسم النسبة الأكبر من المبلغ من قبل مجموعة الفاسدين والتجار والسماسرة والمتنفذين، وغابت مصلحة المواطن المعدم والمسحوق عن ذلك كله!؟

لا رقابة ولا متابعة ولا محاسبة

جدير بالذكر أن المناقصة والعقد الذي تم تنفيذه بتمويل من منظمة الفاو، لم يغب عن متابعتها، وجراء المتابعة وبعد معرفتها بما آل إليه الواقع التنفيذي للعقد، بهذا الشكل المجحف بتفاصيله بحق المواطنين المستهدفين، الذي من المفترض أن تكون الاستفادة فيه موزعة على 1900 عائلة، فيما لم تحقق هذه الاستفادة على هذا العدد بالنتيجة، اتخذت «الفاو» إجراءات إدارية عقابية بحق بعض مديريها ومسؤوليها حسب صلاحياتها، فيما غابت تلك المتابعة والمحاسبة عن حكومتنا وأجهزتها الرقابية والتنفيذية، في مؤشر صارخ وفاضح على مستوى تغول الفساد والمحسوبية، والاستفادة على حساب المواطنين ومعيشتهم، كما على حساب سمعة الجهات الحكومية لدى المنظمات الدولية، والانعكاس السلبي لذلك على مستوى الاستمرار بتقديم التمويل والدعم للمشاريع الحيوية والمعيشية، مع الإشارة إلى عدم تنزيه بعض العاملين في المنظمات الدولية عن أوجه الفساد والاستفادة أيضاً.

صورني وع «الفيس» انشرني

زيارات كثيرة قام بها وزراء ومسؤولون إلى الأحياء المحاصرة بمدينة دير الزور، وكما هي عادة هذه الزيارات لم تنفع المدنيين المحاصرين بشيء، وجلّ ما هنالك، كانت المتابعات الصحفية والإعلامية وحفلات التصوير الدعائية، بمقابل استفادة البعض من الفاسدين والتجار والمحسوبين من هذه الزيارات، عبر تمرير الصفقات وتوقيع العقود وغيرها من أبواب النهب المشرع بذريعة الكارثة الإنسانية لأبناء دير الزور، وهم أبعد ما يكونوا عن الاستفادة المباشرة منها، لتستمر كارثتهم مصدراً لثراء قلة مستفيدة من المتنفذين والفاسدين والتجار والسماسرة وتجار الحرب والأزمة، كما باتت مثاراً لتذمر الأهالي وتهكمهم!

صدر القانون رقم 24 لعام 2016 القاضي بتحديد وإقرار الموازنة العامة للدولة، وكما في كل عام فإن مناقشة الموازنة وبنودها، توضح توجهات إدارة المال العام، ودور جهاز الدولة في النشاط الاقتصادي والخدمات الاجتماعية للعام القادم.

موازنة 2017..

بقي الثلث من مخصصات 2010!

قاسيون تناقش في ملفها الأول حوال موازنة 2017، اعتمادات الموازنة الكلية، ووجهات الإنفاق الرئيسية، ليتبين لنا ما هو الحجم الفعلي للمبلغ المرصود..

■ عشتار محمود

رصدت الموازنة لعام 2017، اعتمادات بلغت 2660 مليار ليرة سورية، بزيادة 680 مليار ليرة عن اعتمادات 2016.

ولكن مع التضخم وتراجع القدرة الشرائية لليرة السورية، التي يمكن استخدام سعر صرف الدولار للتعبير عنها، فإن هذه الآلاف من مليارات الليرات تتراجع قدراتها الفعلية، أي تنخفض اعتمادات الموازنة، ومساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي عاماً بعد عام..

وسنستخدم سعر الصرف المعتمد في موازنة 2017 البالغ 470 ليرة مقابل الدولار للتعبير عن رقم الموازنة بالدولار حيث يعادل 5,6 مليار دولار بسعر صرف الموازنة.

خمس الناتج المحلي الإجمالي فقط!

لتقييم الموازنة بصفتها تعبير عن دور جهاز الدولة الاقتصادي، وتعبيراً عن حجم مساهمته، فلا بد من مقارنتها بحجم الناتج المحلي الإجمالي، أي القيمة المضافة التي أنتجها السوريون خلال عامهم، وحصة المال العام، وجهاز الدولة منها، التي يحصل عليها، ويعيد استخدامها في النشاط الاقتصادي سواء استثمارياً أو خدمياً.

وبما أنه ما من بيانات دقيقة حول الناتج المحلي الإجمالي السوري، فسنعتمد التقدير لعام 2016 والمتوقع بلوغه: 25,5 مليار دولار تقريباً. مبنية على تقديرات منظمة الإسكوا، بأن الناتج في 2015 بلغ 27,2 مليار دولار، وتقديرات تراجعه لهذا العام –6% تقريباً. وعليه تكون الموازنة نسبة 20% من مجمل الناتج فقط، بينما كانت النسبة في 2016 حوالي 37% تقريباً: 10 مليار دولار من أصل قرابة 27 مليار دولار ناتج 2015.

> الموازنة تعادل نسبة 20% من الناتج المقدر في عام 2016، أي خمس الناتج فقط سيستخدم للإنفاق على حاجات السوريين، وعلى توسيع الاستثمار العام، بينما أربعة أخماس أخرى، ونسبة 80% من الناتج تتحكم بها السوق.

الموازنة الجديدة أقل من القديمة بـ 29%

2660 مليار ليرة لعام 2017، تعادل 5,6 مليار دولار وفق سعر صرف 470 المعتمد في الموازنة، وقرابة 5,1 مليار دولار بسعر الصرف الحالي.

أما موازنة 2016، فقد بلغت اعتماداتها 1980 مليار ليرة، كانت تعادل 7,92 مليار دولار وفق سعر الصرف المعتمد في الموازنة حينها: 250 ليرة مقابل الدولار

أي أن موازنة العام الحالي لم تزداد بنسبة 34% كما تشير قيمتها بالليرات السورية، بل انخفضت قيمتها الحقيقية مقاسة بسعر الدولار بمقدار: 29% تقريباً.

وبذلك يتبين أنه بالقيمة الحقيقية فإن تراجع اعتمادات الموازنة، أي مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي، تنخفض بسرعة أكبر عاماً بعد عام، ففي عام 2015 كانت الموازنة تعادل 10,3 مليار دولار، أما إذا قارناها بعام 2010 حيث كانت اعتمادات الموازنة تعادل 15 مليار دولار تقريباً، فإن موازنة العام الحالي تقارب ثلث موازنة العام الأخير قبل الأزمة.

تراجع اعتمادات الموازنة بين 2015 - 2017

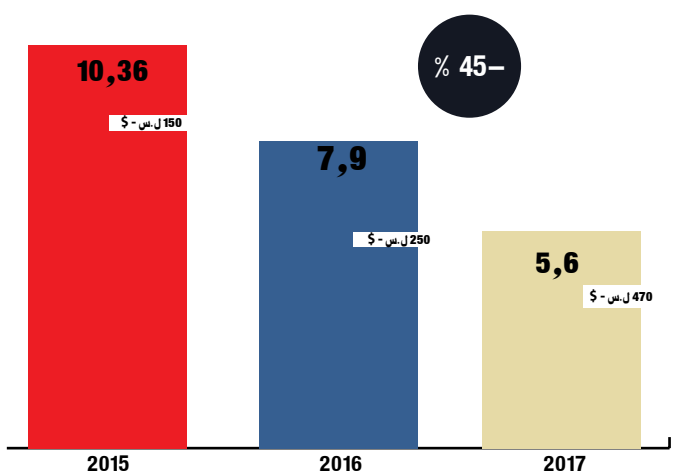

اعتمادات الموازنة مقيمة بسعر صرف الدولار المعتمد في الموازنات الرسمية - مليار $

الملفت أن التراجع في اعتمادات الموازنة مقيمة بالدولار، يتزايد سنوياً، وتحديداً في العامين الأخيرين، فالموازنة قد تراجعت قيمة اعتماداتها مقيمة بالدولار، خلال خمس سنوات من الأزمة بين 2011–2015 بمقدار ثلث اعتمادات عام 2010، لتصبح 10 من أصل 15 مليار دولار، بينما سنفقد الثلث الثاني في عامي 2016، و2017. لتكون موازنة عام 2017 ثلث موازنة عام 2010: 5 من 15 مليار دولار! فلماذا؟ ومن يعطي أصحاب القرار الاقتصادي، وواضعي السياسات، الحق بتخفيض الإنفاق الفعلي لجهاز الدولة إلى هذا المستوى في هذا الظرف، وتحديداً أن هذا المال العام مجني من موارد السوريين ومن تحصيلات الحكومة من أعمالهم؟!

8% فقط للإنتاج وخدماته..

600 مليار ليرة أجور وتعويضات

ربع الإنفاق في الموازنة سيكون للعمليات الاستثمارية، وثلاثة أرباعه للإنفاق الجاري.

الإنفاق الجاري ازداد بمقدار 512 مليار ليرة عن العام الماضي، ولكنه انخفض بالقيمة الحقيقية من 5,8 مليار دولار إلى 4,2 مليار دولار، أي أن قدرات هذا المبلغ الشرائية أقل بما يزيد عن مليار دولار.

فكيف تتوزع النفقات الجارية؟ بحسب بيانات موازنة 2017 ستحصل الأجور والرواتب والتعويضات على 432 مليار ليرة تقريباً، منها 20 مليار ليرة فقط لرواتب الشركات والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي المتوقفة عن العمل، بينما رواتب ومعاشات المتقاعدين ستبلغ 168 مليار ليرة، وستزداد الأجور مع الرواتب التقاعدية بمقدار 114 مليار ليرة تقريباً.

وكتلة الرواتب والأجور للقائمين على رأس عملهم والمتقاعدين تبلغ 600 مليار نسبة 30% من الإنفاق الجاري، و22% من الاعتمادات الإجمالية.

نفقات وزارة الدفاع ستبلغ قرابة 508 مليار ليرة وربع الإنفاق الجاري. أما النفقات الإدارية والتحويلية فستبلغ 263 مليار ليرة، بزيادة بنسبة 45% للإدارية و 12% للتحويلية عن 2016.

بينما تسديدات الديون والالتزامات واجبة الأداء، خصص لها مبلغ 178 مليار ليرة للإنفاق عليها، مقابل 263 مليار ليرة في العام الماضي.

أما مبلغ 423 مليار ليرة فهو مخصصات الحكومة لتثبيت الأسعار أو للدعم الاجتماعي، ولا ندري كيف تستقيم الأمور مع مصدري الموازنات ليقولوا بأن الدعم 423 مليار ليرة، بل سيصل إلى حوالي 1800 مليار موضوعاً خارج الموازنة، بينما مجمل جوانب الدعم أصبحت محررة السعر، باستثناء الخبز، والكهرباء التي تكاليف محروقاتها، لا تصل إلى نصف مبلغ الدعم المطروح 423 مليار!

كتلة الأجور والتعويضات ورواتب المتقاعدين ستبلغ 600 مليار ليرة سورية، ونسبة 22% من اعتمادات الموازنة فقط. ووفق الأجر الوسطي البالغ 34 ألف ليرة سورية تقريباً، نستطيع التقدير بأنها تتوزع على قرابة 1,4 مليون عامل ومتقاعد من جهاز الدولة! في تراجع كبير عن الأرقام التي تضخمها الحكومات المتتالية حول تعداد العاملين في جهاز الدولة وعبء الرواتب والأجور!

الإنفاق الاستثماري تنفيذ النصف وتوفير مليار دولار!

سيبلغ الإنفاق الاستثمار في 2017: 678 مليار ليرة، أي ما يعادل 1,4 مليار دولار، بتراجع 600 مليون دولار عن القيمة الحقيقية للإنفاق الاستثماري في 2016، الذي يقارب 2 مليار دولار.

يشير البعض أن الحكومة لم تنفق من إنفاقها الاستثماري في الأعوام السابقة إلا ما يقل عن 100 مليار ليرة في أعوام 2013–2014–2015، وربما لأن الحكومة ترد على هذه المعلومات، فقد نشرت في العام الحالي نسب التنفيذ لغاية 30–9–2016، ليتبين بأنها نفذت 42% من الإنفاق الاستثماري، أي أنفق حوالي 860 مليون دولار تقريباً على الإنفاق الاستثماري، ووفرت 1,1 مليار دولار!

أما كيف سيتوزع رقم الإنفاق الاستثماري للعام القادم 2017 فنستطيع من قراءة الأرقام تلخيص التالي:

- النسبة الأكبر من الاعتمادات الاستثمارية هي اعتمادات احتياطية بمبلغ 298 مليار ليرة، لم تنفق في العام الماضي تقريباً، مع أنها بلغت النصف أيضاً.
- الإنفاق الاستثماري على الإنتاج الحقيقي، أي على الزراعة، والصناعة الاستخراجية، والصناعة التحويلية والبناء والتشييد، تبلغ بمجموع القطاعات الأربعة: 112 مليار ليرة استثمار، أي حوالي 21 مليون دولار، ونسبة 4% من اعتمادات الموازنة الإجمالية، والأهم أنها لا تتجاوز نسبة 0,8% من الناتج المقدر لعام 2016 والبالغ 25,5 مليار دولار! وهي منخفضة إلى حد بعيد، على اعتبار أن رقم الاستثمار هذا هو الذي يحدد حجم النمو والتوسع في الإنتاج العام في هذه القطاعات.
- الخدمات الرئيسية الأخرى من الكهرباء والنقل والموارد المائية مجموع إنفاقها الاستثماري 95,5 مليار ليرة، وقرابة 20 مليون دولار فقط لتوسيع الاستثمار في القطاعات الخدمية الرئيسة الثلاث!
- التعليم العالي والتربية، والصحة ستخصص بمبالغ لا تتجاوز 66,35 مليار ليرة، أي قرابة 14 مليون دولار! والقطاعان الخدميان الرئيسيان ستكون حصتهما الإجمالية من الموازنة نسبة 9% تقريباً.

الإنفاق الاستثماري هو العنصر الحاسم في دور الدولة في توسيع النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو، والحكومة سنوياً تضع نصف هذا الاستثمار احتياطي، لم ينفق في 2016، وقد لا ينفق في العام القادم. أما مجمل الرقم البالغ قرابة 1,4 مليار دولار، فهو لا يتجاوز نسبة 5,4% من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي، أي أن الحكومة لن تساهم بتوسيع الاستثمار إلا بهذه النسبة الضئيلة، أما إذا أخذنا الإنفاق في القطاعات الحقيقية المولدة للنمو، وعلى الخدمات الرئيسية المرتبطة بها: فإن الاستثمار العام لن يتعدى نسبة 1,5% من الناتج على الزراعة والصناعة والبناء والتشييد والكهرباء والنقل والموارد المائية، ومن هنا يظهر التراجع المقصود في دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتحقيق النمو، حيث تترك الموارد والاستثمار للسوق كي تحددها.

توزيع 2660 مليار ليرة اعتمادات موازنة 2017 - %

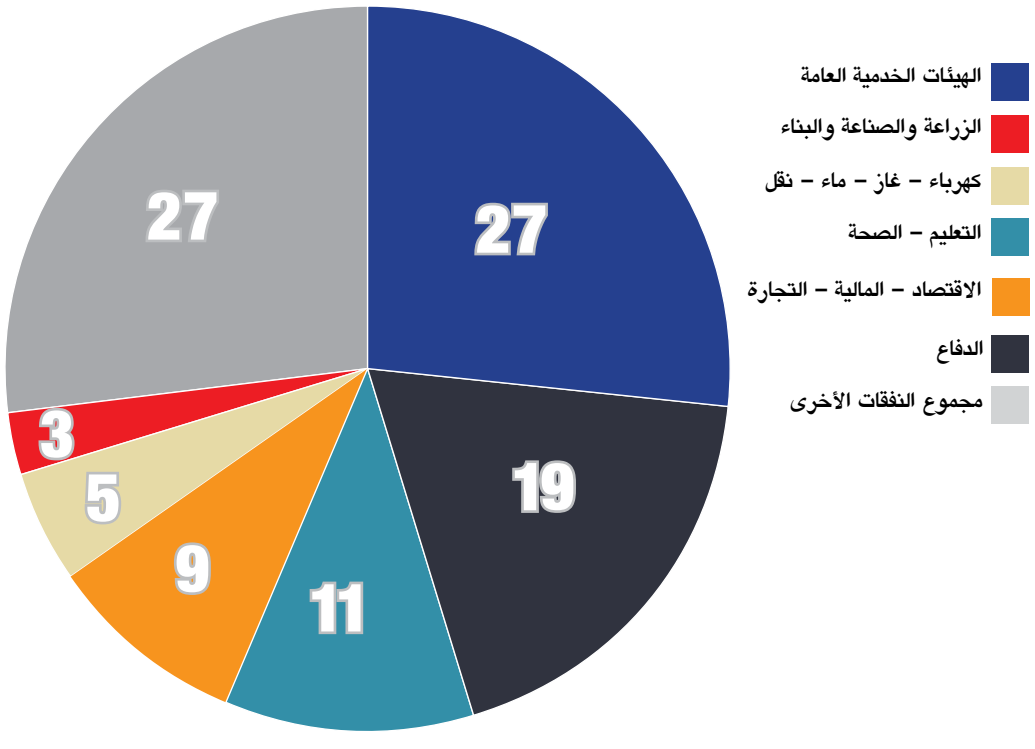

كيف ستتوزع 2660 مليار ليرة على القطاعات الرئيسية:

الحصة الأكبر من الإنفاق هي للهيئات الخدمية العامة بنسبة 27%، وهي تشكل النسبة العظمى مما يسمى الخدمات الحماية والاجتماعية والشخصية، أي 27% من الإنفاق يذهب إلى الهيئات الحكومية العليا: «رئاسة الجمهورية– مجلس الشعب– رئاسة مجلس الوزراء– هيئة تخطيط الدولة وغيرها»، الأمن القومي، ومجموعة من الوزارات: وزارة العدل والقضاء، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية والمغتربين، وزارة الإعلام، وزارة الأوقاف، وزارة الثقافة.

وزارة الدفاع تحصل على النسبة الثانية الأكبر بمقدار 19% من إجمالي اعتمادات الموازنة.

التربية والتعليم والصحة تحصل على نسبة تقارب 11%، ومبلغ إجمالي يقارب 294 مليار ليرة، منه 40 مليار للصحة.

وإذا وزعت هذه المبالغ على تعداد السوريين المتواجدين حالياً في البلاد المقدر بحوالي 18 مليون نسمة، فإن حصة كل منهم من هذا الإنفاق لا تتعدى 16 ألف ليرة سورية في السنة!

وزارتي الاقتصاد والمالية والتجارية الداخلية مع مؤسساتها تحصل على نسبة 9%، ومبلغ يقارب 246 مليار ليرة، منها 17 مليار فقط للتجارة الداخلية.

الزراعة والصناعة والبناء مع الكهرباء والغاز والماء بمجموع هذه القطاعات المنتجة الرئيسية والخدمات المرتبطة بها، لا تحصل إلا على ما يقارب 8% من الموازنة العامة للدولة، وبمجموع 212 مليار ليرة، أي حوالي 450 مليون دولار فقط!

النفقات الأخرى تقارب ربع الموازنة، منها احتياطي الاستثمار ومخصصات إعادة الإعمار 50 مليار ليرة، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومدفوعات الدين، والدعم الاجتماعي الأمر الذي سنناقشه في ملف لاحق..

حصة الخزن 4% من تفاح السويداء!

أغلقت المؤسسة العامة للخزن والتسويق في السويداء أبوابها، بعد أن استجرت حوالي 3000 طن من التفاح المنتج في المحافظة للموسم الحالي، وهذه الكمية المستجرة تقارب 4% فقط من الإنتاج المقدر للمحافظة.

يعتبر رقم الاستجرار الحالي المنخفض، مرتفعاً جداً بالقياس إلى العام الماضي، عندما استجرت 100 طن فقط، بنسبة 0,2% من المنتوج، الذي بلغ قرابة 36 ألف طن في المحافظة. وعلى الرغم من ضآلة حصة المؤسسة من تسويق المحصول، إلا أن استجرار 3000 طن، يدل على قدرة المؤسسة على توسيع استجرارها بنسبة كبيرة خلال عام، حيث رفعت كميات استجرارها بمقدار 30 ضعف، عن العام الماضي، وبنسبة 3000%، وبتكاليف تبلغ بحدها الأعلى 180 مليون ليرة، وفق أعلى سعر جملة طرح في سوق السويداء هذا العام 60 ليرة بحسب تقديرات المزارعين.

إن زيادة مخصصات مؤسسة الخزن والتسويق، من الممكن أن تساعد في استجرار نسبة أكبر من المنتوج، وبسعر أعلى من المزارعين، مقابل تعويض التكاليف من البيع بالأسواق السورية وفق السعر الأدنى للمستهلكين في أسواق دمشق، والذي وصل إلى 100 ليرة للكغ، بعائد لن ينخفض عن 40% تقريباً.

أما في حال توسيع مخصصات المؤسسات التسويقية العامة، وإتاحة عمليات التصدير لها، فإن العوائد أعلى بكثير، حيث تشير تصريحات غرفة زراعة ريف دمشق، وشركة التصدير سابيا، إلى أن الكغ من التفاح السوري قد صدر في الربع الأول من العام الحالي بمقدار 0,36 دولار، أي حوالي 190 ليرة للكغ.

حيث صدرت سورية في عام 2014 قرابة 125 ألف طن من التفاح، و50% من انتاجها في ذلك العام، بسعر يقارب 52 مليون دولار، وفق بيانات موقع OEC

إن تجارة المنتجات الزراعية السورية، وتحديداً منتجات الأشجار المثمرة ذات الفائض، يمكن أن تتحول إلى أرباح احتكارية للبعض، مقابل خسائر للمزارعين، وتراجع في قدراتهم على توسيع الإنتاج في العام اللاحق. ويمكن أن تتحول إلى إيراد هام للخزينة العامة والمال العام، عبر البيع المحلي والتصدير، عن طريق مؤسسات التسويق والخزن، وبسعر أعلى للمزارعين، وبضمان حل مشكلة التسويق، وإيقاف الهدر في عمليات الإنتاج، وهو الأمر الذي ينطبق على فائض الحمضيات والتفاح والزيتون بالدرجة الأولى. ولكنه يحتاج إلى إنفاق عام على هذه المؤسسات العامة، لتحسين إمكانيات استجرارها، وتحمل التكاليف الأولية التي تعوض في نهاية الموسم. قد يبدو الأمر سهلاً ومنطقياً، إلا أنه يحتاج إلى سياسة اقتصادية تميل للمصلحة العامة، ومستعدة لمواجهة تراجع حصة محتكري تجارة الجملة والتصدير، الذين يعتمدون في توسيع ربحهم على ضغط أسعار مبيع المزارعين، حتى لو كان ثمن هذا فقدان المزارعين حافزهم تجاه تجديد إنتاجهم، ودفع تكاليفه في الموسم القادم..

السكر العالمي بـ 460 و«الاقتصاد» تريده أعلى!

وزارة الاقتصاد، تضع أسعاراً تأشيرية لاستيراد السكر- سواء الأبيض أو الخام للتكرير- أعلى من الأسعار العالمية، وحتى وزارة التجارة الداخلية تعترض على هذه الأسعار، وتقول: أنها ستؤدي إلى رفع أسعار المادة في السوق، والمواد المرتبطة بها.

حددت الاقتصاد سعر السكر الأبيض بـ 650 دولار للطن، لتقترح التجارة الداخلية تخفيضه إلى وسطي 550، وحددت سعر السكر الخام بمقدار 550 دولار للطن، وتقترح التجارة الداخلية تخفيضه إلى هامش من 450 إلى 500 دولار للطن الواحد.

تقديرات التجارة الداخلية تقول: أنه إذا ما أقرت أسعار الاقتصاد التأشيرية، فإن سعر كغ السكر سيرتفع إلى 500 ليرة في السوق السورية.

بينما السعر العالمي للسكر يسجل في شهر 10-2016 سعر: 460 دولار للطن، أي حوالي 240 ليرة للكغ، وفق بيانات موقع INDEX MUNDI للأسعار العالمية.

الوزارة تبحث: من سرق التيار الكهربائي؟!

سعياً من وزارة الكهرباء إلى محاربة سرقة المواطنين للكهرباء، فقد بدأت حملة، كشف عنها مدير عام «مؤسسة توزيع واستثمار الطاقة الكهربائية»، لمكافحة ظاهرة الاستجرار غير المشروع في المحافظات كافة، وبلغ عدد الضبوط في أسبوع واحد 606 ضبط!

أشاد المدير «بالحس الوطني العالي لدى المواطنين»، الذين ساعدوا من خلال تعاونهم الوزارة على كشف 70% من الضبوط.

ويشير التصريح، على أن الضبوط المسجلة توزعت بين 6 ضبوط صناعية و210 تجارية و340 منزلية و50 ضبطاً بمخالفات متعددة، منها: خطوط تبادلية وإعطاء الجوار والاستجرار المباشر، وغيرها، والوزارة الآن تقدر قيمة الاستجرار غير المشروع من الكهرباء..

يبدو الحماس الوزاري والإداري واضحاً، لضبط الاستجرار غير المشروع للكهرباء، المتوفرة بنسبة تقل عن 50% من النهار، وعسى ولعل ينتقل هذا الحماس، لتتساءل فرق الوزارة ومديرياتها ذاتها: عن «التوقف غير المشروع» للإنتاج في محطات التوليد، وعن المبالغ المخصصة لدعم الكهرباء والإنفاق عليها في الموازنة والبالغة 400 مليار ليرة، لم تنفق في عام 2015، وعن عدم توفير المحروقات رغم توفر الإمكانيات..

إن ضبط «التعطيل غير المشروع» لإنتاج الكهرباء، أسهل من ضبط «الاستجرار غير المشروع» لمستهلكي الكهرباء، لأن مسببي التعطيل، قلة من المسؤولين عن إدارة المال العام، بينما الملايين من السوريين يحاولون بالطرق الملتوية وغير الملتوية كلها أن يؤمنوا طاقة لنشاطهم الاقتصادي، ولحاجاتهم اليومية، والكثير منهم سيتوقف عن «سرقة الكهرباء» إذا ما تحسن الوضع الكهربائي..

يبدو أن وزارة الكهرباء ستحتاج أيضاً لضغط المواطنين السوريين لتقوم «بكمش» السرقات الكبيرة التي تعطل عمل القطاع..

ملف إعادة الإعمار:

هل انتهت حقبة «السلام الليبرالي»؟!

لعمليات إعادة الإعمار منذ مطلع التسعينات، نموذج متفق عليه، ومتبنى من قبل الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية. وهو ما يسمى بنموذج «بناء السلام الليبرالي»، فما هي ركائز هذا النموذج؟ كيف طُبّق وأين؟ وهل يصلح تطبيقه في سورية بعد انتهاء الحرب؟!

■ ديمة كتيلة

يرتبط ظهور هذا النموذج، بمرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، حيث يمكن أن نقسم مراحل تطور عمليات إعادة الإعمار دولياً، إلى مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى هي: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ظل الحرب الباردة، أما الثانية فهي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أي منذ مطلع التسعينيات..

مرحلة وجود الاتحاد السوفييتي

في المرحلة الأولى، ومع وجود قطبين رئيسين على الساحة الدولية، ونموذجين اقتصاديين متباينين، الأول: برعاية الاتحاد السوفييتي، والثاني: تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، فإن عمليات إعادة الاعمار، وعلى الرغم من تباينها، إلا أنها كانت تتم عبر إعادة بناء جهاز دولة، يدير بنفسه مرحلة ما بعد الحرب، حيث أراد الممولان الرئيسيان بعد الحرب العالمية الثانية أي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، نجاح نماذج الإعمار بعد الحرب. وهذا ما حصل فعلاً، حيث نجحت أغلب، الدول في تجاوز الأثر المدمر للحرب، والانتقال نحو النمو والتنمية السريعة في عقد الخمسينيات، وسواء عبر خطة مارشال لإعادة إعمار دول أوروبا الغربية، أو خطة مولوتوف كبديل عن اقتصاد السوق الليبرالي، لإعادة إعمار دول أوروبا الشرقية. فإن النجاح كان حليف إعادة إعمار دول الاتحاد السوفييتي وشرق أوروبا، وكذلك اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، ومع اختلاف النماذج والمصائر، ولم تؤد إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية إلى تفكك هذه الدول أو إلى تهميشها.

مرحلة الهيمنة النيوليبرالية

في المرحلة الثانية، وهي المرحلة التي أعقبت الحرب البادرة، يجمع الباحثون، على أن تجارب إعادة الإعمار جميعها، تمت وفقاً لنموذج «بناء السلام الليبرالي». وبالعموم نستطيع القول: أن معظم تلك التجارب هي تجارب فاشلة أنتجت دولاً هشة، مثل: العراق، أفغانستان، لبنان وكوسوفو، والتي تتوضع جميعها في مراتب متقدمة على مؤشر الدول الهشة وفق تصنيف OECD «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»

وبجوهر فشل النموذج، تكمن سيادة وهيمنة النيوليبرالية الاقتصادية في تلك المرحلة التي تم الترويج لها على أنها الحل الأمثل، لمعالجة جميع القضايا، ضمن نموذج «السلام الليبرالي». الذي أصبح الوصفة الوحيدة و«الأمثل» للبلدان الخارجة من الحروب، والتوجه السائد في عمل المؤسسات الدولية، مستنداً إلى نظرية «السلام الليبرالي» التي تقوم على مقولة أن المجتمعات ذات البنى الليبرالية، تميل لأن تكون أكثر ديمقراطية وبالتالي أكثر سلماً في شؤونها الداخلية وكذلك علاقاتها الخارجية.

وقد تميزت هذه المرحلة، بدخول المؤسسات الدولية كراع لعملية «السلام الليبرالي»، مع فرض إعادة هيكلة البلدان الخارجة من الحروب: سياسياً «بإرساء الديمقراطية الليبرالية» حتى لو تطلب الأمر تدخلاً خارجياً عنيفاً! والأهم اقتصادياً، عبر فرض اقتصاد السوق الحر، مع نتائجه على عملية إرساء الاستقرار في هذه الدول..

رعاية أممية

لم يكن للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، دور رئيسي في إعادة الإعمار خلال المرحلة الأولى، حيث كان دورها مقتصراً على عمليات «حفظ السلام» أي التوسط بين أطراف الصراع، لضمان تنفيذ اتفاقيات السلام الموقعة. بينما دخلت في المرحلة الثانية في إدارة عملية «السلام الليبرالي» والترويج له في تقارير، مثل: «أجندة من أجل السلام» و «أهداف التنمية الألفية» مما شكل تحولا في دورها بين المرحلتين، وأصبح فرض النموذج الاقتصادي والسياسي، برعاية دولية أممية، تحت عنوان «بناء السلام الليبرالي».

«أجندة من أجل السلام» التي أعلنها الأمين السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي عام 1992 صنفت مهمات التدخل الدولي في الصراع، لتدخل مفاهيم أحقية المجتمع الدولي، في فرض النماذج «للحفاظ على السلام، ومنع العنف المستقبلي»، ووضعت الأسس «لفرض السلام بالقوة» وتم إضافة مكونات الأمن، الديمقراطية، وحقوق الإنسان والتنمية، كمكونات لعملية بناء السلام، وكلها من خلال الليبرالية الاقتصادية.

أداة للتدخل الخارجي

حسب الباحث «رتشموند» فإن السلام الليبرالي، يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أشكال وفقا لتطور آليات إدارة الصراعات وحل الأزمات، وهذه النماذج هي: المحافظ، الأرثوذكسي والتحرري. يعتبر النموذج المحافظ هو النموذج المطبق في العراق، أفغانستان والصومال ويقوم على فكرة فرض السلام بالقوة أكثر منه بالتوافق والتفاوض، وكذلك بناء الدولة حسب طريقة فوق- تحت والتي يتم فرض آليات بنائها إلى حد كبير من قبل الأطراف الخارجية. الشكل الثاني من السلام الليبرالي، هو: الأرثودوكسي الذي يرتكز على التواجد العسكري، وفرض الشروط من أجل تركيب مؤسسات الدولة والسياسات الاقتصادية، ومن الأمثلة على الدول التي تم تطبيق هذا النموذج فيها هي: البوسنة والهرسك وكذلك كوسوفو. أما الشكل الثالث، وهو: التحرري فيبقى حسب الباحث مجرد ادعاء لم ينجح في التطبيق ولا بأية بيئة تعاني من أزمات، حيث هو محاولة تسعى إلى تجاوز المشاكل الموجودة في النماذج السابقة، نحو نموذج يحظى بشرعية أكبر. وبالتالي أصبح نموذج «بناء السلام الليبرالي» وسيلة للتدخل الخارجي السياسي والعسكري في بعض الأحيان، وإرساء حكومات مرتبطة ارتباطاً كاملاً بالرعاة الدوليين، ومتكيفة مع دور ضئيل للدولة بالقياس إلى دور المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية العالمية.

اقتصاد سوق حر وديمقراطية ليبرالية

«بناء السلام الليبرالي» يتكون من ركيزتين أساسيتين، وهما: الديمقراطية الليبرالية، واقتصاد السوق الحر. النموذج الاقتصادي المفروض، هو: اقتصاد السوق الحر، والانفتاح الاقتصادي الكامل، حيث يكون فيه دور الدولة محدوداً ومقتصراً على إجراءات حماية التنافسية، وآليات تحرير التجارة، بالإضافة إلى الاعتماد بشكل كبير على الخصخصة، والاستثمارات الخارجية لتعزيز النمو الاقتصادي. وهو نموذج مستمد إلى حد كبير مما يسمى «توافق واشنطن» الذي يضم عشرة بنود تم تبنيها من قبل أمريكا والمؤسسات المالية الدولية، ويعتبر حزمة الإصلاحات الاقتصادية «النموذجية» والمسار اللازم للدول النامية لتحقيق التنمية. وهذا الأساس الاقتصادي، يقوض موضوعياً إرساء «الليبرالية للديمقراطية» التي يروج لها النموذج الدولي منذ التسعينيات. حيث أن النيوليبرالية الاقتصادية في الدول المدمرة، وضعيفة السيادة، والتي تفرض عليها الرعاية الدولية فرضاً، وفق النموذج، تؤدي عملياً إلى توسيع هامش الفقر ومزيد من التشوه في توزيع الثروة، الأمر الذي ينتج عنه عرقلة النمو والتنمية، وعدم استقرار اجتماعي، واضطرابات، الأمر الذي يولد حكماً ميل الطبقات الحاكمة نحو القمع، واستخدام القوة، للحفاظ على مصالحها، وبالتالي يبقي على الشروط المولدة لحالة العنف والحروب. لتصبح عملية فرض الديمقراطية الليبرالية وفقا «لصناع السلام» الليبراليين، هي: فرض لنموذج اقتصادي- اجتماعي مولد للعنف، وبالقوة كما حدث في كوسوفو، أفغانستان والعراق، ليصبح الأمر برمته متناقضاً مع الجوهر النظري المروج له. وليتم بناء الديمقراطية الليبرالية في العراق كما في غيره من خلال ضرب جهاز الدولة، وحل أهم مؤسساته، كالجيش، والمنشآت العامة عبر الخصخصة، بالمقابل إرساء عملية «سلام ليبرالي» أنتجت صفقات فساد قياسية، وفق تقارير الحكومة الأمريكية، والأهم أنها حولت العراق كما أفغانستان والكونغو وغيرها إلى بؤر للفوضى، ليكون نموذج «بناء السلام الليبرالي»، هو الدعاية المنمقة الدولية «لنموذج الفوضى النيوليبرالية»..

■ المصادر:

The Political Economy of Peacebuilding: A Critical Theory Perspective), Pugh, M 2005

The problem of peace: understanding the liberal peace, Richmond, OP 2006

The Evolution of Post-conflict Recovery, Barakat, S, & Zyck, S .2009

يمكن العودة إلى ملف إعادة إعمار سورية في قاسيون للإطلاع على مجموع التجارب السابقة.

يسعى منظرو نموذج «بناء السلام الليبرالي» إلى تثبيت فكرة أنه الليبرالية الاقتصادية هي شرط الديمقراطية، وإرساء السلام! بينما التجارب تقول بأن هذا النموذج الدولي، أنتج في الدول النامية بعد الحروب دولاً هشة وبؤراً للفوضى وتوليد العنف. فهل مشروع إعادة اعمار سورية سيتم وفقاً للأجندة الليبرالية الدولية؟ وبالتالي إعادة نسخ تجارب فاشلة؟ نعتقد أن الظرف الاقتصادي-السياسي الدولي، يعلن نهاية النيوليبرالية، ويسمح لسورية بعد الحرب، بخلق نموذج إعادة إعمار بديل يتوافق مع بنية المجتمع وحاجاته، ويكون هدفه بناء دولة قوية ذات سيادة، وهذا أبعد ما يكون عن نموذج «بناء السلام الليبرالي»، الذي يعكس هيمنة النيوليبرالية الأمريكية منذ التسعينيات، هذه الهيمنة التي تقوضها اليوم القوى الاقتصادية والسياسية الصاعدة عالمياً، ما يدعم إقامة نموذج إعادة اعمار تحرري في سورية بعد انتهاء الحرب، جوهره رفض الليبرالية الاقتصادية، وفق بدائل يصيغها السوريون ويناضلون لإرسائها.

وجدتها

■ د. عروب المصري

كيف نستغني عن المشافي؟

كما اعتدنا من المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يمثل كبار الرأسماليين العالميين المدافعين عن الليبرالية الجديدة، والراسمين لخططها، فهم يبيعون الناس أوهاماً في الهواء.

إذ تتوقع المديرة المشاركة في المنتدى الاقتصادي العالمي، ميلاني والكر، أننا سنشهد قريباً عالماً خالياً من المستشفيات، نظراً للتطورات التي تم تحقيقها في مجال الطب الشخصي، والمراقبة الصحية، والتكنولوجيا النانوية. وتثق والكر بأننا سنعيش في مجتمع لا يعتمد على المستشفيات بحلول العام 2030، وذلك بفضل التقنيات الجديدة، ودائمة التطور في العلوم الطبية. فهي تتوقع مستقبلاً مشرقاً للعناية الصحية.

تقول والكر – وهي مديرة مشاركة في مجلس المنتدى الاقتصادي العالمي عن علوم الدماغ والتقنيات النانوية، وطبيبة منذ 20 عاماً – في مقالة لها:

«منذ 20 عاماً تقريباً، عندما تخرجت من المدرسة الطبية، كان عالم الرعاية الصحية محكوماً بالإنجازات في مجال البيولوجيا. ولكن بدأ هذا يتغير بسرعة، لأن مكانة البيولوجيا تتعرض إلى التآكل لصالح علوم الروبوتات والجينات، وذلك مع تعمقنا في عصر التواصل المتشابك».

تعتمد والكر في توقعاتها على الاستخدام المتزايد لتقنيات جديدة في العناية الصحية، ليس فقط في المستشفيات، بل في المنازل أيضاً. وفي الواقع، فإنها تعتقد أن صعود نجم الطب الشخصي يعني أننا سننتقل من المستشفيات إلى المنازل، أو كما سمتها: «home–spitals».

يمكننا أن نرى هذه التوجهات وقد بدأت بالانتشار. حيث أن الكثير من الأمراض المهمة هي بطبيعتها ذات علاقة بالأوعية الدموية، وقد أصبحت هذه الأمراض أكثر سهولة من ناحية توقعها ومنع حدوثها، وذلك بفضل فهمنا الكبير لها. كما أن الحوادث بدأت تقل بتقدم الأتمتة وتقنيات القيادة الذاتية، وقد بدأ الطب التجديدي بإطالة الأعمار المتوقعة في البلدان المتطورة.

ستصبح زيارات الأطباء نادرة بفضل التطورات التي يتم إنجازها في مجال المراقبة الصحية، حيث يمكن للطبيب أن يحصل على معلوماتك الصحية مباشرة من هاتفك الذكي. كما أن تقنيات المسح ستصل يوماً ما إلى مرحلة تصميم آلة واحدة تجمع ما بين المسح الطيفي، والرنين المغناطيسي، والتصوير الشعاعي.

تشير التوجهات أيضاً إلى عمليات جراحية أقل «اقتحاماً» للجسم البشري، وأكثر أتمتة. حيث ستقوم الروبوتات الميكروية بإجراء العمليات الجراحية من داخل الجسم، كما أن الروبوتات القابلة للهضم ستقوم بعمليات التشخيص، أو العمليات الجراحية، قبل أن تنحل داخل الجسم.

سينتهي أيضاً عصر قوائم الانتظار للحصول على الأعضاء البشرية. حيث إن الطباعة ثلاثية الأبعاد قطعت شوطاً كبيراً في طباعة الأعضاء البشرية الاصطناعية، والعظام، وحتى الأنسجة.

إن توقعات والكر تلك ليست لكامل البشرية حتماً في ظل الليبرالية الجديدة إنها لحفنة من المستفيدين من سرقة ما تبقى من البشرية.

لكن ربما يكون من توقعات والكر تلك حقيقة واقعة مستقبلية في ظل انهيار الليبرالية الجديدة وظهور نظام عالمي تحكمه علاقات إنتاج تتمكن من تحقيق عدالة صحية عالمية حقيقية.

aroub@kassioun.org

هل نعيش بصحة جيدة؟!!

تعاني البشرية اليوم من الكثير من المشاكل الصحية، ولعل أهمها الوفيات الناجمة عن السرطان، وأمراض القلب، والجلطات وغيرها، وذلك بالإضافة إلى المشاكل الأقل خطورة نسبياً على حياة الإنسان، ولكنها تشكّل منغصاً، وتسبق في العادة هذه الأمراض المهمّة، مثل: ارتفاع ضغط الدم، والبدانة، وغيرها من المتاعب الصحية، التي قد تؤدي إلى أمراض خطيرة أو الوفاة مع مرور الزمن.

■ سلمى السعيد

ومجدداً نُذكّر بأن سلسلة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الأمراض الجسدية، لا تقتصر حصراً على أسباب «عضوية»، إذ أثبتت الدراسات الحديثة، وجود علاقة عميقة بين التوتر النفسي–الاجتماعي، وهذه الأمراض والمتاعب الصحية، التي تبدو «عضوية» في الظاهر. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تتمثل أهم الأسباب المشتركة للوفيات ضمن البلدان ذات الداخل المتدني والمتوسط والمرتفع، في: أمراض القلب، والأمراض المعدية، التي تصيب الجهاز التنفسي السفلي، والسكتات الدماغية، والسرطانات.

أمراض القلب

شهد علاج أمراض القلب في الآونة الأخيرة تطوراً ملحوظاً، أثمر عن انخفاض طفيف في معدلات الإصابة بالجلطات والوفيات، الناجمة عن هذه الأمراض في العالم ، غير أن معدلات تشخيص الإصابة بأمراض القلب لم تنخفض، حتى أن بعض الدراسات الإقليمية تشير إلى أنها في ارتفاع متواصل ، أو تتجه نحو مزيد من الارتفاع . وقد اعتبرت منظمة الصحة العالمية، أن مرض القلب التاجي ما زال يتصدر قائمة «الأسباب الرئيسية للوفاة» على المستوى «العالمي»، وأن 90% من المتوفين بهذا المرض، كانوا يعانون من مخاطر تتعلق بـ«نمط الحياة» ، دون أن تنكر الدور الذي قد تلعبه العوامل الوراثية، مشيرةً إلى أن الوقاية من هذا المرض ممكنة على العموم، إذا ما تم إحداث تغييرات معيّنة في أنماط الحياة. وإذا تعمقنا في عوامل الخطر الأخرى مثل: الأغذية الدسمة، والتدخين، والكحول، والبدانة، وارتفاع مستويات الكوليسترول، والسكري، فسنرى أن الحالة الاجتماعية تعد سبباً مهماً لظهور هذه الأمراض، أي أن مسبباتها لا تقتصر فقط على العوامل العضوية. كما تشير منظمة الصحة العالمية إلى انخفاض المستوى الاجتماعي–الاقتصادي في أنحاء مختلفة من العالم يتسبب بالمزيد من أمراض القلب، وبطبيعة الحال يسهم في نشوء المزيد من العوامل التي تؤدي إلى الإصابة بهذا النوع من الأمراض . فثمة علاقة واضحة بين الوضع الاقتصادي والإصابة بالأمراض القلبية، إذ أن تدني القدرة الشرائية يجبر الناس على انتهاج أنماط حياة تحفز ظهور هذه العوامل الخطرة.

القوة الشرائية والصحة

ولا بد لنا من النظر إلى العلاقة المباشرة بين التوتر والقوة الشرائية وإيضاح الصلة بين النظام الاجتماعي والأمراض المختلفة والعوامل المؤدية إلى ظهورها. فلنبدأ إذاً بالحديث عن القوة الشرائية، والتي تعد موضوعاً أبسط من التوتر: من الواضح أن محدودية الدخل تؤدي بشكل عام إلى عادات صحية سلبية نظراً لعدم القدرة على توفير الكمية والنوعية الكافيتين من الغذاء ، والرعاية الصحية ، والتربية والتعليم ؛ حيث يلجأ ذوو الدخل المنخفض إلى الأطعمة الرخيصة التي يؤدي أغلبها إلى الإصابة بأمراض القلب نظراً لاحتوائها على كميات كبيرة من الصوديوم.

ومن الجدير بالملاحظة أن مستويات إنتاج منظومتنا الاجتماعية–الاقتصادية الحالية تعتمد على القوة الشرائية للشريحة المستهدفة، لذلك تعمد الكثير من الشركات إلى إنتاج أطعمة رديئة النوعية بهدف تحقيق الربح عن طريق استهداف الشرائح الفقيرة، والتي تشكل الأغلبية على كوكبنا. وبعبارة أخرى، تتنوع الأسواق تبعاً للفئة المستهدفة، وبالتالي فإن الفئة الاجتماعية الأفقر تحصل على الجودة الأقل، وتعتبر هذه الحقيقة مثالاً على الدور المباشر الذي تلعبه المنظومة الاجتماعية في انتشار الأمراض. وبالرغم من أن التثقيف الغذائي يساعد الناس على التمييز بين مستويات جودة الغذاء المختلفة، إلا أن الفقراء ما زالوا غير قادرين على شراء الطعام الصحي حتى لو عرفوه، لأن أسعار هذا النوع من الطعام أعلى من قدراتهم المالية. إذا فهمنا هذا الواقع، فلن نستغرب لماذا هناك الكثير من الأغذية غير الصحية والمنهجيات الإنتاجية الضارة التي تتناقض مع المعرفة المتقدمة التي وصلت إليها البشرية حول أهمية التغذية وأنواع الغذاء المفيدة، أو بالأحرى حول ما هو ضار وما هو نافع بشكل عام؛ إذ لطالما كانت صحة الإنسان –ولا تزال– غائبة عن قوائم أولويات قطاع إنتاج الأغذية الذي يسعى إلى الربح قبل كل شيء.

التغذية أهم مشاكل الصحة

إن واحداً من بين كل ثلاثة أشخاص على كوكب الأرض يعانون من شكل من أشكال سوء التغذية سواء كان نقص التغذية أو زيادة الوزن أو السمنة، ولا يوجد بلد في منأى عن المعاناة من هذه المشكلة التي تترتب عليها تكلفة إنسانية واجتماعية وبيئية واقتصادية كبيرة جداً.

يعاني اليوم نحو 800 مليون شخص من الجوع المزمن، ما يعني أنهم غير قادرين بشكل منتظم على استهلاك المستوى الأدنى من أغذية الطاقة الضرورية للحفاظ على أسلوب حياة نشط.

ولكن سوء التغذية ليس مجرد الافتقار إلى تناول السعرات الحرارية الكافية، بل إنه يشتمل على نقص المغذيات الدقيقة، وزيادة الوزن والسُمنة. فالأنظمة الغذائية الضعيفة مرتبطة بمجموعة من المشاكل الصحية ويمكن أن تطيل عمر الفقر وتعيق التنمية الاقتصادية.

ويشار إلى أن أكثر من ملياري شخص على وجه الكرة الأرضية يعانون من نقص المغذيات الدقيقة التي تؤثر على الصحة، كما أن نحو 150 مليون طفل تحت سن الخامسة يعانون من التقزم بسبب ضعف النمط الغذائي. وفي الوقت ذاته فإن 1,9 مليار شخص يعانون الآن من زيادة الوزن، ويصنف 600 مليون منهم على أنهم يعانون من السمنة.

كما أن التحديات الغذائية التي يواجهها العالم اليوم معقدة وغالباً ما تكون متداخلة – فالأشخاص في نفس المجتمعات يمكن أن يعانوا من الجوع ونقص المغذيات الدقيقة والسمنة في نفس الوقت.

كيف يمكن تحقيق المساواة المكانية في دمشق وريفها؟ «3/1»

تعاني العديد من مدن العالم المتقدّمة والنامية على حد سواء، من التركّز السكاني الكبير ضمن محيطها العمراني، الذي غالباً ما يترافق مع إشكالياتٍ عديدة، اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وبيئيةٍ، تؤثر سلباً على الموارد الطبيعية والبشرية الموجودة، ويزداد الوضع تدهوراً في حال غياب عدالة التوزيع فيما بين الأقاليم والمدن، وتعاني مدينة دمشق كغيرها من مدن العالم الميتروبوليتانية من العديد من الإشكاليات التخطيطية، والتي من بينها وجود تفاوت مناطقي واضح وقريب جغرافياً بشكل كبير، الأمر الذي يستلزم وضع سياسات تنموية مستدامة لضمان عدالة التوزيع والنمو.

واستناداً إلى ما سبق يناقش البحث الإشكاليات الآتية:

– اختلال التوازن التنموي في جميع المؤشرات بين المناطق الحضرية المركزية والريفية.

– فشل السياسات التخطيطية الحضرية، في التصدّي للتحدّيات التي تواجه المدن والأفراد، بسبب عدم قدرتها

على تحقيق التكامل بين الخطط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وصولاً إلى سياسة حضرية مستدامة.

– مشاكل اجتماعية واقتصادية عديدة تتجلى بانتشار الفقر والعشوائيات، تدني مستوى الخدمات التعليمية

والصحية، انتشار البطالة، وتدني مستوى المعيشة بشكل عام ولاسيما في المدن الكبرى نتيجة التركز السكاني الكبير الذي لا يترافق عادةً مع سياسات إسكانية وتخطيطية جيدة.

– ضعف العدالة الاجتماعية والمساواة المكانية ضمن المدينة الواحدة وضمن مدن الإقليم على المستوى الوطني.

النتائج والمناقشة

يندرج التخطيط الحضري المستدام بما يشمل من سياسات وآليات وأدوات ضمن فروع التخطيط الإقليمي، فهو أداة وآلية رئيسة تسهم في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة ومستدامة تحت «إطار وطني شامل» يصوغ الخطط والسياسات التنموية محلياً واقليمياً ووطنياً بما يؤدي إلى تكاملها ويحقّق الأهداف المرجوة منها. ما يزال مفهوم الاستدامة إلى اليوم، في العديد من الدول النامية ولاسيما العربية يقتصر على البعد البيئي فقط، وعلى كيفية حماية الإنسان والمكان من التلوث، وعالمياً ما تزال الاعتبارات البيئية ذات أهمية أكبر من رفاهية البشر كلّما طُرح مفهوم الاستدامة. فالحفاظ على البيئة وعدم استنزاف الموارد الطبيعية أمر مهم، ولكن تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد من«سكن، غذاء، تعليم، صحة «وتوفير الوسائل الاقتصادية، التي يمكن من خلالها تأمين هذه الاحتياجات هو الأمر الأهمّ، ولابد أن يكون من أولويات أية سياسة تخطيطية اليوم، ومن ثَمّ ارتبط مفهوم التخطيط الحضري بالاستدامة، كعملية رئيسة لم يعد بالإمكان تغييبها عن أية خطة تنموية وطنية أو إقليمية. ونتيجة لذلك أصبح لزاماً على المخططين والمعماريين في سورية استناداً إلى الخطة الخمسية العاشرة وما تبعها من قوانين، تقديم دراسات التقييم البيئي الاستراتيجي للمشاريع العمرانية والتخطيطية بحيث تأخذ الاعتبارات البيئية كافة بالتوازي مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية خلال المراحل المبكّرة من التخطيط.

المساواة المكانية

يعدُ مفهوم المساواة المكانية من المفاهيم الحديثة والمعاصرة، التي تدرس العلاقة بين الإنسان والمكان، ويتواجد المفهوم حالياً ضمن خطط الدولة الوطنية منها والإقليمية كافة، وحتى المحلية، ويعني تساوي إمكانية الأفراد في الوصول إلى المدارس، والمنشآت الصحية، والفعاليات الثقافية، والمساواة في توفر فرص العمل لكافة الأفراد والمساواة في فرص التعليم ونوعيته، والمساواة في القدرة على المشاركة في الفعاليات الثقافية، الإقليمية والمحلية، وللأعمار كافة.

والتوزيع العادل للموارد الموجودة في حيز جغرافي ما، من خلال خطط وسياسات معينة، تهدف إلى تحقيق العدالة والإنصاف على المستويات كافة» اقتصادية واجتماعية وبيئية «بما يحقّق تنمية محلية وإقليمية متوازنة، ويؤمن للأفراد متطلباتهم الأساسية التي تضمن لهم حياةً كريمة.

مدينة دمشق والتحديات التنموية المعيقة للمساواة المكانية

لا يمكن دراسة مدينة دمشق بعيداً عن محيطها المباشر، الملتصق بها جغرافياً وادارياً وتنظيمياً، وهو: ريف دمشق، لذلك تشمل الحالة الدراسية إقليم دمشق الكبرى، باعتبار أن المحافظتين ملتصقتان بشكل كبير، حيث لا تبتعد مناطق ونواحي محافظة ريف دمشق عن المركز كثيراً، ومن ثَمّ فهي حالة تخطيطية خاصة، إذ يشير التركيب المورفولوجي، إلى وحدة وتلاحم كبير بين المحافظتين يصعب معها إمكانية فصلهما إدارياً وتخطيطياً.

تعاني مدينة دمشق تحديات تنموية عديدة، ظهرت نتيجة العديد من الأسباب، أهمّها: البطء في تنفيذ المشاريع، نقص التمويل، الزيادة الكبيرة في السكان والنمو الاقتصادي الكبير الذي ترافق مع نمو عشوائي للتجمّعات الصناعية داخل المدن وضمن محاورها الرئيسة إضافةً إلى عدم وجود خطط وطنية وفق تخطيط إقليمي وطني موجّه وسليم قادر على نشرً المشاريع التنموية بشكل عادلٍ ومتوازن ومن ثَمّ تقليل التباينات التنمويّة، ونتيجة للأسباب السابقة ولمواكبة النمو السكاني والاقتصادي السريع وضعت الحكومة السورية العديد من الخطط والمشاريع التنموية منذ ستينات القرن الماضي لمواجهة هذه التحديات التنموية، إلّا أنّ الأنظمة المؤسساتية والإدارية والتخطيطية لم تحقق الأهداف الموضوعة كاملة، إضافةً إلى عدم تكامل مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الدوام مع الخطط الخمسية وتنفيذها في سورية.

أخبار العلم

بكتيريا عمرها 2,5 مليار سنة!

وجد علماء أمريكيون بكتيريا متحجرة تصل أعمارها إلى أكثر من 2,5 مليار سنة.

تجدر الإشارة إلى أن مستوى الأكسجين في الغلاف الجوي كان في ذلك الوقت «أي قبل 2,5 مليار عام» أقل من ألف في المئة مما هو في الوقت الحالي.

أجرى العلماء مسحاً اكتشفوا من خلاله، أن البكتيريا التي تشكلت في عهد «فالبارا» «Vaalbara – «القارة الأم» أو أول قارة كبرى افتراضية تألفت منها الأرض وكانت قائمة منذ 3,6—2,8 مليار سنة، أي في العصر الأركي – ما قبل الكمبري – قبل أن تتصدع، وتنجم عنها القارات الحالية» .

وإثر تشكلها في مياه المحيطات العميقة الغور، والغنية بالكبريت آنذاك، بدأت هذه البكتيريا في المياه الضحلة، بإنتاج كميات كبيرة من الأكسجين، عن طريق التمثيل الضوئي.

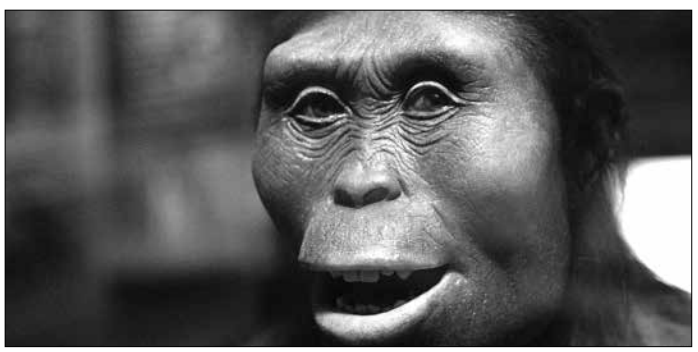

علماء يكشفون عن تفاصيل عيش أشهر أسلافنا

أثبت فريق من العلماء الأمريكيين، أن أنثى الأسترالوبيثكس «القردة الجنوبية» اكتشفت واشتهرت في عام 1974 وسميت بـ«لوسي» وأن أقرباءها تنقلوا معظم الأوقات بين أغصان الشجر وليس على الأرض.

وأعاد كريستوف راف من كلية الطب في جامعة جونز هوبكينز مع زملائه، إنشاء نموذجين مجسمين لعظمي الكتف والفخذ، بواسطة طابعة ثلاثية الأبعاد على أساس بقايا «لوسي».

واتضح للعلماء على أساس دراسة هذين المجسمين أن قوة الأذرع والسيقان لأسترالوبيثكس، زادت عنها لدى الإنسان المعاصر بشكل ملحوظ، في الوقت نفسه قلت عن تلك التي للشمبانزي.

وقد سمح ذلك للباحثين باستخلاص نتيجة مفادها أن «لوسي» اعتمدت على الشجر في تنقلها خلال معظم أوقاتها لكي تستطيع الحصول على الطعام والاختباء من الحيوانات المفترسة.

ويعتقد المختصون، أن أسلاف الإنسان العاقل تسلقوا الشجر وعاشوا عليها طوال ملايين السنين.

ويتوقع المختصون أن يكون المشي في انتصاب، كان من شأنه أن يصعّب التسلق على الأشجار بحذاقة وخفة، وكثيراً ما يؤدي إلى السقوط من مكان عال.

زراعة شبكية العين

تمكن العلماء في مركز الطب العلمي لدى وكالة الطب والبيولوجيا الفيدرالية من إنماء شبكية العين من الخلايا التي أعيدت برمجتها.

وقالت صحيفة «إزفيستيا» الروسية إن العلماء ينوون إجراء أول عملية زرع لشبكية العين عام 2017، وذلك في إطار برنامج التجارب السريرية.

إن إعادة برمجة الخلايا، هي ظاهرة جديدة في العلم المعاصر. ويعود هذا الاكتشاف إلى البروفسور في جامعة كيوتو اليابانية سيني يامانكي، الذي اكتشف قدرة فريدة لخلايا الإنسان على إعادة برمجتها إلى حالة جنينية. ويمكن إنماء أي نسيج من تلك الخلايا الجذعية غير التفاضلية. وعلى سبيل المثال: يمكن إنماء شبكية العين من خلايا الجلد الليفية. وتسمح عملية زرع كهذه بشفاء المرضى المصابين بمرض AMD «فقدان البصر لدى المسنين».

وقال العلماء في مختبر بيولوجيا الخلايا: إن الجلد يصلح أكثر من أي عضو آخر لإجراء عملية إعادة البرمجة، إذ أن استخدام أنسجة الجلد، لا يلحق أي ضرر عملي بالمريض. أما الخلايا نفسها فتحتفظ بالقدرة على التكاثر.

تصل معركة تحرير الموصل إلى مراحل متقدمة، وسط تقدمات مهمة لقوات الجيش العراقي والشرطة الاتحادية، وبإحاطة وإسناد من قوات حليفة لهما، لكن عملية دخول المدينة بالمعنى الناجز والنهائي لا يمكن أن تتم دون توافق سياسي حقيقي بين القوى المشاركة في هذه العملية، وهو أحد أسباب التأخير الجاري في سياق المعركة.

جِبال التوازنات تلتف حول عنق واشنطن.. و«داعش»!

المشكلة في إحداث التوافق السياسي الكافي لإتمام المعركة، هي في البنية السياسية العراقية نفسها، وتركيبتها المفروضة أمريكياً بعد احتلال العراق، والتي بنيت بشكل يحوّل العراق إلى ساحة لعب إقليمية ودولية، في أية قضية سياسية أو عسكرية- أمنية.

■ فادي خضر

بالإضافة إلى مسألة التركيبة السياسية العراقية نفسها، فإن وجود «التحالف الدولي»، مشاركاً في غرف العمليات العسكرية كمخطط، يعني قدرته على التأثير في مسار المعارك، إضافة إلى وجوده الجوي واللوجستي المشكوك فيه. أي أن الولايات المتحدة منذ احتلال العراق وحتى إنشاء «التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب»، قد رسَّخت أدوات الحضور القسري في العراق سياسياً وعسكرياً.

من العسكر إلى السياسة

لكن السؤال المشروع هو، في قدرة واشنطن على البقاء في العراق من حيث النفوذ، إذا ما انتهت ذريعتها «داعش». وهنا، يمكن الدخول في الحسابات الأمريكية في هذه المرحلة من عمر المعركة الكبيرة ضد هذه «الفزاعة»، وهي: معركة تحرير الموصل، وما يحيط بها، والأهم سير عملية مكافحة الإرهاب في سورية، توازياً مع الإطلاق الجدي للحل السياسي لأزمتها على أساس القرارات الدولية ذات الصلة.

إذاً، تدرك واشنطن حقيقة النهاية المنظورة، المقدرة بأشهر، وربما أقل من ذلك، لعملية تحرير الموصل. وليس هذا فقط، بل إن نهاية معركة الموصل التي جمعت حولها الشعب العراقي بأكمله، تعني بداية مرحلة جديدة من الحراك الشعبي العراقي، الذي بدأ قبل معركة الموصل، وانخفضت حدته لمصلحة المعركة الداهمة، وهي تحرير العراق من الإرهاب، لكنه عائد بوجود قاعدته الموضوعية المتمثلة بفساد النخب الحاكمة العراقية، وبالنتيجة، إعادة النظر في نظام المحاصصة الطائفية التي بناها بول بريمر بعناية، لتنتج أرقام فساد وضعت العراق ضمن الدول العشر الأكثر فساداً في العالم سنوياً منذ احتلاله حتى اليوم، بأرقام تقدر بعشرات المليارات من الدولارات!

وعليه، فإن واشنطن أمام معضلة التعامل مع عراق متغير، فماذا أبقت في جعبتها للعراق؟ المحاولات التي أصبحت واضحة لتأخير وعرقلة تقدم المعركة ضد الإرهاب، كإثارة مسألة مشاركة هذه القوة أو تلك، والإسناد الجوي المتكرر «عن طريق الخطأ» لمقاتلي «داعش»، ومؤخراً، إغفال الجانب الإنساني من ترتيبات الدخول إلى الموصل، لتعقيد العملية أمام القوات المتقدمة، كلها وصلت إلى نهاياتها من حيث التأثير المحوري، باستثناء القضية المتعلقة بالجانب الإنساني، وهي القضية المستمرة حتى اليوم، في وقت تسير فيه المعركة نحو الإنجاز. وعليه، فإن محاولات واشنطن للعرقلة تحولت بثقلها الأكبر إلى الجانب السياسي، مستفيدة مما «أورثه» بريمر للعراقيين.

بناء أزمة على أزمة!

قبل الخوض في إمكانات واشنطن للعب سياسياً، تجدر الإشارة إلى أن الوضع الإقليمي المتغير بسرعة كبيرة، يعني بإحدى نتائجه: أن القوى الإقليمية أيضاً ترى المنطقة برمتها اليوم كساحة واحدة، تريد كل قضية فيها أن تحل بالطريقة التي تناسب تطلعاتها المستقبلية للمنطقة، بما في ذلك معركة الموصل، وهنا يبرز الاهتمام التركي واحداً من المؤشرات على ذلك.

موازين القوى الدولية اليوم تسمح للعراقيين باتخاذ زمام المبادرة ليس لتحرير الموصل من التنظيمات الإرهابية فحسب.. إنما للوقوف في وجه منظومة التحاصص الطائفي التي تحول دون تحويل المعركة إلى جامع وطني.

وبالعودة إلى إمكانات واشنطن للتأثير سياسياً على معركة الموصل، وفي ظل هذا التعقيد المحيط بالمعركة، يمكن القول: أن الإدارة الأمريكية الحالية تسعى جاهدة، للوصول إلى إنجاز ما بالمعنى السياسي والعسكري في العراق، ذاك الإنجاز غير المضمون لتيارات وازنة في هذه الإدارة، بعد وصول الإدارة الجديدة إلى السلطة.

ولا يقتصر هذا الإنجاز المأمول من جانب الإدارة الحالية على توقيت إنهاء معركة الموصل فحسب، بل يتعداها إلى التفكير بالموصل ما بعد «داعش»، في محاولة لتحويل المعركة من إنجاز عراقي إلى حقل ألغام عسكري وسياسي قابل للإدارة والتحكم في وجه العراقيين من جديد. وهنا، تظهر احتمالات العمل بأكبر قدر ممكن على الفالق القومي داخل العراق من بوابة «من يدخل الموصل أولاً؟» و«من سيسيطر على المدينة بعد تحريرها؟»، والذي هو فعلاً مثار خلاف سياسي داخلي عراقي، لكن واشنطن تريده صراعاً على أرض الموصل، يطيل أمد التوتر، وربما ينقله إلى أجزاء أخرى من البلاد، مستفيدة من التوافق الهش أصلاً بين القوى المشاركة في المعركة، ودعمها المزدوج للقوات الحكومية المركزية في بغداد، وقوات «البيشمركة» في شمال العراق.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الخلاف الذي دار بين بغداد وأربيل، أواسط الشهر الماضي، عقب تصريحات رئيس «إقليم كردستان العراق»، مسعود البرزاني، الذي أثار قضية الانسحاب من المناطق التي تسيطر عليها «البيشمركة» من عدمه، ضمن العمليات التي تجري شمال الموصل، وعادت رئاسة «الإقليم»، للتأكيد على التزامها بالاتفاق المبرم مع الحكومة المركزية في بغداد. وإن كان ثمة توافق بين الحكومتين على المهمات الموكلة لكل طرف في سياق المعركة، إلا أن ترسيم الأراضي المسيطر عليها بعد المعركة، هو محل خلاف مستمر، وقد يظهر إلى العلن أكثر فأكثر مع تقدم إنجاز تحرير الموصل.

تغيير إحداثيات المعركة

نقلت وكالات أنباء عن مسؤولين عسكريين عراقيين قولهم: أن الجيش العراقي يبحث إمكانية تغيير استراتيجية معركة تحرير الموصل، لتفادي الوقوع في حرب استنزاف مع عناصر «داعش»، ولسلامة المدنيين.

وأكدت المصادر ذاتها، أنه جرى بحث تغيير أحد العناصر المحورية في الخطة، في اجتماع عقد في 24/تشرين الثاني، لمساعدة المدنيين على المغادرة لإطلاق يد الجيش في ضرب مقاتلي «داعش».

لكن رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، ومستشاريه رفضوا المقترح «خشية تعرض السكان الفارين لمذابح على يد التنظيم الذي لا يزال يسيطر على ثلاثة أرباع المدينة».

هنا، تظهر مجدداً «المعضلة الإنسانية» في معارك الموصل، والتي «تحذر» منها بشكل مستمر الأمم المتحدة، بهيئاتها المعنية، لكن في العموم فإن إغفال هذا الجانب في المخطط الأولي للمعارك، قد أدى إلى حالة من البرود في سير المعارك بعد البداية القوية في الأسبوعين الأول والثاني من العملية. وبالتالي، فإن مبادرة القوى العراقية إلى استلام زمام المبادرة في حل هذه القضية، هي ضرورة موضوعية لإتمام العملية، وسط التجاهل الأمريكي الواضح لهذا الجانب من معركة الموصل إعلامياً وعسكرياً، على الأرض وفي غرف العمليات.

وما يمكن قوله أخيراً، هو أن موازين القوى الدولية اليوم، تسمح للعراقيين باتخاذ زمام المبادرة، ليس لتحرير الموصل من التنظيمات الإرهابية فحسب، إنما للوقوف في وجه منظومة التحاصص الطائفي التي تحول دون تحويل المعركة، وبالتالي نتائجها، إلى جامع وطني يطوي خلفه كومة كبيرة من الخلافات الثانوية التي دفع العراقيون ثمنها، كنتيجة للغزو الأمريكي المباشر للعراق.

الطور السياسي- الاجتماعي من الأزمة الأوروبية:

النموذج الإيطالي

في عملية متناغمة مع التطورات التي تشهدها الساحة الأوروبية، دعا رئيس الوزراء الإيطالي، ماتيو رينزي، إلى استفتاء شعبي حول مجموعة من «الإصلاحات» السياسية التشريعية التي تضمن تقليص سلطة التشريع في مجلس الشيوخ، وهو المجلس التشريعي الثاني في إيطاليا بعد مجلس النواب، لمصلحة تعزيز السلطة التنفيذية.

■ عماد بيضون

إن الهدف المعلن والواضح من الاستفتاء الإيطالي المذكور، الذي من شأنه أن يوطد صلاحيات رئيس الوزراء، هو فتح الطريق للقيام ببعض الإجراءات الاقتصادية، المستعجلة من وجهة نظر الحكومة الإيطالية، بعيداً عن «التعطيل» الذي يمارسه كل من مجلسي النواب والشيوخ، في إطار المحاولات لإصدار مشاريع قرارات تتعلق ببعض الإجراءات الاقتصادية السياسية، كمسألة «التقشف» وتخفيض سقف الدين.

الاستفتاء على السلطة التقليدية ومدى شعبيتها

قالت مراكز استطلاع إيطالية: أن نسبة كبيرة من الإيطاليين المستطلعة آراؤهم لم يعلموا مضمون التعديلات الدستورية المطروحة للاستفتاء، وأنهم صوتوا من أجل تقييم الحكومة التي خسرت الاستفتاء، وعلى هذا الأساس، قدم رئيس الحكومة الإيطالية استقالته، ويتوقع أن تجري انتخابات مبكرة في العام 2017.

من المجحف القول، بأن هذا الفشل هو فشل مقتصر على حكومة رينزي، إنما هو فشل للنخبة السياسية الإيطالية التقليدية كلها، التي حكمت البلاد طول السنوات الخمسين الماضية، حتى استنفدت نفسها وشعاراتها. وفي ظل الأزمة الاقتصادية الكبرى، التي بدأت في العام 2008 وفشل السياسات التقليدية بحل نتائج الأزمة، وبسبب ظهور ترامب في الولايات المتحدة الذي يعتبر فوزه عملية فتح لهوامش احتمالية كبرى في السياسات الأمريكية، تاركة بذلك حلفاءها في حيص بيص، يجري الآن على مستوى القارة، وخاصة على مستوى إيطاليا، التحضير من قبل النخب المالية والاقتصادية لتعويم شخصيات وأحزاب من خارج الأطر التقليدية الإيطالية.

وهنا، يجري الحديث عن زعيم «حزب النجوم الخمسة»، الكوميدي الإيطالي الشهير، بيبي غوريللو، الذي تقول استطلاعات الرأي: أنه يستطيع الفوز بسهولة بالانتخابات الرئاسية القادمة، وتهدف هذه العملية إلى تحميل الناس مسؤولية الفشل الاقتصادي، والتهرب من استحقاقات إخراج الناس من مستنقع الديون، التي تشكل في إيطاليا 135% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أكثر من تريليوني دولار أمريكي.

لذلك فإن عملية الاستفتاء، ومحاولة تغيير الوضع السياسي الداخلي، ترمي فعلياً إلى إيصال تلك القوى السياسية القادرة على امتصاص سأم الناس من السياسات الفاشلة المتراكمة على مدار عقود، وهي القوى ذاتها التي تحمل تصورات استراتيجية لا تصب إطلاقاً في مصلحة «وحدة البيت الأوروبي» بصيغته المتمثلة بالاتحاد الأوروبي- اتحاد النخب الحاكمة.

«يمين متطرف»؟؟!

تصدرت الصحف الغربية المتشائمة مجموعة من مانشيتات الأخبار حول الاستفتاء. البعض رأى: أن «إيطاليا تستفتي على الخروج من الاتحاد الأوروبي»، وآخرون قالوا أن «اليمين الشعبوي المتطرف يتصدر استطلاعات الرأي في إيطاليا»، وطبعاً غالباً ما تأتي هذه المقالات بوصفات تحذيرية من خطورة وصول هؤلاء إلى السلطة.

لكن السؤال المطروح: هل بالفعل أن هؤلاء يشكلون خطراً يزيد عن الخطر الذي تمثله الأحزاب الحاكمة الآن؟ من يسمع وسائل الإعلام الأوروبية اليوم، يخيّل إليه كما لو أن أحزاب اليسار الماركسي اللينيني الفعلي تمسك اليوم بزمام الأمور، وأن هناك موجة يمينية تريد إزاحتها من المشهد. إلا أن نظرة عن كثب، تدفعنا إلى القول: أن أحزاب السلطة الإيطالية، بمعزل عن أوصاف «اليمين واليسار» المجانية، هي أحزاب يمينية بالمعنى السياسي الاقتصادي، وهي التي تمثل خطراً حقيقياً على المجتمعات الأوروبية.

الاستفتاء لا يعني خروج إيطاليا من الاتحاد الأوربي، بل تعديل في تكتيك القوى المالية والاقتصادية الإيطالية والعالمية، حيث أن عملية خروج إيطاليا من الاتحاد الأوربي هي عملية معقدة، ولا تشبه الخروج البريطاني، الأقل ارتباطاً ودمجاً بالاتحاد الأوروبي، ولأن إيطاليا مرتبطة بديونها بهذا الاتحاد، فإنها لن تخرج منه، إلا عندما تكون موازين القوى العالمية تسمح لروما أن تقلب الطاولة على اتحاد النخب الأوروبية.

من يسمع وسائل الإعلام الأوروبية اليوم يخيّل إليه كما لو أن أحزاب اليسار الماركسي اللينيني الفعلي تمسك اليوم بزمام الأمور وأن هناك موجة يمينية تريد إزاحتها

الصورة عالمياً

• تخطط كل من روسيا واليابان لتأسيس صندوق استثماري مشترك برأس مال قدره 100 مليار ين «حوالي 910 ملايين دولار» في العام 2017 لتحفيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

• قال مسؤولون يونانيون: إن محكمة محلية قد رفضت الطلب التركي بترحيل أول ثلاثة من أصل ثمانية جنود أتراك فروا إلى اليونان بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة منتصف تموز الماضي.

• قالت رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي: إن بلادها ستعقد ما زعمت أنه «شراكة استراتيجية» مع دول الخليج لـ«مواجهة التهديدات الإيرانية»، وأنها «ستعزز التعاون الدفاعي مع دول الخليج».

• حذرت وزارة الخارجية الصينية -الأربعاء الماضي- الولايات المتحدة الأمريكية من استقبال الرئيسة التايوانية في زيارة مقررة الشهر المقبل، الأمر الذي يعد مؤشراً جديداً للعلاقات المتوترة أصلاً بين الدولتين.

• ألغى «الاتحاد العام التونسي للشغل» إضراباً عاماً كان مقرراً، يوم الخميس الماضي، بعد التوصل لاتفاق مع الحكومة بشأن تقسيط الزيادة في أجور موظفي القطاع العام على عامين.

• أكدت مصادر مطلعة، أن المفاوضات في «منظمة أوبك»، وبمشاركة الدول غير الأعضاء في المنظمة، سوف تعقد في أوائل الشهر الجاري في فيينا، لمناقشة إمكانية خفض الإنتاج النفطي.

حول «الحيرة الأمريكية» في اليمن

جرى آخر وقف لإطلاق النار في اليمن في 19/ تشرين الثاني الماضي لمدة يومين، كتمهيد لاتفاق رعته الأمم المتحدة، مبنيّ على ما سمي بـ«مبادرة كيري»، وهي المبادرة التي لا تخرج في خطوطها العامة عن قرار مجلس الأمن «2216».

■ مالك موصلي

بعد انقضاء الهدنة، عجّلت السعودية تكثيف الغارات الجوية لـ«تحالفها العربي» بوتيرة يعتريها الكثير من التخبط، وهي مستمرة حتى الآن بدعم القوات التابعة لحكومة الرئيس، عبد ربه منصور هادي، لفتح جبهات جديدة، وهو ما يجعل التحركات الأمريكية، تظهر في سياق يبدو أنه منفصل عما تقوم به باقي الأطراف المعنية بالنزاع في اليمن.

موارِبة أمريكية

ليست السعودية هنا المسؤول الوحيد عن إفشال محاولات حل الأزمة اليمنية في هذه المرحلة، فقد كُشفت تحركات واشنطن صاحبة المبادرة ذاتها، في إطار محاولات الإفشال نفسها، عبر تحركات كيري في سياق الملف اليمني.

بعد طرح كيري لـ«خارطة الطريق»، وما تبعها من صياغة تفصيلية من قبل المبعوث الدولي إلى اليمن، اسماعيل ولد الشيخ، والتي تضمنت نقل صلاحيات الرئيس الحالي، إلى رئيس توافقي يدير المرحلة الانتقالية، ذكرت وكالة الأنباء اليمنية، أن مساعد وزير الخارجية الأمريكي نقل اعتذاراً عما حصل، وقال: «لا يمكن للسلام أن يتحقق إلا بمشاركة قيادة اليمن الشرعية، باعتبارها أساس السلام، وداعية دائمة له خلال محطات السلام والمفاوضات»، مضيفاً: «إن خارطة الطريق هذه لا تعد اتفاقية، بل مرشداً ودليلاً أولياً لبدء واستئناف المفاوضات، التي يمكن الطرح فيها ومن خلالها، ما يمكن لإنجاح فرص السلام، دون تدخل أو ضغوط من أحد باعتبار الحل في النهاية يصنعه اليمنيون بأنفسهم».

هنا، تبدو المسألة موارِبة أمريكية مقصودة في إلقاء التصريحات المتناقضة، لطرفي النزاع اليمني. لكن أكثر ما استفادت منه واشنطن في الفترة ما بين تحركاتها الحثيثة قبل شهرين وحتى اليوم، هو ظهورها كراعي اتفاق سلام مهتم بحل النزاع في اليمن، والسبب يعود هنا إلى تظهير فعالية الرباعية «الولايات المتحدة، بريطانيا، الإمارات، والسعودية»، في بحثها عن حل لهذا النزاع الذي ذهب ضحيته زهاء 10 آلاف يمني.

يبدو هذا السلوك الأمريكي أساساً في الأشهر الأخيرة، بأحد أهدافه، تأخيراً لما قد يأتي لاحقاً من إعادة الملف اليمني إلى مجلس الأمن، وتوسيع قاعدة المشاركين في إيجاد حل لهذه الأزمة بإحداثيات جديدة. والحديث هنا عن روسيا التي بلقاءاتها مع طرفي الصراع اليمني على حد سواء، تبدي استعدادات لتقريب وجهات النظر والمساعدة في حل الأزمة، وهو ما لا ترغب واشنطن فيه.

مكاسب اليوم غير ممكنة غداً

عملياً، فإن مستوى التراجع الأمريكي في ملفات كسورية والعراق، بمعنى النتائج، قد يدفع الملف الذي يعد «ثانوياً» اليوم في التعاطي الدولي مقارنة بملف سورية والعراق، إلى الواجهة، ومن هنا، تبدو المحاولات الأمريكية حثيثة للظهور بصورة المنقذ في الملف اليمني، رغم استمرار العنف ووصوله إلى مستويات غير مسبوقة في الأشهر الأخيرة، دون إحداث أي خرق سياسي حقيقي يعيد الوزن للحل السياسي، على حساب الصراع الميداني المحتدم هناك.

والقول هنا، بأن هذه الموارِبة هي أحد أهداف الإدارة الأمريكية، يعني أن موافقة بريطانيا والسعودية والإمارات على هذه التحركات، لم تأت تجاوباً مع الرغبات الأمريكية فحسب، بل إنها سلوك يخدم سياقات أخرى تسعى وراءها هذه الدول. فمثلاً: السعودية بعد وصول ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة، تفضل انتظار أفعال تفيدها، متأملة في «عدائه لإيران»، التي تحمّلها السعودية مسؤولية «دعم المتمردين»، بحسب وصفها.

لكن عموماً، بالنظر إلى هذا النوع من السلوك، الذي تبديه أطراف العدوان على اليمن، كملف عالق على المستوى الإقليمي لا أكثر، ولم يصل إلى مرحلة التدويل الكلي المطلق، يدلل على ضيق خيارات المعسكر الأمريكي في حيازة مكاسب قد لا يحصل عليها فيما لو اندفعت قوى دولية أخرى لإنهائه فيما بعد.

المأزومون حول طاولة واحدة

استضافت العاصمة البحرينية المنامة، يوم الثلاثاء 6/كانون الأول الحالي، القمة الـ37 لدول الخليج، بحضور هو الأول من نوعه لرئيسة وزراء بريطانيا، تيريزا ماي. أما أعمال القمة التي استمرت لمدة يومين، فيمكن اعتبار حضور ماي أهم القضايا التي ميزتها..!

■ وائل سعد

تبحث بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، فعلاً عن شبكة علاقات أوسع بالمعنى الاقتصادي والسياسي، مدفوعة بتداعيات أزمتها الاقتصادية التي أجبرتها على القفز خارج المركب الأوروبي، ويبدو تشريع أبواب العلاقات مع الدول المماثلة لبريطانيا من حيث تلمّس مرحلة التراجع، بما في ذلك الخليج، واحداً من تلك الخيارات البريطانية.

عودة إلى «مستعمراتها»

لعبت بريطانيا الدور الأساسي والمؤثر في الكثير من الأحداث التي مرت بها شبه الجزيرة العربية، في القرن العشرين، بحكم وجودها الاستعماري في المنطقة. وبالتالي، فإن قدرة البريطانيين على فهم المنطقة من حيث تركيبتها السياسية والاقتصادية، هي ميزة تنافس فيها بهذا الشكل أو ذاك، الولايات المتحدة صاحبة اليد العليا في الهيمنة الدولية طوال العقدين أو الثلاثة الماضيين، على أقل تقدير، وعليه، فإن العودة البريطانية القوية إلى شبه الجزيرة العربية، قد يكون الأقل تعقيداً والأسرع من حيث النتائج بالنسبة لها، كبداية للبحث في شبكة علاقاتها الجديدة.

من جهة أخرى، فإن «الفراغ» الذي تخلفه الولايات المتحدة بتراجع نفوذها كمحصلة للتوازن الدولي الجديد، يدفع البريطانيين لمحاولة استثماره والاستفادة منه، ولو مؤقتاً، مستفيدة من إرثها الاستعماري، وبقايا وجودها داخل الأنظمة السياسية الحالية.

استثمارات مأمولة

قبل عقد اجتماعات القمة بيوم واحد، ظهر وزير الخارجية البريطاني، بوريس جونسون، ممهداً الطريق لتيريزا ماي نحو القمة الخليجية، قائلاً في إحدى البرامج التلفزيونية: «لا نعتقد بوجود أي خطر واضح يهدد بانتهاك حقوق الإنسان فيما يتعلق بهذه الأسلحة»، في إشارة إلى توريدات الأسلحة البريطانية المستخدمة في التدخل السعودي في اليمن.

وقد عززت تيريزا ماي، في أعقاب اجتماعات القمة، ما ذهب إليه جونسون، بالقول أن بلادها ستعقد «شراكة استراتيجية»، مع دول الخليج لـ«مواجهة التهديدات الإيرانية»، مؤكدة أن «بريطانيا ستعزز التعاون الدفاعي مع دول مجلس التعاون الخليجي».

وأضافت: أن بريطانيا تريد استثمار أكثر من ثلاثة مليارات جنيه إسترليني، في «إنفاق دفاعي» في منطقة الخليج العربي على مدى السنوات العشرة المقبلة.

وقبل سفرها إلى المنامة، صرحت ماي: بأن «هناك الكثير من الأشياء التي يمكننا القيام بها معاً، سواء كنا نساعد بعضنا البعض لمنع حدوث الاعتداءات الإرهابية، أو كانت الاستثمارات الخليجية تضفي الكثير من التجديد على مدننا في بريطانيا، أو كانت الشركات البريطانية تساعد الدول الخليجية على تحقيق إصلاحات اقتصادية على المدى الطويل»..!

أظهر الاجتماع الأخير للمجلس الأوروبي مرة أخرى، أن العلاقات مع روسيا الاتحادية لا تزال عامل خلاف جدي وحقيقي داخل الاتحاد الأوروبي، وبين دوله التي تنقسم انقساماً حاسماً في موقفها من المواجهة الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

«الموقف من روسيا»: بوصلة الانقسامات الأوروبية

خلال الاجتماع الأخير، الذي حضره إلى جانب السياسيين الرسميين، مجموعة من الخبراء والمحللين، أدى تقييم «التهديدات» المختلفة وتفنيد المصالح بين الدول الأعضاء، إلى إعاقة الجهود المبذولة لإيجاد نهج مشترك تجاه موسكو، حيث يبدو أن الموقف من روسيا يحمل من الحساسية ما يفوق القدرة على صياغة «بيان ختامي توافقي» عادة ما يحمل صياغات عامة وفضفاضة، بهدف الهروب من تبني موقف واضح.

■ إعداد: سعد خطار

بدا جلياً في الاجتماع الأخير، أن قرار عدم فرض «تدابير تقييدية» جديدة ضد روسيا- كرد مفترض على دورها الحاسم في تغيير الوضع الميداني في حلب- قد لخّص بشكل واضح هذا الانقسام الداخلي الآخذ بالتفاقم.

وحصلت هذه الخطوة نتيجة لمعارضة قوية من بلدان عدة، بقيادة رئيس الوزراء الإيطالي، ماتيو رينزي، خلال مأدبة عشاء غير رسمية قبل يوم من الاجتماع، حيث رفض رينزي موقف بعض الدول، مثل: فرنسا وألمانيا وبولندا والمملكة المتحدة العدائي اتجاه روسيا بشكل واضح. وهكذا، قاد الدول الأوروبية المعارضة لإعادة صياغة الوثيقة، التي احتوت عبارة «مزيد من التدابير التقييدية»- وهي العبارة المقترحة من قبل مجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي- حيث تم إزالة هذه الجملة من النسخة النهائية للمقترحات.

إنقاذ أوروبا.. والحفاظ على وحدتها

تعكس دبلوماسية «المسار المزدوج للنهج الإيطالي» الحذر الرسمي الإيطالي الكبير الذي يتماشى مع دبلوماسية المسار المزدوج، المتبعة تقليدياً في إيطاليا، فيما يتعلق بالموقف من الكرملين. فمن ناحية، تواصل روما «إدانة» الموقف الروسي اتجاه شبه جزيرة القرم، واستعادتها من قبل روسيا، وكذلك «استخدام موسكو للقوة» في سورية، وهي مواقف الحد الأعلى التي يستطيع أي سياسي أوروبي أن يطلقها.

لكن، ومن ناحية أخرى، تدرك إيطاليا «وهذا واضح من خلال الكم المتزايد من مقالات الرأي في الصحف الإيطالية» أن السبيل الوحيد للحفاظ على روابط مشتركة بين الدول الأوروبية، هو من خلال «إصلاح» الموقف مع روسيا، حيث أن أزمة «البيت الأوروبي» المعبّر عنه بالاتحاد الأوروبي، هي تحديداً أزمة الصيغة التي أوجدتها واشنطن في القارة العجوز، هي أزمة الصيغة التي ضمنت أكبر قدر ممكن من التبعية الأوروبية لقرار المكتب البيضاوي الأمريكي.

منذ تأجيج الخلاف بين الدول الأوروبية المركزية وروسيا بدا واضحاً أن هناك محوراً أوروبياً جديداً يتصرف خلافاً لرغبة هذه الدول المركزية

لهذا السبب، تثق دول أوروبية عدة «لا سيما تلك التي تعتبر دول أوروبية غير مركزية» بأن فرض عقوبات اقتصادية جديدة على روسيا من شأنه أن يجعل التوصل إلى ملجأ آمن لأوروبا من أزماتها أصعب بكثير. فرغم أن العقوبات الاقتصادية التي وجهها الاتحاد الأوروبي على روسيا بسبب الأزمة السياسية والعسكرية في أوكرانيا، قد كان لها تأثير ما على الاقتصاد الروسي، إلا إنها أظهرت أيضاً أن استراتيجية موسكو باتباع سياسة دولية مستقلة وسيادية لم تتغير. بل على العكس من ذلك، عزز الكرملين سياسته الخارجية القوية والمستقلة داخل البلاد وخارجها على حد سواء.

واشنطن ظاهرة عابرة في أوروبا

من الواضح أن هناك أسباباً داخلية وراء معارضة هذه الدول الأوروبية «التي غالباً لا يُسمع صوتها من قبل الدول الأوروبية الأشد التصاقاً بواشنطن» لتدابير تقييدية جديدة ضد موسكو. أولاً: لأن مجموعة كبيرة من هذه الدول تملك فعلياً وبشكل تقليدي راسخ علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية قوية مع روسيا الاتحادية. وهذا يجعل من الصعب على الرأي العام الأوروبي، تقبل هذه الموجة العدائية القوية والمتواصلة اتجاه روسيا. ذلك عدا عن أن الجمهور الأوروبي، لا سيما فلاحيه وصناعييه المتوسطين، قد دفع بشكل تراجيدي فاتورة العقوبات الجوابية، التي اضطرت روسيا إلى اتخاذها ضد الاتحاد الأوروبي، كإجراء دفاعي.

ولا بد من القول، أنه في هذه اللحظة التاريخية بالذات، لا ينبغي أخذ كل ما يقال حول «العداء لأوروبا الموحدة». فاليوم، وللمفارقة، أغلب من يتحدّون هيمنة الاتحاد الأوروبي وسيادته غير الشرعية على قطاعات واسعة من السكان الأوروبيين، هم يدافعون اليوم عن أوروبا قبل أي شيء آخر، بل ويدافعون عن وحدتها، سواء جغرافياً أو ثقافياً، لأنه لا يجب إغفال أن الحالة التي باتت معها أوروبا حليفاً تابعاً للولايات المتحدة «حتى وإن كان عمرها أكثر من 50 عاماً» هي ليست حالة أصيلة في المجتمعات الأوروبية، لا بل أن حركة مقاومتها في أوروبا لم تتوقف لحظة واحدة. غير أن الظروف الدولية اليوم تسمح بأن يرتفع الصوت المحقّ المطالب بالكف عن العبث بالمصالح الاستراتيجية لأوروبا.

يجدر الانتباه إلى الموقف الألماني غير المحسوم بعد.. ونتيجة للضغط المحلي بأن الملجأ الاستراتيجي الوحيد لألمانيا هو العلاقات الجيوسياسية الممتازة مع روسيا قد تنحو ألمانيا منحىً مغايراً

محور أوروبي جديد.. يبغي مصلحته

منذ تأجيج الخلاف بين الدول الأوروبية المركزية وروسيا، بدا واضحاً أن هناك محوراً أوروبياً جديداً يتصرف خلافاً لرغبة هذه الدول المركزية. ولا بد من القول أن من حمل راية الوقوف في وجه هذه الدول هي تحديداً «رؤوس الأموال المحلية التي ترى في العلاقة مع روسيا خلاصاً من قيود الاتحاد الأوروبي، والقيادات العمالية، والفلاحون المتضررون من العقوبات، عدا عن مجموعة واسعة من قيادات الأحزاب، والكتاب، والمفكرين، والصحفيين».

اليوم، يمكن القول أن هذا المحور الأوروبي لا يقتصر على الدول المتاخمة للحدود الروسية فقط، بل كذلك إيطاليا، وقبرص، واليونان، وإسبانيا، والنمسا، والمجر، وسلوفاكيا.. إلخ. إلا أن ما يجب ملاحظته هنا، هو أن هذا «المحور غير المعلن» لا يقوم فقط على الدول غير المركزية في الاتحاد الأوروبي، بل ويجدر الانتباه كذلك إلى الموقف الألماني، الذي يبدو أنه لا يزال غير محسوم. ونتيجة للضغط الألماني المحلي الذي يفكر أن الملجأ الاستراتيجي الوحيد لألمانيا، هو العلاقات الجيوسياسية الممتازة مع روسيا، قد تنحو ألمانيا منحىً مغايراً للمنحى الحالي.

إن النقاش الدائر حالياً حول العقوبات، يوضح الفجوة بين نهجين مختلفين. من جهة، يفضل أنصار التهدئة اختيار «التعامل الانتقائي الهادئ» مع روسيا بشأن مواضيع منفصلة، حيث يكون الحوار بين بروكسل وموسكو أمراً لا مفر منه للحفاظ على السلام والأمن. ويتماشى هذا النهج إلى حد كبير مع المبادئ التوجيهية الخمسة لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع موسكو، التي تم التوافق عليها في آذار الماضي. ومن جهة ثانية، فإن مجموعة ثانية من الدول تفضل الحفاظ على ضغط قوي على روسيا كوسيلة لتفجير التناقضات جميعها في آن واحد.

قد يكون من السابق لأوانه تلخيص الأحداث الدولية للعام الجاري الذي يشارف على الانتهاء، لكن ما قاله المحللون كلهم، عن تغير في التوازنات الدولية قد حدث بالفعل، والنتائج الرئيسية لذلك جلية وواضحة للعموم: إن النظام العالمي يدخل مرحلة جديدة من التطور، لم نعهدها منذ سيادة نظام القطب الواحد على الصعيد العالمي ككل.

العالم يتغير: فلندر ظهورنا للتوافه الليبرالية!

من السذاجة القول: أن تغير نظام القطب الواحد، والمضي نحو عالمٍ متعدد الأقطاب «في مسار قد لا تكون نهايته تعدد الأقطاب فحسب» هو نتيجة للاستفتاء حول عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي، ولا انتصار دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

■ بقلم: فيودور لوكيانوف
إعداد: رنا مقداد

إن ما سبق، ليس في الحقيقة سوى انعكاس جليّ، وأعراض للتطورات التي يشهدها تغير موازين القوى الدولي، وليس العكس. اليوم، يمكن القول بشكل واضح وملموس: أن نموذج النظام العالمي «التوسعي المفتوح والشامل»، الذي تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها قد أصبحت سيادته على العالم شيئاً من الماضي.

الطبقات الحاكمة في «الدول المتقدمة» مجبرة اليوم من مواطنيها على تحويل انتباهها إلى الشؤون الداخلية

الغرب كنقطة مرجعية.. انتهى

إن الطبقات الحاكمة في «الدول المتقدمة» مجبرة اليوم من مواطنيها على تحويل انتباهها إلى الشؤون الداخلية، في حين أن خططها للتوسع في الخارج، وهو ما اعتادت عليه ردحاً طويلاً من الزمن، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أيديولوجية أو ثقافية، تشهد كبحاً، بحكم الظروف الموضوعية. وإن هذه الخطط التوسعية من غير المرجح لها أن تصل إلى وقف تام سريع، ولكن ذلك التوجه الذي بدا واضحاً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة نحو الهيمنة العالمية، والذي كان عنيفاً جداً وسريعاً جداً بالمقاييس التاريخية، يسير الآن، سواء أراد مفكرو النيوليبرالية أن يعترفوا بذلك أم لا، نحو الاضمحلال.

بالنسبة لروسيا، فإن ذلك يعني أيضاً بداية مرحلة جديدة أكثر من أي وقت مضى، فمنذ تفكك الاتحاد السوفيتي، اعتبرت بعض الأوساط في روسيا أن عليها أن تأخذ الغرب كنقطة مرجعية، وتشعر بالحاجة إلى ملائمة موقفها من النظام العالمي بطريقة أو بأخرى، ليتساوق مع معايير النموذج الغربي. وبغض النظر عن الوضع الجيوسياسي، فلا شك أن أوروبا ضرورية كعنصر من عناصر التنمية الداخلية الروسية.

مباشرة بعد الحرب الباردة، كانت هناك اقتراحات، بأن تنضم روسيا إلى المؤسسات السياسية الغربية، وهي المؤسسات نفسها التي تتحكم بمجمل النظام العالمي برمته، على مدى السنوات الـ20 الماضية. وكان هذا هو القرار الاستراتيجي الرئيسي المتبع في وقت مبكر من عام 1990 في موسكو. إلا أنه، ومنذ النصف الثاني من عام 2000، تركز موسكو بشكل متزايد على صد المحاولات الغربية الهادفة إلى تصدير النموذج الغربي باعتباره «الصحيح والضروري».

وبحلول منتصف 2010، بدأ الوضع أكثر وأكثر يشبه «الحرب الباردة» الكاملة، وقبل بداية عام 2016، ظهرت مؤشرات مقلقة بإمكانية حدوث المواجهة المباشرة. لكن بعد ذلك، أخذ التغير مكانه في الغرب.

عودة منطق الردع!

يبدو أن واشنطن تعمل الآن على إنعاش المنطق المجرب والمختبر، وهو منطق الردع، إذ أن هناك افتراضاً واسع النطاق الآن- وخاصة عبر ما يذكره ترامب: بأن هدفه هو «جعل أميركا بلداً عظيماً مرة أخرى»، وهو القول بأن الحل الأمريكي يكمن في العودة إلى سنوات الخمسينات من القرن الماضي، التي كانت فترة تميزت بالتحسن الاقتصادي، من خلال الاندفاع الناتج عن الثقة بالنفس، والمحلية المنتصرة، والغياب الهائل للياقة السياسية.

وعلينا ألا ننسى تلك الفترة، عندما اعتمد الردع النووي ومبادئ الاستقرار الاستراتيجي «يعتمد على قواعد المواجهة النووية» في ذلك الوقت. أوروبا الآن في لحظة تخبط استراتيجي كبيرة جداً، تتعلق بإقرار خياراتها تجاه روسيا.

قد يصبح هذا السؤال عاملاً خطيراً في التطور الداخلي للعالم القديم في الأشهر المقبلة. من الواضح أن الفكرة الرئيسية السائدة منذ عام 1990 وحتى عام 2000 في روسيا، بضرورة دمجها بطريقة أو بأخرى مع أوروبا الكبرى «بمنطق تبعية روسيا للغرب» إنها قد اختفت عن جدول الأعمال تماماً. وفي السنوات القليلة الماضية كانت الفكرة شبه مجمدة. هناك عاملان يحددان منطق تصرفات موسكو ويساعدانها على تحقيق الانتصارات. أولاً: الخوف لدى العديد من البلدان غير الغربية من الوقوع في مرمى سياسة الولايات المتحدة، والذي قد تحفز عمليات الدمج المعادية للغرب. وثانياً: الأخطاء الحمقاء جداً لكل من الولايات المتحدة وأوروبا، وفي المقام الأول لأسباب أيديولوجية، جعلت روسيا تستفيد منها بمهارة. هل ولد العالم متعدد القطبية أخيراً؟ نعم.

انخفاض فعالية النشاط الأمريكي والأزمة داخل أوروبا قد أعطيا روسيا فرصة لاتخاذ خطوات مستقلة لن تواجه بردود فعل غربية مرحبة

انخفاض فعالية النشاط الأمريكي، والأزمة داخل أوروبا، قد أعطيا روسيا فرصة لاتخاذ خطوات مستقلة، لن تواجه بردود فعل غربية مرحبة. لكن العالم متعدد القطبية قد بات واقعاً لا راد له، وهو في نهاية المطاف ضرورة موضوعية بالنسبة لعدد كبير من الدول، التي وقعت تحت نير الهيمنة الأمريكية في زمن القطب الواحد.

ما هو شكل العالم متعدد الأقطاب؟

السؤال المطروح الآن، هو: كيف سيكون شكل العالم متعدد الأقطاب؟ روسيا يمكن أن تختار الاستمرار في تحدي الهيمنة الامريكية والنفوذ الغربي، ولكن أياً من هذه العوامل لن يذهب بعيداً إلى نهايته، هذا بسبب أن تلك الهيمنة والنفوذ باتا يتراجعان بحكم الوقائع، وليس فقط بحكم التقدم الروسي.

إن الأفكار الاجتماعية والتكنولوجية والجيوسياسية الجديدة، ستكون على نحو متزايد مطلوبة في كل مكان. وموسكو قد غفلت لزمن قصير عن هذه الفرصة، منذ السنوات الأخيرة من زمن الاتحاد السوفييتي: كان هناك دائماً ما يدعو للقلق. لذلك، يبدو أنه لا وجود للطلب الخارجي على مثل هذه الأشياء. الآن، هو الوقت المناسب للبدء بتقديم شيء للعالم حول ابتكاراتنا. شيء ما هو ليس مجرد صد الضغوط الخارجية، أو تجنب الإساءة لمصالحنا، وهو أن نبتكر مفهوماً عالمياً حول «الصالح العام». إن الوقوع في موجة السياسة الواقعية، التي نسيناها منذ فترة طويلة، قد نظر إليها طويلاً على أنها مسار خاطئ، لكن التاريخ يقول: أنه في نهاية المطاف يُصنع التاريخ من أولئك الذين يعتمدون على هذا المفهوم «وهو الذي كان سائداً في الاتحاد السوفييتي بالمناسبة». وبالمناسبة، فإن اعتماد هذا المفهوم عادة يجعل المرء يحمي بشكل أفضل المصالح الخاصة به، وتلك المتعلقة بالعالم ككل. لذلك، فإن النتيجة، هي أنه على روسيا أن تواصل سياساتها المبنية على الواقع، كما تفعل الآن، وأن تدير ظهرها كلياً للتوافه الليبرالية الروسية المحلية، التي تتحدث عن ضرورة «ملء الفراغ الذي يتركه العالم الغربي، من خلال الوسائل ذاتها التي استخدمها العالم الغربي سابقاً، والتي دفعت ثمنها شعوب العالم كلها».

■ أستاذ في العلاقات الخارجية، ورئيس معهد «دراسات السياسات الخارجية والدفاعية» في موسكو

قاعدة بيانات الشتات

استطاعت الحرب أن تغير الأحاديث اليومية لأي غريبين «أو غريبتين» عن بعضهما يجلسان في المقعد الخلفي من سرفيس في المدينة، -بعد مكالمة هاتفية مع أحد الأبناء على النت تتضمن تقبرني شو اشتقتللك، ودفي حالك منيح يا أمي، شو خلصت دورة اللغة؟- إلى: شو البركة وين ابنك؟

■ د. عروب المصري

ويبدأ تبادل المعلومات حول طرق العيش في شتات السوريين والمقارنات بين الدول التي انتشروا فيها، ليتدخل ثالث معبراً عن أن دولة ثالثة غير التي هرب إليها أبناء المتحدث الأول –وهي الدولة الموجود فيها أحد أبناءه– تتميز بمييزات مختلفة، ولنستنتج أن قاعدة البيانات العالمية حول أفضليات الدول المقصودة بالهجرة هي كبيرة وواسعة، ويصبح الحديث نوعاً من المقارنات التفصيلية، المتضمنة كيفية الوصول براً وبحراً وغرقاً وسقيعاً، وربما جوعاً وضياعاً، وتكلفة الوصول الكلية من سورية إلى هناك، وكيف تم الحصول على المال الذي غالباً ما يكون ثمن العقار«شقا العمر» أو ديناً، وكيفية الحصول على الإقامة ومدة الحصول عليها وما يحصل في مخيمات الوصول، ونوع الإعانات التي يحصلون عليها والمبالغ المقدمة كإعانة، ونوع العمل أو الدراسة التي يحاولون الحصول عليها «رغم أن البعض لا يريدون سوى الوصول».

ويتشعب الحديث إلى المعاناة التي يتعرض لها الأبناء في الشتات ومقارنتها مع الواقع في سورية، بين متحسر على غياب ابنه، وحزين لأن الوضع السيئ هو ما يدفع هؤلاء الشباب إلى الهرب، وبين مبتهج لأنه أنقذ أحباءه من قبضة الموت، ومقارنة بين الفرص الضائعة ههنا والفرص المفتوحة أما المتفوقين من أبناءنا، وتقدير «الغرب» للمواهب والطاقات، ذاك الذي نفتقده «ليس أثناء الحرب فحسب» منذ زمن طويل.

لكن الأمر لا يتوقف عند حدود الأحاديث التي تدور بين غرباء في السرفيس أو على موقف الباص أو أمام دور المازوت، بل تعداه إلى مادة دسمة تغذي العديد من المواقع الالكترونية، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي. وأصبحت مشاركة مثل هذه المواد على الصفحات الشخصية للمتفاعلين نوعاً من الخدمة التي يؤدونها إلى من يحبونهم ويودونهم، ناهيك عن صفحات تخديم قواعد البيانات هذه التي يشرف عليها مهاجرون أسبقون في دول الشتات، أو «أدلاء» محليون ما زالوا يقيمون ههنا، ويحاولون لعب دور الدليل الحقلي لتسهيل أمور العابرين لحقل الألغام هذا.

يتغير الحديث أحياناً ليأخذ مساراً مختلفاً في كيفية العودة، وكيف يمكن العودة دون الهوية الشخصية التي يرفض دول المقصد إعادتها إلى السوريين، وكيفية الهروب عودةً إلى سورية، وطرق الحصول على عمل بعد العودة وفقدان كل أمل في الحل لا هناك ولا هنا، واستقبال الباقين في سورية للعائد بمزيج من «الله يصلحك ليش رجعت؟ ومنيح اللي رجعت اشتقنالك»، وترتيب لسهرات «شتات الداخل السوري» أي من تبقى في سورية من الأهل والأصدقاء، في نوع من الفرح الوجودي، بوجود من تبقى ممن تعرفهم وتثق بهم على سطح الكرة الأرضية.

وينتهي كل حديث دوماً برغبات عارمة طافحة بانتهاء الحرب وكل كوارثها، على أمل بناء حياة من جديد، على أنقاض كل ما تم تدميره، ليكون الأمل في مستقبل يشع بكل أمنيات السوريين هو ما تبقى لنا ولأبناءنا، ويسأل الجميع: متى نصل إلى الحل السياسي؟ كفانا حرباً.

اختتام موسم الموسيقا العربية

ختمت الفرقة الوطنية السورية للموسيقى العربية - بقيادة المايسترو عدنان فتح الله- حفلاتها الدورية لهذا العام، مساء اليوم، بمرافقة المغني سمير وارطان، وذلك على مسرح الأوبرا في دار الأسد للثقافة والفنون بدمشق.

الحفل الذي جاء تراثياً منوعاً، بين عدة ألوان غنائية موسيقية، قدمت الفرقة فيه بمرافقة المغني وارطان برنامجاً غنائياً منوعاً من التراث السرياني، وزعه للاوركسترا الموسيقي محمد عثمان، كما شدا كورال الفرقة أغاني فاصل «اسقي العطاش» من توزيع الموسيقيين كمال سكيكر وعصام رافع، وأدى المغني محمود الحداد موال البداية «مولاي» وقدم المغني غزوان الزعيم الموال السبعاوي الذي تخلل فاصل «يا لائمي».

«ست سنوات» للتشكيلي نزار صابور بخان أسعد باشا

حمل معرض التشكيلي نزار صابور بعنوان «ست سنوات» الذي افتتح في السابع من هذا الشهر، حصيلة عمله الفني طيلة أعوام الحرب على سورية حيث احتضن فضاء خان أسعد باشا أكثر من 120 عملاً بمواضيع متنوعة، وتقنيات متعددة، اختزلت الألم السوري ومفردات من الحياة اليومية للإنسان المقاوم، والمتشبث بأرضه وحضارته.

واعتمد صابور في أعمال معرضه – المنتمية لست مجموعات فنية – عدة أساليب تراوحت بين التعبيرية الواقعية والتعبيرية الرمزية مستفيداً من ثيمات حياتية وجغرافية ليضمنها فكرة العمل او المجموعة.

يقول صابور.. «يضم المعرض الأعمال كلها التي أنجزتها منذ عام 2010 إلى اليوم بدءاً من عملين بعنوان «نهر الدم» واللذين تضمنا سؤالاً يستشف المستقبل، بمعنى هل كان الحدس يؤشر إلى شيء ما مستقبلاً؟ ومن ثم اشتغلت على مجموعات قدمت من خلالها تصوري حول إمكانية أن يكون الفن شاهداً على العصر، وأنه طريقي للدفاع عن الحياة ضد الموت».

غاندي في الحمراء

يستمر عرض مونودراما «غـاندي» لغاية 2016/12/12 على مسرح الحمراء بدمشق، النص والتمثيل والإخراج للفنان زيناتي قدسية، حيث استحضر قدسية سيرة المناضل المهاتما غاندي عبر مونودراما حملت الاسم نفسه، عائداً بجمهوره إلى عشرينيات وثلاثينيات القرن الفائت من حياة الهند، كبلاد تعاني من نهب الاستعمار الإنكليزي لخيراتها، عبر ثلاثة قرون ليبزغ «غاندي» من بين الجموع، منددا بالظلم الواقع على شعبه وسيادة أرضه وحريتها.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2016/12/09» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

دور الفرد.. والفقه الليبرالي!

الذي يميز الفرد – أي فرد كان – هو مدى توافق موقفه وسلوكه ونشاطه الاجتماعي، مع اتجاه التطور الموضوعي، على طريق تحقيق الشرط الإنساني، أي التوافق مع تحرير الإنسان من كل ما يقيد نشاطه المعبر عن حاجاته ككائن اجتماعي، وقدرته على المساهمة في الإنتاج المادي والروحي، ومن الطبيعي أن تختلف المستويات والإمكانات الفردية بين البشر، وهنا بالذات، يبرز دور الفرد كعامل مسرع لاتجاه التطور الموضوعي، أو معيق له، وهذا ما يجب أن يكون المعيار الأساسي في تقييم دور أي فرد.

■ رمزي السالم

الدفاع عن كاسترو، أو أي رمز آخر ، هو ليس مجرد دفاع عن فرد، كما يزعم الفقه الليبرالي، و«المتأدبين اليساريين» بل هو قبل ذلك، موقف من مسار فكري وسياسي، وتجربة، ومنظومة قيم، تَمثّلها هذا أو ذاك من الأفراد عبر التاريخ. عدا عن أن الرجل لا يحتاج إلى الدفاع عنه، في محكمة الدجل البرجوازي، التي اصطف فيها شهود الزور، من ساسة وإعلاميين، وكَتَبَه، وأعادوا إنتاج ما قالته «السي آي اي» خلال نصف قرن عن الرجل، وبعد أكثر من 600 محاولة تصفية جسدية، أليس انحطاطاً أخلاقياً ومعرفياً، أن يلوك قطاع واسع من الصحافة الليبرالية، ما حفلت به الترسانة الدعائية للعدو اللدود للتجربة الكوبية، في ظل عداوة وجودية استمرت خمسين عاماً، أية محكمة تلك التي تقبل شهادة القاتل عن الضحية؟

كوبا 1953

ينتمي كاسترو إلى أسرة تمتلك 25 ألف هكتار، يعمل فيها 400 موظّف. يترك ذلك كله خلف ظهره، ويقرر بملء إرادته خوض النضال ضد ديكتاتور حاكم فيزج به في السجن، ثم يخرج فيقرر خوص«النضال طبقياً» ليقاتل في الأدغال إلى جانب الفقراء، مع العشرات من رفاقه، وبينهم شقيقه، ويقود ثورة وينتصر. وتدخل القوات الثورية العاصمة يوم 8 كانون الثاني/ يناير 1959. ويصبح المحامي الليبرالي الدكتور «مانويل أوروتيا ليو» رئيساً، بدعم من حركة 26 يوليو، ويحل محله «أوزفالدو دورتيكوس» الذي شغل منصب الرئيس حتى عام 1976. ويصبح كاسترو رئيسا للوزراء في شباط / فبراير 1959، خلفًا لخوسيه ميرو في هذا المنصب.

كاسترو 2016

يتوفى كاسترو- ويوصي الرجل بحرق جثمانه، يودعه شعبه، وتودعه أمريكا اللاتينية، بناسها و نخبها ومثقفيها ورموزها، كما لو أنه قدّيس، وهم الذين عرفوه أكثر من غيرهم، بالتجربة، وليس كما تم تقديمه في مختبرات cia الإعلامية، فيخرج سقط متاع الإعلام، والثقافة، والفكر، وكتاب الموائد، وخدّام السلاطين، في الإعلام الليبرالي، ويتهموا كاسترو بالفساد والديكتاتورية.. !

ودّع غيفارا صديقه فيديل قبل أن يذهب إلى بوليفيا، لاستكمال رسالته، التي آمن بها، وكتب إليه رسالة قال فيها: «إما أن ينتصر الإنسان أو أن يموت، ولقد قضى الكثيرون من رفاقنا نحبهم في الطريق إلى النصر، إننى أشعر بأنني أنجزت ذلك الجزء من عملي الذى كان يربطني بالثورة الكوبية، وإن بلاداً أخرى في هذا العالم تحتاج إلى جهودي. وأظن أنني أستطيع القيام بما لا تستطيعه أنت بسبب مسؤولياتك في قيادة كوبا. أجل لقد حان وقت الرحيل والافتراق، وأريدك أن تعرف أنني أرحل بمزيج من الغبطة والألم. فإذا جاءت ساعتي تحت سماء أخرى، فإنك والشعب الكوبي ستكونانِ في خاطري قبل أن ألفظ نفسي الأخير... النصر أو الثورة أو الموت» بعد وفاة كاسترو، يخرج علينا معتوهي الإعلام الليبرالي، ويختلقوا ويفبركوا قصصاً عن خلافات بين كاسترو، وغيفارا.

ليس من الحكمة، أن نزعم بأن كاسترو لم يخطأ، وأن التجربة الكوبية لم تمر بأخطاء وأزمات، فالجثث الميته وحدها تخلو من الأزمات، ولكن من السخف أن يتم «تلبيس» طرابيش لهذه الأخطاء، بحيث تصبح هي خلاصة التجربة الكوبية، التي يعتبر كاسترو رمزاً لها، وهنا تماماً يكمن الفرق بين التقييم الموضوعي للظواهر التاريخية والأفراد، وبين الدجل.

باختصار شيطنة كاسترو، وممارسة التشنيع بحقه، هي محاكمة لتجربة تاريخية، قبل أن تكون موقفاً من فرد، تجربة استطاعت أن تقول لا، لأعتى امبراطورية بالتاريخ، واستمرت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، واستطاعت أن تعمم نموذجها في أمريكا اللاتينية!

قاسيون
2017
5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
2000 قيمة الاشتراك السنوي للأفراد
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار